عدد 136 — 19 ربيع الآخر 1444 (14 نوفمبر 2022)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2022–2023 : دورة أكتوبر 2022

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أكتوبر 2022

صفحة

• محضر الجلسة رقم 060 ليوم الخميس 23 ربيع الأول 1444هـ (20 أكتوبر 2022م) 11244

جدول الأعمال: جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان، مخصصة لتقديم مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023.

• محضر الجلسة رقم 061 ليوم الثلاثاء 28 ربيع الأول 1444هـ (25 أكتوبر 2022م) 11250

صفحة

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 062 ليوم الثلاثاء 28 ربيع الأول 1444هـ (25 أكتوبر 2022م) 11286

جدول الأعمال:الدراسة والتصويت على:

1. مشروع القانون - إطار رقم 06.22 يتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية (مودع بالأسبقية من لدن السيد رئيس الحكومة)؛
2. مشروع قانون رقم 21.84 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية (محال على مجلس المستشارين من مجلس النواب)؛
3. مشروع قانون رقم 21.85 بتغيير وتتميم القانون رقم 52.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية البحرية (محال على مجلس المستشارين من مجلس النواب).

محضر الجلسة رقم 060

التاريخ: الخميس 23 ربيع الأول 1444هـ (20 أكتوبر 2022م).

الرئاسة: السيد راشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب؛

والسيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: أربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثانية مساء.

جدول الأعمال: جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان، مخصصة لتقديم مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023.

السيد راشيد الطالبي العلمي رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

افتتحت الجلسة.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

طبقا لمقتضيات الفصل 68 من الدستور، نخصص هذه الجلسة للاستماع لعرض السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية حول مشروع القانون رقم 22.50 للسنة المالية 2023.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة المحترمة.

السيدة نادية فتاح وزيرة الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون،

يشرفني أن أتقدم أمامكم اليوم، لبسط الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية لسنة 2023.

وكما تعودنا على مدار سنة كاملة من عمر الحكومة والولاية التشريعية الحالية، أؤكد لكم مجددا أن الحكومة حريصة على روح التعاون والانسجام بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية، وسَتَبقَى منفتحة، بكل مسؤولية، على تطوير هذه العلاقة نحو الأفضل بُغية تحقيق المنجزات التي يصبو إليها صاحب الجلالة نصره الله، وتنتظرها بلادنا بكل مكوناتها.

السيدات والسادة،

إن إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2023 محكومٌ بمعادلة ثُنائيةٍ تتعلق بتدبير آثار الأزمات المتتالية وثِقل التراكمات من جهة، ومن جهة أخرى بضرورة الانكباب على تنزيل الأوراش الاستراتيجية الكفيلة بتحقيق التحول الذي نطمح إليه جميعا ويستجيب لتطلعات المواطنات والمواطنين، ويلمسون أثره على معيشهم اليومي.

وتأتي على رأس هذه الأوراش تلك المنبثقة عن التوجيهات الملكية السامية، ومخرجات النموذج التنموي، إلى جانب التزامات البرنامج الحكومي.

ومن البديهي، حضرات السيدات والسادة، أن تستوقفنا هذه المعادلة الثنائية، التي تقوم على مواجهة الأزمة بالطموح الإرادي، وباستحضار عناصر القوة ومكامن الضعف من أجل قراءة واقعية، تمكننا من استجلاء فرص النجاح في فك هذه المعادلة، ضمن محيط دولي ملتبس ومفتوح على المجهول، تغيب فيه عناصر الاستقرار الضرورية لتوفير نظرة واضحة، ليس فقط على المدى القريب، بل أيضا على المدى المتوسط والمدى البعيد.

ومن الأكيد، أننا اليوم، مطالبون بالتعبئة أكثر من أي وقت مضى، لاستشراف الفرص التي تتيحها إمكانياتنا ومحيطنا، والتحلي برؤية متبصرة تؤطر فعلنا الجماعي، كلُّ واحد في مجاله، والاستثمار الأمثل لمؤهلاتنا المادية وذكائنا الجماعي من أجل توفير الشروط اللازمة لتعزيز مناعة بلادنا في مواجهة مختلف التحديات التي تواجهنا.

فهناك مجموعة من التحديات الآنية والمستقبلية التي سنعمل جميعا على التصدي لها، وهي مرتبطة:

أولا: بمواجهة التطورات الدولية: وقد تَوفّقنا بشكلٍ كبير في الحد من آثارها على القدرة الشرائية للمواطنين، بفضل التدابير التي تم اتخاذها بتعليمات ملكية سامية؛

ثانيا: بتعزيز السلم الاجتماعي من خلال إعادة فتح جسور الحوار الاجتماعي والتجاوب مع مطالب الشغيلة؛

ثالثا: بالتنفيذ الحازم والفوري للتوجيهات الملكية السامية الصادرة في خطاب افتتاح السنة التشريعية الحالية، ولاسيما فيما يخص استراتيجية التعامل مع إشكالية الجفاف الذي أصبح واقعا بِنيوياً يتطلب سياسة شمولية للحفاظ على الموارد المائية وتثمينها وتطوير آليات تدبيرها؛

أما التحدي الرابع: فيكمن في تدبير ثقل الملفات التي ظلت عالقة، وذلك من منطلق تحمل المسؤولية تجاه الوطن والمواطنين، كما هو الحال بالنسبة لملف التقاعد، وإعادة الهيكلة المالية لمجموعة من المؤسسات العمومية كالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وإصلاح مدونة الشغل، وإخراج القانون المنظم للحق في الإضراب إلى

حيز الوجود، إلى جانب ميثاق الاستثمار.

وارتباطا بموضوع الاستثمار، فلابد لي أن أؤكد لكم أن الحكومة ستواصل الاشتغال بنفس الالتزام والمسؤولية، قصد تيسير شروط الاستثمار العام والخاص، الوطني والأجنبي بشكل أكبر، وبما يُمَكِّن من استيعاب كل المبادرات، وعلى الخصوص منها تشجيع المبادرات الاستثمارية للشباب ومغاربة العالم، فضلا عن أجرأة التعاقد الوطني للاستثمار الذي دعا إليه صاحب الجلالة نصره الله، والذي يتوخى تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات، وخلق 500 ألف منصب شغل في أفق سنة 2026.

كما سيكون توطيد أسس الدولة الاجتماعية بمثابة العنوان الأبرز لهذا المشروع من خلال استكمال ورش الحماية الاجتماعية، موازاة مع تأهيل العرض الصحي ومواكبة إصلاح المنظومة التعليمية ودعم القدرة الشرائية للمواطنين.

ومن التحديات الكبرى التي تواجه بلادنا أيضا، هناك الجانب الجيوسياسي الذي لا يمكن إغفاله، حيث لاتزال الوحدة الترابية لبلادنا في صلب انشغالنا الوطني الجماعي، باعتبارها قضيتنا الوطنية الأولى، وستظل كذلك.

وقد حققت بلادنا تقدما حاسما ونهائيا في هذا الصدد، سواء على الصعيد الديبلوماسي أو التنموي بفضل السياسة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله.

ولا يفوتني هنا أن أتقدم بتحية إجلال وتقدير لكلِّ مكونات القوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والقوات المساعدة، والأمن الوطني، والوقاية المدنية، والإدارة الترابية، على تضحياتهم الجِسام وعلى تفانيهم وتَجَندهم الدائم، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، للدفاع عن الوحدة الترابية للوطن، وصَوْنِ أمنه واستقراره.

حضرات السيدات والسادة،

إن رفع هذه التحديات المتعددة والمتشعّبة، يتطلب مِنّا عملا جماعيا متشبّعا بالروح الوطنية العالية، يساهم فيه جميع المتدخلين، وخاصة منهم المؤسستان التنفيذية والتشريعية، وذلك نظرا للمخاطر والصعوبات التي تطبع الوضع العالمي المُلتبِس الذي نعيشه، حيث يأتي إعداد هذا المشروع في سياقٍ دولي استثنائي مطبوع باللايقين وباستحالة استشراف التطورات.

فبعد اختلال سلاسل الإنتاج والتوريد على المستوى العالمي بفعل الجائحة، انضافت الضغوطات المتمثلة في تفاقم التضخم وارتباك أسواق الطاقة والمواد الأولية والغذائية الناتجة عن الحرب في أوكرانيا.

وكان من تأثير ذلك على الاقتصاد العالمي أن تراجع التفاؤل الذي أعقب انكفاء الجائحة قبل سنة من الآن، حيث من المتوقع أن ينحصر معدل النمو العالمي في 3,2% خلال سنة 2022، وفي 2,7% خلال سنة 2023. بينما سَيُسجِّل اقتصاد منطقة الأورو، الشريك الاقتصادي الرئيسي لبلادنا، نموا لن يتعدى 3,1% خلال سنة 2022، و0,5% خلال سنة 2023.

ورغم هذا السياق الدولي المضطرب، فقد تمكنت بلادنا بفضل السياسة الحكيمة والمتبصرة لجلالة الملك نصره الله، من تحقيق نمو اقتصادي بلغ 7,9% سنة 2021، فيما تحسن عجز الميزانية بـ 1,2 نقطة من الناتج الداخلي الخام، ليستقر عند 5,9%، بفضل تحسن الموارد.

ويُتوقع ألا تتجاوز نسبة نمو الناتج الداخلي الخام لهذه السنة نسبة 1,5%، نتيجة تراجع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 13% بفعل الجفاف، فيما تم تدارك تأثير تراجع بعض القطاعات المرتبطة بسلاسل التوريد بفعل الأداء الجيد للقطاع الثالث، وبناء على ذلك سيبلغ نمو الناتج الداخلي غير الفلاحي 3,4% مقابل 6,8% سنة 2021.

ورغم هذه الظروف الصعبة وارتفاع حاجيات التمويل، فسيتراجع عجز الميزانية إلى 5,3% من الناتج الداخلي الخام مقابل 5,9% المسجل خلال السنة الماضية، مع الحفاظ على الاحتياطات من العملة الصعبة في مستوى يعادل 6 أشهر من الواردات.

وقد تأكد هذا المنحى الإيجابي من خلال الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته بلادنا خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة الحالية، إذ كشفت المؤشرات القطاعية تحسنا بفعل النتائج الإيجابية المحققة من طرف القطاعات التصديرية.

ويتعلق الأمر، على الخصوص، بارتفاع صادرات الفوسفاط ومشتقاته بـ 68%، موازاة مع ارتفاع مبيعات قطاع السيارات بـ 29%، والتي بلغت أعلى مستوياتها مقارنة بنفس الفترة من السنوات الخمس الماضية.

وفي نفس الاتجاه، بلغت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، أزيد من 71 مليار درهم نهاية شهر غشت الماضي، متجاوزة بذلك المستويات المسجلة خلال نفس الفترة بين 2018 و2021.

وقد استرجع القطاع السياحي ديناميته بشكل يُقارب إلى حد كبير المستويات المحققة قبل الأزمة، وذلك بفضل تدابير الدعم المتعددة التي تم اتخاذها لإنعاش هذا القطاع.

وقد خصصت الحكومة مبلغا إجماليا يناهز 40 مليار درهم لدعم القطاعات الأكثر تضررا، ولضمان استقرار الأسعار، وهو ما مكن من التحكم في التضخم في مستوى 5,8% خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة الجارية.

هذا فضلا عن التدابير المتخذة للحد من آثار الجفاف، موازاة مع الوفاء بالالتزامات المتخذة في إطار الحوار الاجتماعي لفائدة الأجراء في القطاعين العام والخاص.

حضرات السيدات والسادة،

إننا نَعي جيدا حجم انتظارات المغاربة، كما نَعي أن حجم التحديات أكبر؛ لكننا حريصون في الوقت ذاته على أن نجعل من مشروع قانون المالية لسنة 2023، مُنطلقا لترجمة تطلعات المواطنين إلى واقعٍ ملموس، وأن نحول التحديات إلى فرصٍ لتحقيق التقدم الذي نصبو إليه جميعا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك نصره الله.

وفي هذا الإطار، يقوم مشروع قانون المالية لسنة 2023 على مواصلة بناء الدولة الاجتماعية وتعزيز ركائزها، من خلال تدابير ملموسةٍ وغير مسبوقة، سَتُحسِّن لا محالةَ من ظروف عيش فئات عريضة من المواطنين، وذلك عبر تعميم الحماية الاجتماعية للطبقات الهشة والمعوزة، وتحسين القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة، خصوصا العاملين بالقطاعين العام والخاص والعاملين غير الأجراء والمتقاعدين، إلى جانب الارتقاء بالعرض الصحي وبالمدرسة العمومية، وتحسين آليات الولوج للسكن.

وسيتم تمويل كل ذلك، وفق منظور قائم على تعزيز آليات التضامن، من خلال الرفع التدريجي من نسبة مساهمة الشركات الكبرى، مع إعادة اعتماد المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول برسم السنوات الثلاث القادمة؛ حيث أن السياق الاستثنائي الذي تعيشه بلادنا اليوم، يُحتِّم على الجميع المساهمة في تحمل النفقات الموجهة لتمويل الأوراش التنموية لبلادنا وفي مقدمتها الأوراش الاجتماعية الكبرى، تحقيقا للعدالة الاجتماعية. والمجالية

كما أننا نراهن، في إطار هذا المشروع، على إعطاء دفعة قوية للاستثمار في شقيه العام والخاص باعتباره رافعة أساسية لوضع أسس نمو مستدام، يخلق فرص الشغل، ويوفر موارد التمويل لمختلف البرامج الاجتماعية والتنموية، تفعيلا لتوجيهات جلالة الملك حفظه الله.

حضرات السيدات والسادة،

إن مشروع القانون المالي الذي أتشرف ببسط خطوطه العريضة أمامكم، يستند في صياغته على التوجيهات الملكية السامية المتضمنة في الخطب الثلاث الأخيرة لجلالته في مناسبات عيد العرش وثورة الملك والشعب وافتتاح السنة التشريعية الحالية، كما يستحضر مخرجات النموذج التنموي والتزامات البرنامج الحكومي.

وعلى هذا الأساس، يروم مشروع قانون المالية لسنة 2023 تحقيق أهداف كبرى، وهي:

- **أولا**: استكمال مشروع الحماية الاجتماعية كما أطلقها وحدد أبعادها صاحب الجلالة نصره الله، مع المضي في إنجاز باقي الأوراش الاجتماعية تجسيدا لتوجه الدولة الاجتماعية؛

- **ثانيا**: دعم الاستثمار وفق منظور يوازي بين تقوية جاذبية بلادنا للاستثمارات للحفاظ على النسيج الاقتصادي وتطويره، والاستغلال الأمثل للموارد، وعلى رأسها الموارد المائية، وتقوية شروط خلق الثروة من جهة، وإنتاج فرص الشغل وتقليص الفوارق وضمان العيش الكريم للمواطنين من جهة أخرى؛

- **ثالثا**: تعبئة الهوامش المالية الضرورية لمواصلة الإصلاحات مع ضمان حماية سيادة القرار الوطني عبر الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية والمالية.

فبالنسبة للهدف الأول، والمتعلق باستكمال مشروع الحماية الاجتماعية كما أطلقه وحدد أبعاده صاحب الجلالة نصره الله، فإنه يترجم إرادة ثابتة لتعزيز أسس الدولة الاجتماعية؛ حيث تعتزم الحكومة في هذا الصدد، مواصلة التنزيل الفعلي لمختلف محاور ورش تعميم الحماية الاجتماعية الذي يشكل ثورة اجتماعية غير مسبوقة، من خلال اتخاذ كافة التدابير اللازمة لاستكمال تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ليشمل كافة الفئات الاجتماعية، من خلال انتقال المستفيدين حاليا من نظام "راميد" إلى نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض نهاية هذه السنة.

وستتكفل الدولة بتكاليف الاشتراك في التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لصالح ما يناهز 4 ملايين أسرة في وضعية هشاشة، من خلال تخصيص ما يناهز 9,5 ملايير درهم، وهو ما سيضمن لهذه الفئات الولوج للمؤسسات الاستشفائية على غرار باقي المستفيدين من التغطية الصحية الإجبارية.

وفي نفس الإطار، ستتم مواكبة تأهيل المنظومة الصحية الوطنية، من خلال تخصيص 4,6 مليار درهم إضافية، ليبلغ بذلك إجمالي الميزانية المخصصة لقطاع الصحة والحماية الاجتماعية أزيد من 28 مليار درهم.

ويتضمن تأهيل المنظومة الصحية عدة محاور، في مقدمتها تأهيل الموارد البشرية وتحسين ظروفها المادية، وشروط عملها، مع إعادة النظر في منظومة التكوين.

وفي هذا الصدد، سيتم إحداث 5500 منصب مالي مخصص للقطاع الصحي، إلى جانب تخصيص ما يفوق 1,5 مليار درهم لزيادة أجور مهنيي الصحة.

كما يتضمن المشروع مواصلة تأهيل العرض الصحي والرفع من جودته، والتوزيع العادل للخدمات الاستشفائية عبر التراب الوطني، حيث ستعرف هذه السنة افتتاح عدد من المنشآت الاستشفائية التي أذكر منها على سبيل المثال المستشفى الإقليمي بالقنيطرة، والمستشفى الإقليمي بإفران والمستشفى الإقليمي بالحسيمة، إضافة لاستكمال إنجاز البرنامج الوطني لتأهيل المراكز الصحية الأولية.

كما تعتزم الحكومة إحداث ثلاثة (3) مستشفيات جامعية جديدة

بكل من الراشيدية الذي سيتم إطلاق بنائه سنة 2023، ثم بني ملال وكلميم.

من جانب آخر، وسعيا لتوفير الأدوية لضمان علاج الفئات المعوزة داخل المستشفيات العمومية، تعتزم الحكومة الرفع من الاعتمادات المالية المخصصة للأدوية إلى حوالي 2 مليار درهم قصد تغطية تكاليف الأدوية اللازمة.

كما يقترح مشروع قانون المالية، الإعفاء من رسم الاستيراد لفائدة مجموعة من الأدوية والمنتجات الصيدلية المعدة خصوصا لعلاج الأمراض المزمنة المكلِّفة ماديا، بالإضافة إلى التضريب التدريجي للمنتجات المحتوية على السكر، حفاظا على صحة المواطنات والمواطنين.

وفيما يخص الورش المتعلق بتعميم التعويضات العائلية في إطار إصلاح الحماية الاجتماعية، فستعمل الحكومة على الشروع بتنزيله قبل نهاية سنة 2023؛ حيث سيستفيد منها حوالي 7 ملايين طفل من العائلات الهشة والفقيرة على الخصوص، و3 ملايين أسرة في وضعية هشاشة وبدون أطفال في سن التمدرس.

وسيتم ذلك وفق مقاربة جديدة تقوم على الدعم المباشر، عبر استهداف الفئات المعوزة والمستحقة لهذه التعويضات، بالاعتماد على السجل الاجتماعي الموحد، الذي سيتم تعميمه خلال سنة 2023 على كافة جهات المملكة.

وسيتم تمويل هذا الورش، على الخصوص، عبر إعادة اعتماد المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول برسم السنوات الثلاث القادمة، وكذلك عبر الإصلاح التدريجي للمقاصة انطلاقا من نهاية سنة 2023.

حضرات السيدات والسادة،

إن الدولة الاجتماعية لا تقتصر على الحماية الاجتماعية فحسب، بل يعتبر إصلاح منظومة التربية والتعليم إحدى ركائزها الأساسية.

وفي هذا الإطار، ستعمل الحكومة على تنزيل خارطة الطريق لإصلاح منظومة التربية والتعليم التي حظي إعدادها بمشاورات موسعة مع مختلف الفاعلين، ونتطلع من خلالها إلى الارتقاء بوضعية التلميذ، والأستاذ والمؤسسة التعليمية.

وقد خصص لها مشروع قانون المالية 6,5 مليار درهم إضافية، لتبلغ بذلك الميزانية الإجمالية المخصصة للقطاع حوالي 69 مليار درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023.

وهكذا، خصص مشروع قانون المالية مِليارَي درهم لتسريع تعميم التعليم الأولي، وحوالي 1,8 مليار درهم للرفع من عدد المستفيدين من المطاعم والداخليات، إلى جانب تخصيص 1,6 مليار درهم برنامج الدعم المشروط بالتمدرس "تيسير" الذي سيتم استبداله بالتعويضات العائلية نهاية سنة 2023.

ويولي هذا المشروع كذلك أهمية كبرى للنهوض بوضعية الأساتذة والأطر التربوية، من خلال إحداث ما يفوق 20 ألف منصب مالي، وتسوية متأخرات الترقية، مع إيلاء أهمية كبرى للتكوين الذي سيخصص له ما يقارب 4 ملايير درهم برسم الفترة 2022-2026،

وفيما يتعلق بتحسين البنية التحتية وتوفير التجهيزات، فسيتم بناء 224 مؤسسة تعليمية وإعادة هيكلة 1746 بناية مدرسية.

ووفق نفس المنظور، تولي الحكومة أهمية كبرى للنهوض بالتعليم العالي من خلال وضع خارطة طريق مخطط إصلاح الجامعة المغربية، استندت في إعداده إلى مشاورات موسعة.

وقد عبر أساتذة التعليم العالي والبحث العلمي عن انخراطهم التام في تفعيل هذا المخطط الإصلاحي مقابل التزام الحكومة بتمكينهم من نظام أساسي جديد يحفزهم ويثمن مجهوداتهم، ويكرس الاستحقاق، ويعزز جاذبية الجامعة ويؤهلها لاستقطاب الكفاءات؛ وقد خصص مشروع قانون المالية لهذا الغرض 600 مليون درهم.

ولابد هنا من الإشادة بمناخ الثقة الذي ميز كل جولات الحوار الاجتماعي والمسؤولية العالية للشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، كما نؤكد في هذا الصدد انخراط الحكومة وحرصها على مأسسة هذا الحوار بشكل منتظم حفاظا على الحقوق والواجبات، وتجسيدا فعليا للمقاربة التشاركية التي تعتمدها.

وهكذا، ووفاء بالتزاماتها، فقد خصصت الحكومة في إطار مشروع قانون المالية ما يناهز 4 ملايير درهم للرفع من الأجور والتعويضات في قطاعات الصحة والتعليم والتعليم العالي، إلى جانب تخفيف العبء الضريبي على الأجراء والمتقاعدين من الطبقة المتوسطة، والذي سيكلف 2,4 مليار درهم.

وفيما يتعلق بتيسير الولوج إلى السكن اللائق، ستعمَد الحكومة إلى إحداث دعم مباشر للأسر لاقتناء السكن، بدل المقاربة القائمة على النفقات الضريبية وتوفير الوعاء العقاري والتي يصعب تقييم أثرها الاقتصادي والاجتماعي.

ومن جانب آخر، ستعمل الحكومة على مضاعفة جهودها الرامية إلى تشجيع إدماج الشباب في سوق الشغل، من خلال مواصلة تنزيل برنامج "أوراش" الذي يروم خلق 250 ألف منصب شغل، خلال سنتي 2022 و2023، والذي خصص له في مشروع قانون المالية لهذه السنة، ما يناهز 2,25 مليار درهم. هذا فضلا عن مواصلة برنامج "انطلاقة"، إلى جانب برنامج "الفرصة" الذي خَصَّص له هذا المشروع 1,25 مليار درهم.

كما يتضمن مشروع قانون المالية إحداث 48200 منصبا ماليا مقابل 43860 منصبٍ سنة 2022.

وفيما يخص دعم القدرة الشرائية للمواطنين، سيستمر صندوق المقاصة في أداء وظيفته من خلال تخصيص 26 مليار درهم في إطار هذا مشروع قانون المالية لسنة 2023.

وللإشارة فقد سجلت النفقات المخصصة لدعم غاز البوطان برسم التسعة أشهر الأولى من سنة 2022 ارتفاعا بنسبة 70% أي بمعدل 97 درهما لكل قنينة من فئة 12 كلغ.

هذا، فيما يُتوقع أن ترتفع تكلفة دعم استيراد القمح لهذه السنة لتتجاوز 8,5 مليار درهم، إضافة إلى 1,3 مليار درهم الموجهة لدعم للدقيق الوطني من القمح اللين.

وإجمالا، ينتظر أن تسجل تكاليف المقاصة لهذه السنة ارتفاعا بنسبة 79%، دون احتساب تكاليف دعم مهني النقل العمومي.

حضرات السيدات والسادة،

فيما يخص المحور الثاني من أهداف هذا المشروع والمتمثل في دعم الاستثمار، فستعمل الحكومة على التسريع بتنزيل مقتضيات القانون الإطار بمثابة ميثاق الاستثمار؛ خصوصا من خلال تقليص الفوارق المجالية فيما يتعلق بجلب الاستثمارات وتفعيل آليات دعم المشاريع الاستراتيجية، ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وكذا دعم المقاولات المغربية التي تسعى لتطوير قدراتها على المستوى الدولي، وسيخصص مشروع قانون المالية لسنة 2023 مبلغا يقدر بـ 3,3 ملايير درهم إضافية، لتفعيل ميثاق الاستثمار وتنزيل مختلف الالتزامات برسم مشاريع الاستثمار الصناعي.

كما ستعمل الحكومة على تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار، ومواصلة مجهود الاستثمار العمومي، خصوصا فيما يتعلق بمشاريع البنية التحتية، ومواصلة تنزيل الاستراتيجيات القطاعية بما يُمكِّن من تعزيز تنافسية المنتوج الوطني وتقوية السيادة الوطنية الغذائية والصحية والطاقية؛ وقد تم الرفع من الاستثمارات العمومية بـ 55 مليار درهم لتبلغ 300 مليار درهم.

من جانب آخر، وإدراكا منها لأهمية النظام الضريبي في تحقيق الانتعاش الاقتصادي، تولي الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2023، أهمية خاصة لمواصلة تنزيل أهم مقتضيات القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، والتي ستمكن من تحسين مناخ الأعمال عبر توضيح الرؤية لمختلف الفاعلين خلال السنوات الأربع القادمة.

ويتعلق الأمر على الخصوص بإطلاق إصلاح شامل للضريبة على الشركات، مبني على التوجه التدريجي نحو سعر موحد، مع الرفع من مساهمات الشركات الكبرى، التي تفوق أرباحها الصافية 100 مليون درهم، وكذلك مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها ومقاولات التأمين وإعادة التأمين، وذلك بالموازاة مع تخفيض أسعار الحد الأدنى للضريبة، وترشيد الإعفاءات والامتيازات الضريبية، والتنزيل التدريجي لمبدأ فرض الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة للأشخاص الذاتيين مع اعتماد آلية حجز الضريبة في المنبع بالنسبة لبعض الدخول.

ومن أجل الرقي بمستوى العدالة المجالية والتصدي للتفاوتات الجهوية فيما يخص فرص جلب وتوطين الاستثمارات، سيتواصل تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، عبر تخصيص 10 ملايير درهم للجهات، إضافة إلى ما يزيد عن 6 ملايير درهم لمواصلة تنزيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية.

وموازاة مع ذلك، ستعمل الحكومة على التسريع بإصلاح الإدارة بهدف الرفع من مردودية الخدمات العمومية عبر تبسيط المساطر، وإطلاق استراتيجية جديدة للتحول الرقمي تم تخصيص 1 مليار درهم لتنزيلها، في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2023.

كما ستواصل الحكومة مجهوداتها المتعلقة بتنزيل ورش اللاتمركز الإداري، إضافة إلى تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، في مختلف مناحي الحياة العمومية، والذي خصصت له الحكومة 300 مليون درهم في إطار هذا المشروع.

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

يحظى تدبير إشكالية نقص الموارد المائية بأهمية بالغة في هذا المشروع، وذلك تنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية لهذه الولاية.

وفي هذا الإطار، فقد سارعت الحكومة منذ تنصيبها إلى التعاطي بكل ما ينبغي من الحزم والمسؤولية لتسريع إنجاز مختلف المشاريع المهيكلة المتضمنة في البرنامج الوطني الأولوي للماء 2020 – 2027، وعلى رأسها التسريع بتنفيذ مشاريع محطات تحلية مياه البحر، واستكمال بناء السدود المبرمجة، وشبكات الربط المائي البيني.

كما رصدت الحكومة من خلال مشروع قانون المالية، ما مجموعه 10,6 ملايير درهم لتدبير إشكالية ندرة المياه، بزيادة حوالي 5 ملايير درهم مقارنة بالسنة الماضية، وذلك لإنجاز المشاريع التالية:

- 4 ملايير درهم لمواصلة إنجاز السدود الكبرى والمتوسطة وتصفية العقارات المرتبطة بها؛

- 1,5 مليار درهم مساهمة من الدولة في تمويل مشاريع التحلية؛

- 1,4 مليار درهم برسم مشاريع تزويد المراكز القروية والدواوير بالماء الصالح للشرب.

حضرات السيدات والسادة،

يتعلق المحور الثالث والأخير من أهداف هذا المشروع بتعبئة الهوامش المالية الضرورية لمواصلة الإصلاحات في ظل حماية سيادة القرار الوطني عبر الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية والمالية.

فضمان استدامة الإصلاحات يستدعي توفير كل الهوامش المالية

الممكنة، من خلال تعبئة الموارد الضريبية ومواصلة تدبير التمويلات المبتكرة، بالموازاة مع ترشيد نفقات السير العادي للإدارة، وتفعيل إصلاح منظومة الصفقات العمومية، وإصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، إلى جانب عقلنة تدبير المحفظة العمومية، والرفع من مردوديتها.

وستعمل الحكومة على توفير الموارد الضرورية حيث سترتفع المداخيل العادية بحوالي 50 مليار درهم مقارنة بقانون المالية لسنة 2022، أي بزيادة قدرها 19% وذلك من خلال تعبئة الموارد الإضافية الناتجة عن مجهود مزدوج ضريبي وغير ضريبي.

فبالنسبة للموارد الضريبية والجمركية ستعرف زيادة ديال 14.5%. كما أن إصلاح المؤسسات العمومية والتدبير النشط للمحفظة العمومية، بعد تفعيل الوكالة الخاصة بهذه الغاية، سيمكن إن شاء الله من رفع هذه الموارد بنسبة 39%، الشيء الذي سينعكس إيجابيا من خلال التقليص التدريجي لعجز الميزانية بما يُمَكِّنُ من وضع ماليتنا العمومية في مسار تقليص المديونية في حدود 70% من الناتج الداخلي الخام.

وأخذا بعين الاعتبار المجهود المالي الذي تفرضه مختلف الأوراش الواردة في هذا المشروع، واستحضارا للظرفية الدولية، وعلى الخصوص منها ما يرتبط بالتراجع المتوقع للنمو في منطقة اليورو، والذي سينعكس على الطلب الموجه لبلادنا، فإنه من المتوقع أن يحقق اقتصادنا الوطني نموا بنسبة 4% مع حصر معدل التضخم في حدود 2% وعجز الميزانية في 4,5%.

وقد تم بناء هذه التوقعات على الفرضيات التالية:

• ارتفاع الطلب الخارجي (خارج الفوسفاط ومشتقاته) بـ 2.5% فقط؛

• محصول زراعي في حدود 75 مليون قنطار؛

• متوسط سعر غاز البوتان بـ 200 دولار للطن.

تلكم، حضرات السيدات والسادة، هي الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية لسنة 2023، وكما تابعتم ذلك منذ المراحل الأولى لإعداد هذا المشروع، فقد عملت الحكومة على الإنصات لآرائكم وملاحظاتكم وعلى إشراك مختلف الفاعلين، حتى يكون هذا المشروع عنوانا لفعل جماعي، بعيدا عن الحواجز التقليدية بين الفرقاء، تتوخى منه الحكومة الاستثمار

الأمثل لكل مؤهلات بلادنا حتى نستطيع المزاوجة بين إنجاز طموحنا الوطني من جهة، وامتصاص انعكاسات الأزمات العالمية المتوالية من جهة أخرى.

كما نَعتبر هذا المشروع حلقة جديدة في مسار بناء الدولة الاجتماعية وتحقيق الإنعاش الاقتصادي تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، وترجمةً للبرنامج الحكومي المنسجم مع مُخْرَجات تقرير النموذج التنموي الجديد، وهو مشروع يعكس بوضوحٍ أسس الرؤية المستقبلية لمنظومتنا الاقتصادية والاجتماعية والمالية، من خلال المحاور التي تجسد تكاملا في الرؤية وانسجاما في التعاطي مع كافة القطاعات، خدمة للمصالح العليا لبلادنا ولمواطنينا.

وأؤكد لكم في الأخير حرص حكومة صاحب الجلالة والتزامها بالعمل على تجسيد روح التوافق البنّاء أثناء مناقشة المشروع مع مجلسيكم الموقرين.

وفقنا الله جميعا لما فيه الخير لوطننا ومواطنينا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

شكرا لكم.

رفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 061

التاريخ: الثلاثاء 28 ربيع الأول 1444هـ (25 أكتوبر 2022م).

الرئاسة: المستشار السيد المهدي عتمون، الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان واثنتان وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السادسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد المهدي عتمون، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيدة الأمينة، لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضلي السيدة الأمينة.

المستشارة السيدة صفية بلفقيه، أمينة المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس بقرار المحكمة الدستورية رقم 199 الصادر بتاريخ 20 أكتوبر 2022، الذي رفضت بموجبه الطلب الرامي إلى إلغاء انتخاب السيد **عبد الإله لفحل** عضوا بمجلس المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

وقف السي لفحل، نصفقو عليك، على سلامتك.

تفضل.

السيدة أمينة المجلس:

.. إذن في الاقتراع الذي أجري في 5 من أكتوبر 2021، في نطاق الهيئة الناخبة لممثلي الغرفة الفلاحية بالدائرة الانتخابية لجهة بني ملال- خنيفرة.

وأحال مجلس النواب على المجلس "مشروع قانون إطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار".

كما توصلت رئاسة مجلس المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية بثلاث طلبات لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 25 أكتوبر 2022، وهي كالآتي:

الطلب الأول: حول "السير العادي للقطاع التعاضدي وخاصة تعاضدية البريد"، وقد أحيل إلى الحكومة داخل الأجل المحدد، والتي عبرت عن استعدادها للتجاوب مع هذا الطلب؛

فيما يخص الطلب الثاني: "ما تشهده بعض المناطق الفلاحية من احتجاجات لمالكي وسائقي الجرارات الفلاحية المتضررين من الارتفاع المهول لأسعار الغازوال والزيوت"، وقد أحيل إلى الحكومة داخل الأجل المحدد، والتي عبرت عن تعذر تفاعلها مع هذا الطلب؛

الطلب الثالث: حول "التوتر الطارئ للعلاقات بين وزارة العدل وهيئة المحامين"، وقد أحيل إلى الحكومة داخل الأجل المحدد، والتي عبرت عن تعذر تفاعلها مع هذا الطلب.

أما بالنسبة للأسئلة، فقد توصلت الرئاسة منذ 19 أكتوبر 2022 إلى تاريخه بما يلي:

- الأسئلة الشفهية: 43 سؤالا؛

- الأسئلة الكتابية: 100 سؤالا؛

- أما الأجوبة الكتابية: 16 جوابا.

وفي الأخير، نحيط المجلس الموقر علما بأننا سنكون على موعد بعد نهاية هذه الجلسة، مع جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة التالية:

1- مشروع قانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية؛

2- مشروع قانون رقم 85.21 الذي يتعلق بتغيير وتتميم القانون رقم 52.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية والبحرية؛

3- مشروع قانون إطار رقم 06.22 الذي يتعلق بالمنظومة الصحية والوطنية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الأمينة.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة لقطاع الشباب والثقافة والتواصل، حول الموارد البشرية بقطاع الشباب، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

وفي البداية مع سؤال فريق الأصالة والمعاصرة، حول "وضعية الأطر المساعدة العاملة بمختلف المراكز التابعة لوزارة الشباب والثقافة والتواصل".

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول مآل وضعية الأطر المساعدة العاملة بمختلف المراكز التابعة لوزارة الثقافة والشباب والتواصل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه "الخصاص المهول في الموارد البشرية بقطاع الشباب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن الإجراءات والتدابير التي ستتخذها الحكومة لسد الخصاص المهول فيما يخص الموارد البشرية بقطاع الشباب على مستوى جهات المملكة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث موضوعه "وضعية الموارد البشرية العاملة بالقطاع".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

عن وضعية الموارد البشرية العاملة بالقطاع نسائلكم السيد الوزير؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد وزير الشباب والثقافة والتواصل للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالموارد البشرية بقطاع الشباب.

تفضل السيد الوزير.

السيد محمد المهدي بنسعيد، وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات المستشارات والسادة المستشارين،

أولا، نشركم على هذا السؤال اللي نعتبره مهم ومهم جدا.

كيفما تتعرفو يقدرو يكون عندنا دور الشباب دور الثقافة، تكون عندنا (les infrastructures) اللي بغينا في الجهات، ولكن بدون موارد بشرية، بدون الإنسان، صعيب يكون واحد التنشيط وصعيب أكثر من هذا نوصلو السياسات العمومية والأفكار والآراء اللي كنبلغوها داخل الحكومة وداخل الحكومات كذلك في الماضي، ويكون واحد التنشيط حقيقي لهاذ (les infrastructures) اللي كنتكلمو عليهم.

بالطبع إشكالية حقيقية نعيشها في مجموعة ديال الأقاليم والجهات، وفي نفس الوقت صعيب، باش ما نكونوش كنوهمو الناس عاود ثاني ونكذبو على الناس و(d'ailleurs) فين ما تنتلاق مع الأخوات والإخوان لا من برلمان أو رؤساء الجماعات اللي كيبغيو يكون عندهم بنيات جديدة في الأقاليم والجهات، إلا وأن أناقش حاليا ليس فقط البنية، لأن الوزارة مستعدة باش يكون عندها بنيات، ولكن حتى التنشيط، الموارد البشرية، وغالبا ولينا اليوم كنطالبو باش الجماعات والأقاليم وحتى الجهات يوليو كيساعدونا بأطر يمكن نكونوهم احنايا في وزارة الشباب، وباش يكون واحد التنشيط حقيقي، لأن الحقيقة هي

هذه.

الحقيقة هو أنه لما يتم التوظيف ديال مجموعة ديال الأطر، ولو كيمشيو بعض الأقاليم وبعض الجهات بعاد على العواصم ديال الجهات باش ما نتكلمش على عاصمة واحدة على العواصم ديال الجهات كيدوزو ديك 4 سنين أو 5 سنين وغالبا الإخوة من حقهم في الحقيقة كيطالبو باش إما يرجعو للإقليم اللي هوما منتمين له أو ساكنين فيه أو عندهم عائلات وكيخلق لنا واحد النقص في مجموعة ديال الأقاليم والجهات اللي هي أشنوكيبان لنا؟ كيبان لنا أن بعض الجهات وبعض الأقاليم وبعض المدن تبارك الله عندها موارد بشرية حقيقية، ونتكلمو على الرباط ونتكلمو على الدار البيضاء، نتكلمو على فاس، وفاش تنمشيو لأقاليم أخرى كيولي واحد النقص حقيقي.

إذن شنو اقترحنا احنايا؟ أشنو هي الفكرة؟ قلنا بالطبع إشراك الجماعات، باش نتجاوبو مع هذا النقص لأن هذه السنة وغادي ناقشوها أمامكم في اللجنة في إطار قانون المالية غادي يكون تقريبا 30 منصب اللي تعطى لوزارة الشباب، 30 منصب ما غاديش يقدر يتجاوب مع جميع الإشكاليات ديال الأقاليم والجهات، فإشراك الجماعات احنا نعتبره مهم، زائد واحد الفكرة اللي بغينا نهبطوها إن شاء الله بداية 2023 هي نخلقو (des fondations)، جمعيات على الصعيد الجهوي بإشراك مرة أخرى الجهة والمجتمع المدني باش يتم تنشيط حقيقي لجميع البنايات اللي عندنا على صعيد الجهات والأقاليم، لأن هذه إشكالية حقيقية.

وفي الأخير احنا قلناها إذا عقلتو فاش ناقشنا الميزانية ديال الوزارة آنذاك في نوفمبر 2022، قلنا أن ما بقاتش في البنايات بقات في الإنسان وهذه حقيقة اليوم نعيشها.

اليوم الحمد لله وزارة الشباب عندها أكثر من 600 دار شباب، ولكن فاش جلالة الملك الله ينصرو كلف ليا المسؤولية باش نترأس هاذ القطاع إلاولقينا أكثر من 100 دار الشباب وهي مسدودة، 100 دار الشباب وهي مسدودة.

الحمد لله اليوم بعدا، أولا، الحكومة دارت المجهود ديالها اللازم بشراكة مرة أخرى مع الجهاتوالأقاليم باش تفتح هاذ ديور الشباب ولقينا إشكالية ديال الأطر اللي غينشطو هاذ دور الشباب.

مشينا بواحد المبادرة اللي بدينها السنة السابقة واللي في الحقيقة كان عامل بها حتى في الحكومات السابقة باش أنا ما نخبيو، هي أنه لقينا عندنا دور ديال الشباب كاين واحد تيكون الإشراك ديال المجتمع المدني، تيكون التنشيط مع الجمعيات المسؤولة والجمعيات المعقولة اللي ما تتخدمش بمنطق اللون الحزبي أو شي لون آخر، والعكس كاينين الجمعيات المنفتحة على الجميع وهذي هي الفكرة اللي خصنا كذلك نبلوروها ونخدمو عليها، لأن الحقيقة هي هذه، بدون إشراك المجتمع المدني غيصعاب علينا نوصلو لذاك النتائج اللي بغينا نوصلوها.

بالنسبة للأطر المساعدة، كيف ما عرفتو هاذ الحكومة دارت مجهود، مجهود جبار باش تحل هاذ الإشكالية ديال الأطر المساعدة، قلنا هنايا وقلنا حتى في مجلس النواب أن فاش هاذ الحكومة جات لقات واحد الفئة ديال المواطنات والمواطنين اللي كانو تيشدو ما بين 150 و200 درهم تقريبا - أعتقد - شهريا.

وعيب، حشومة في المغرب ديال 2022، واحنا تنتكلمو على (l'AMO : l'Assurance Maladie Obligatoire)، نلقاو مازال أطر مواطنات ومواطنين ما تيوصلوش لـ (SMIG[1]) فدارت الحكومة المجهود ديالها واليوم نقدر تنقول لكم أن هاذ الأطر المساعدة اللي عددهم 2100، اليوم تيشدو (SMIG) ديالهم، عندهم (SMIG) ديالهم وعندهم التغطية الصحية ديالهم، وبالطبع حتى هوما غيستافدو فاش غيولي التقاعد حتى هو إجباري حتى هوما غيوليوتيستافدو من التقاعد ديالهم.

جرى واحد الإشكال إداري ماشي حتى هو إشكال، المسطرة الإدارية هي هاذيك.. بداو تيتخلصو من أواخر شهر غشت، ولكن دابا بتنسيق مع رئاسة الحكومة لأن وعدنا بأن الميزانية المخصصة كانت ديال 2022، يعني الإجراءات الإدارية خدامة دابا باش يسترجعو (les salaires) ديالهم من شهر واحد، يعني من شهر واحد غادي تجي لو (un rappel)، (un rappel) من شهر واحد وشهر 7 باش يكون عندهم (le rappel) ديالهم.

النقطة الثانية نذكرو بأن هاذو ليسوا بموظفين، أقول ليسوا بموظفين، الحل اللي لقينا هو درنا (un appeld'offre) وغادي يكون هذا (appeld'offre) سنويا، باش الشركات اللي غيخلصو لنا، لأن هاذي هي الطريقة الوحيدة اللي لقينها، تعرفو بأن باش تكون موظف في المغرب يعني كاين واحد الإجراءات.

للأسف هاذ الأخوات والإخوان يعني ما، الأغلبية منهم فايتين 40 سنة وعندهم واحد.. المهم احنا لقينا قلنا اللهم يتخلصو (SMIG) ولا يبقاو بالإشكالية اللي كانو تيعانو منها سابقا، والحمد لله مرة أخرى هنا تيبين الحرص ديال الحكومة باش تكون حكومة اجتماعية وتحامي على جميع المواطنات والمواطنين.

شكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

[1] **S**alaire **M**inimum **I**nterprofessionnel **G**arantie

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تعتبر الأطر المساعدة لوزارة الشباب والثقافة والتواصل ركيزة بشرية أساسية ومهمة يشتغل بمختلف المراكز التابعة للوزارة لما يزيد عن 40 سنة، حيث تتعدى في مجملها 2000 إطار مساعد، كانت تشتغل بأجر لا يتعدى 100 درهم في الشهر وهو أجر يحط من كرامة هذه الفئة قياسا مع المجهودات الجبارة التي تقوم بها بمختلف مؤسسات الوزارة بربوع الوطن، وذلك دون أدنى اعتراف لدى المسؤولين السابقين الذين تعاقبوا على رأس الوزارة.

نسجل بإيجابية، السيد الوزير المحترم، أنكم بادرتم إلى طرح هذا الموضوع أثناء مناقشة الميزانية الفرعية للقطاع السنة الماضية، كما أنكم عملتم على البحث عن حل لهذا الملف في الأيام الأولى من تنصيبكم من طرف جلالة الملك نصره الله، على رأس هذه الوزارة.

السيد الوزير المحترم،

لا تفوتنا الفرصة أن نشكركم ونحييكم عاليا على مجهوداتكم في حلحلة هذا الملف الإنساني والسير به إلى مراحل متقدمة من الحل، فبالرغم من الإمكانيات المحدودة المتوفرة لدى وزارتكم، إلا أنكم استطعتم طرح بدائل وحلول لهذه الوضعية المزرية من خلال تخصيص 90 مليون درهم سنويا للنهوض بأوضاع هذه الفئة.

هذه مناسبة لنشيد في فريق الأصالة والمعاصرة بتواصلكم الدائم واستعدادكم للحوار ومناقشة أوضاع الموظفات والموظفين المنتمين إلى قطاعكم، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة والملائمة لكافة الملفات المطروحة، ومنها هذا الملف الخاص بالأطر والمساعدة، والذي يرتبط بالكرامة الإنسانية قبل ارتباطه بالظروف المعيشية والمهنية، وهذا التعامل إيجابي من طرفكم، السيد الوزير، ليجعلنا نطمئن أكثر لجديتكم في التعاطي مع هذا الملف الاجتماعي وأن نلتمس منكم الوقوف على التنزيل السليم للحلول، خاصة أن هناك بعض الممارسات في التعاطي السلبي مع الملف على مستوى بعض الإدارات التابعة للوزارة.

السيد الوزير المحترم،

بالموازاة مع المجهودات التي تنكب عليها وزارتكم مشكورة للوصول إلى حل نهائي يصون ويحافظ على كرامة هذه الأطر المساعدة وباقي موظفات وموظفي الوزارة، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نطالبكم بالعمل على ضمان كافة الحقوق لمختلف الأطر المساعدة على مستوى كل ربوع المملكة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاشتراكي، دائما في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

تتحدثون اليوم عن أزمة الموارد البشرية داخل قطاع الشباب، وفي نفس الوقت نجد أن تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة يؤكد على أن جيل الشباب الحالي يمثل أكبر كتلة شبابية تشهدها بلادنا على مدى السنوات الخمسين الماضية، الأمر الذي سيحقق طفرة حقيقية ومكاسب كبيرة في مجال التنمية من خلال الاستثمار في هذه الفئة، إذ لابد أن يكون للشباب دور حقيقي في الخطط التي تضعها بلادنا بالدرجة الأولى.

بإقليم الرشيدية الذي يضم 29 جماعة يتوفر فقط على 12 دارا للشباب وعدد قليل من الأطر، وهذا يجعل الشباب يفكرون في الهجرة السرية وبزاف ديال الحوايج اللي كتدمر الشباب، فجماعة "ملعب" مثلا، وأغلب جماعات الجنوب الشرقي لا تتوفر على البنيات التحتية والتجهيزات الضرورية والأطر المتخصصة، هاذ الشي اللي تيخلي أن الشباب في مثل هذه المناطق ما تيعرفوش كاع لاش تتصلاح دار الشباب.

السيد الوزير،

فواحد الجواب ديالكم بداية هاذ السنة حول خدمات دار الشباب بالرشيدية، قلتم أنه تم التنسيق مع بعض القطاعات الحكومية ذات الاهتمام المشترك من أجل توفير أطر مختصة للتغلب على هذا الخصاص المعبر عنه في أقرب الآجال.

لحدود الساعة ما كاين والو وحتى في مشروع قانون المالية 2023، عندكم فقط 110 منصب لقطاع الشباب والثقافة والتواصل، وحتى في شهر غشت الماضي أطلقتم مباراة داخلية لموظفي قطاع الشباب للالتحاق بالعمل بلجنة الاتحاد الإفريقي والأجهزة التابعة له، وهذا تناقض، واش منطقي الوزارة اللي فيها الخصاص في الموارد البشرية تسمح فالكفاءات ديالها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق التحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

إننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، نسجل النقص الحاد في الموارد البشرية الذي تعاني منه العديد من المديريات الإقليمية التابعة لوزارة الشباب والثقافة والتواصل بمختلف جهات المملكة، وخاصة على مستوى بعض المناطق البعيدة التي تغيب في بعضها تمثيلية بعض هذه القطاعات، مما يضاعف من مظاهر التهميش التي تعاني منها هاته المناطق التي تستحق الاهتمام أكثر، وذلك بتوفير الموارد المالية والبشرية الكفيلة بالنهوض بالشؤون الشبابية والثقافية والتواصلية.

هذا، وقد ترتب عن الهندسة الحكومية الجديدة إلحاق عدد كبير من الأطر العاملين في وزارة الشباب والرياضة سابقا (أكثر من 700 موظفة وموظف) إلى إلحاقهم دون رضاهم بوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة دون مراعاة تكوينهم ومؤهلاتهم، مع العلم أن بعضهم ينتمون لقطاع الشباب ولا علاقة لهم بقطاع الرياضة، الذي كان من المفروض الاستفادة من تجاربهم وخبراتهم التي راكموها في مجال تخصصهم، وما تبع ذلك من أضرار لحقت بهؤلاء الموظفين من جراء هذا الإلحاق.

فهؤلاء الموظفون على الرغم من كل هاته الاحباطات ومظاهر الحيف فقد أبانوا عن إخلاص في مهامهم وقيامهم بواجبهم المهني، مما يحتم علينا الانخراط جميعا في إيجاد حلول ملائمة لمشاكلهم وإنصاف المتضررين منهم وتحقيق رضاهم الوظيفي، فنجاعة المرفق العمومي تقتضي ضمان الاستقرار الوظيفي، عبر صيانة حقوق الموظفين وحماية مكتسباتهم في إطار المقاربة التشاركية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

دابا أشنو المطلوب مني نمنع الأطر ديال الوزارة يلتحقو إلى بغاو يلتحقو بالاتحاد الإفريقي؟ هنا نتكلم على عدد ديال 2 أو لا 3 من أصل 5000 موظف اللي كاينين في الوزارة؟ بالعكس، ما ننساوش بأن جميع القطاعات معنيين بالقضية الوطنية، بأن إلى ساهمت المغرب في الاتحاد الإفريقي بالتجربة ديالها في هاذ المجال ديال الشباب أو ديال الرياضة أو حتى المجال الثقافي، إلا وغادي تفيدنا.

ثانيا، هذاك السيد إلى نجح، خص ينجح بعدا في (le concours) إلى جاء واحد ومشى إلى الاتحاد الإفريقي ورجع، راه غيرجع بواحد التجربة كبيرة حتى هو، اللي غادي تفيد البلاد، إذن احنا راه ماشي عايشين بوحدنا، عايشين وباش التحقنا بالاتحاد الإفريقي إلا وأن كاين واحد الواجبات خصنا نفذوهوم بما فيهم الأطر ديالنا اللي خصهم التجربة المغربية خص تستافد بها القارة الإفريقية.

أما بالنسبة للإشكاليات اللي تتكلمو عليها، تكلمت على إقليم ورزازات، نقول لك أنا فكيك، فكيك عندي فيه واحد.. الرشيدية، جهة درعة – تافيلالت، حتى فكيك، الجهة الشرقية كذلك، مجموعة أنا نقول لك، واحد الموظف عندنا في الوزارة، فكيك، جميع الفرق بما فيهم الفريق ديالكم عيط لي عليه باش يرجع إلى الرباط.

راه كاين واحد التناقض، تنبغيويكونو عندنا أطر في جميع الأقاليم وفي جميع الجهات، وغير تيجرى تيتقاس شي صاحبنا أو شي واحد العضو معنا، تنكونو احنا الأولين بما فيهم الفريق ديالي، زعما راه ما شي تنفيزي شي واحد، غير باش نكونو واضحين.

هاذي إشكالية، عفاكم الأخوات، وأنا قبيلة تكلمت مع الإخوان، كنت تنتكلم مع الإخوان خصنا نتعاونو في واحد الإطار خصنا نقنعوه بأن نمكنوه، نعطيوه (les moyens) باش يخدم وباش ينجح، ولكن ماشي ملي يمشي لواحد الإقليم اللي حيث هو إقليم صغير أو لا ما عندوش ذاك الشي أو لا عائلته بعيدة، فاش تتدخل للوظيفة العمومية إلا وراك عارف بأنه ممكن غدا إلى تحملت المسؤولية تمشي لواحد الإقليم معين؛ هاذي إشكالية حقيقة.

من الحلول اللي اقترحنا أشنو قلنا؟ قلنا بغينا نطلبو، بغينا نديرو شراكات مع الجهات والأقاليم باش يعاونونا، مع الجماعات، وحتى اليوم تنفكرو باش يتدار (des fondations)، مؤسسات جهوية ما تكونش وطنية، باش الإخوة والأخوات، المجتمع المدني اللي غادي يخدم ذاك الإقليم وذاك الجهة يبقى مرتبط بذيك الجهة، ونحاولو نفكرو أكثر من هاذ الشي، تتعرفو بأن.. ها هو السيد وزير العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني باش نفكر تكون واحد السياسة مشتركة باش نحاولو نقويو هاذ (les infrastructures) هاذ البنيات ماشي ديال وزارة الشباب والثقافة، هاذي ديال البلاد، ديال الجميع، أي واحد غيقدر ينشط فيهم ويخدم فيهم ويوصل ذيك السياسة العمومي اللي بغينا نوصلوها للشباب، إلا ومرحبا به.

هاذي إشكالية حقيقية، في نفس الوقت تتكلم لي على التقارير الدولية، نفس التقارير الدولية تتجي تيقول لك راه المغرب عندو موظفين بزاف، إذن أشنو تتطلب من الحكومة؟ أشنو المطلوب من الحكومة؟ باش يولي غدا عندنا 20.000 موظف في وزارة الشباب، ما يمكنش، غير معقول باش ما نبقاوش نكذبو على المغاربة، الحقيقة هي هاذي، ولكن في إطار هاذ الحقيقة خصنا نجتهدو ونلقاو حلول باش نضمنو ذاك الحق لتنشيط الشباب أو الثقافة في جميع الأقاليم وفي

جميع جهات المملكة، وهنا غادي تلقاوني دائما بجانبكم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع موضوعه "تراجع دور الشباب في تأطير مختلف الفئات العمرية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

عفوا.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما هي الإجراءات المستعجلة التي تنوي الحكومة القيام بها من أجل تزويد وزيادة دور الشباب؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

بديت نتكلم عليها قبيلة في الحقيقة هي أول إجراء درناه بعد نحلو ذوك ديور الشباب اللي كانو عندنا ومسدودين، تعرف بأن قلت السنة السابقة وتكلمنا عليها فاش كنا نناقشو قانون المالية، كانو أكثر من 100 دار شباب اللي كانت مسدودة، وخا نبغيو ننشطو ما كايناش بعدا.

إذن الوزارة خدمات هذه السنة في بلاصة ما تمشي للبنيات الجديدة على الأقل هاذوك التجهيزات نوجدوهم يكونو قادين يستقبلو الشباب ديال 2022 بالمتطلبات ديالهم، لأن الهدف ماشي هوما نحلوهم فقط، والشاب في 2022-2023 غدا عندو واحد (les besoins spécifiques)، درنا لهم (les équipements)، دخلنا (gaming)، دخلنا الأنترنيت، دخلنا جميع هذه المطالب اللي كيطلبوها الشباب، مجموعة ديال دور الشباب بدات تخدم في هذه المجالات ومجموعة ديال دور الشباب أخرى غادي تبدا تحل (à partir) من شهر 12 إن شاء الله، هاذوك اللي كانو مسدودين، هذا في حد ذاته أعتبره واحد الإنجاز، لأن درنا من 500 لـ 600 في أقل من سنة واحدة، ماشي ببنايات جديدة.. ماشي باستثمارات جديدة فقط بذاك الشي اللي عندنا بعدا نفعلوه.

غادي يكون بالطبع كذلك بعض الأقاليم أو بعض جهات المملكة، تكلمنا على جهة درعة – تافيلالت قبيلة، الجهة الشرقية، جهة كلميم، هذه جهات اللي عندهم واحد النقص حقيقي، إذن الاستثمار إذن خص يكون..خصو يكون في هذه الجهات اللي عندهم واحد النقص حقيقي ديال البنايات.

ثانيا، بالنسبة للتنشيط (surtout) تكلمتي على الأطفال وتكلمنا على دور الشباب.

الفكرة هو اليوم، كيفما..يالاه سالينا البارح أو الأحد، أعتذر ذاك بشراكة مع الفيدرالية المغربية لكرة القدم، درنا واحد (le tournoi) على الصعيد الوطني باش نعطيو فرصة للشباب في الميدان الرياضي ولو الرياضة ما بقاتش في الوزارة، ولكن هذا التنشيط الرياضي، تنشيط ديال الشباب، أنهم تعطى لهم فرصة باش يمشيو يشجعو المنتخب الوطني في قطر، وشاركو أكثر من 55.000 شاب وشابة، أقول شاب وشابة،فنفس الشيء بغينا نديرو في المجال الثقافي كذلك نتكلمو على الفن، نتكلمو على المسرح، نتكلمو على الأدب، على العلوم، كاع هاذ الشي غادي يكونو فيهم برامج مخصصة للأطفال والشباب وتكون شوية ديال.. ذيك (la compétition positive) ماشي باش يكون.. بالعكس باش ننفتحو باش نحاولو نحمسو الشباب باش يبينو القدرات ديالهم.

هذا هو التحدي، هذا هو إشراك دور الشباب، هذا هو العمل اللي بغينا نقومو به.

مرة أخرى، النجاح ديال هاذ الشي ما تيبقاش في جلسة عمومية فقط أو إرادة الحكومة أو إرادة الوزارة، بإشراك جميع الفاعلين والشركاء ديالنا في المجال المحلي والمجال الجهوي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الوزير المحترم.

لابد أن ننوه في البداية بالعمل الذي قامت الحكومة في تقنين الاستفادة من مجموعة من الخدمات التي يقدمها قطاع الشباب، وذلك بملء الفراغ التشريعي عبر مرسوم رقم 2.21.519 بتنظيم مؤسسات الشباب التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالشباب، وهو أول إطار قانوني ينظم دور الشباب بالمغرب منذ الاستقلال، وكان قبله مرسوم 2.21.186 ويتعلق بتنظيم مراكز التخييم التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالشباب.

السيد الوزير،

إننا نتوق اليوم إلى دور الشباب التي كانت تعتبر إلى وقت قريب مؤسسة للتنشئة الاجتماعية غير الإلزامية وإلى الطاقات والمواهب التي تخرجت منها هذه الدور، ويكفي أن أذكر دار الشباب الحي المحمدي على سبيل المثال الذي تخرجت منه مجموعة "ناس الغيوان" و"المشاهب" ومجموعة من الفنانين بمختلف ميولاتهم الفنية، كانوا مثالا يحتذى به في ثقافة الحوار والإبداع والحق بعيدا عن ثقافة "طوطو" التي غزت بعض شبابنا، حيث انتعشت بسبب الفراغ التأطيري لدور الشباب، غياب مواردها البشرية والمالية والافتقاد إلى الجاذبية وضعف التسويق وتطوير خدماتها.

ولذلك، ندعوكم، الوزارة إلى فتح دور الشباب أمام كل الفئات العمرية دون استثناء، والعمل على جعلها أولوية، بل واسراتيجية تبني عليها كل برامجها، فشغب الملاعب وما وقع بـ"البوليفار" وما يقع داخل المؤسسات التعليمية وغيرها هو سبب ضعف تأطير الناشئة ولربما ننتظر الأسوأ إذا بقيت الأمور على حالها.

فالمطلوب من دور الشباب أن تنفتح على محيطها وأن تحتضن أطفاله وشبابه، وأن تصبح فاعلا أساسيا في كل البرامج المقدمة للشباب وخاصة الحكومية منها، كما ندعو الوزارة إلى إعادة النظر في الفئات العمرية التي خصصها المرسوم للاستفادة من خدمات دار الشباب، وحددها ما بين 7 سنوات و34 سنة، بل يجب أن تبتدئ من 4 سنوات وأن تبقى مفتوحة لكل الفئات العمرية، مع دعوتنا إلى دعم الجمعيات العاملة بهذا الدور وتقديم الدعم الكافي لها حتى تتمكن من تطوير أنشطتها وتنويع عروضها، وبما يمكنها من استقطاب أوسع وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

ومن هاذ المجلس، السيد الوزير، نطلبكم أن تفعلوا بعض الاتفاقيات اللي تدارتمع السادة العمال مع وزارتكم، حول إحداث مراكز في خدمة دور الشباب، وأذكر على سبيل المثال إقليم الصويرة، بلدية تالمست اللي دارت اتفاقية وارسلناكم، السيد الوزير، بسؤال كتابي وجاوبتونا جوابا إيجابيا، والبلدية وفرت عقار، وكننتظرو القرار ديالكم.

وشكرا السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، بعض الثواني اللي باقية ليكم، تفضلو.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

إيلا جوبنا بجواب إيجابي راه غيكون غير الخير إن شاء الله، السيد الرئيس، ما تخافش، إيلا كان الجواب إيجابي غيكون غير بالخير بالنسبة للصويرة.

شكرا السيد الرئيس.

فقط تكلمتي على السن ديال أربع سنين، في بلاصة سبع سنين حتى بدون تحديد، راه صعيب شوية، لأن أولا فاش كنتكلمو على أطفال ما بين أربع سنين وسبع سنين، خص يكون عندك واحد الأطر، واحد الفئة ديال الأطر اللي تقدر تقابل دوك الأطفال، وهاذو عندهم واحد المراكز وحدين آخرين، أما بالنسبة لـ 34 واش 40 عام مازال شاب؟ واش 50 عام؟ راه ديور الشباب، سميتو ديور الشباب، ماشي أسميتو.. كاين ديور أخرى لأشياء أخرى، ولكن هذه برامج موجهة للشباب، ياربي غير نعاودونعمروهم..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس موضوعه "انتظارات الشباب المغربي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد يونس ملال:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران المحترمان،

مما لاشك فيه أن انتظارات الشباب المغربي متعددة ومتنوعة في ظل محدودية السياسات العمومية الموجهة لهم، وفي ظل ظرفية اقتصادية صعبة.

على هذا الأساس، نسائلكم السيد الوزير، حول الخطوط العريضة للبرنامج الحكومي لضمان إدماج إيجابي لهذه الفئة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

فالحقيقة فاجئني بهاذ السؤال، بقيت كنفكر مزيان أشنو هو الجواب اللي نقدر نعطي، لأنه لا يعني فقط القطاع ديال الشباب، (d'ailleurs) حتى السؤال ديالك غادي فهاذ، الفكرة هو أن اليوم كيفما كتعرفو الحكومة خصصت فمجموعة ديال القطاعات ديالها سياسة عمومية موجهة للشباب، نتكلمو على مشروع "فرصة"، على "مقاولتي"،

علاش كنتكلم على هاذ (les projets)؟ كنتكلم عليهم لأن واحد، أنا بحالك، فاش درت الحملة الانتخابية، السؤال الأول أو الإشكالية الأولى اللي كانوكتكلمو عليها الشباب هي الإشكالية ديال التشغيل، اللي يمكن إيلا رجعنا هاذي 20 عام أو 30 عام، كانو كيطالبو بالعطل، كانو كيطالبو.. يعني وزارة الشباب كان توجه آخر.

اليوم الإشكالية الحقيقية هي الإشكالية ديال التشغيل، إذن كيفما لاحظتو الخطاب ديال رئيس الحكومة، البارح في المجلس في الغرفة الأولى، كان غادي فالأساس على القضية ديال الاستثمار، لما كنتكلمو على الاستثمار وخلق فرص شغل جديدة لمن موجهة؟ طبعا موجهة غالبا للشباب.

إذن اليوم التوجه ديال الحكومة كلو بما فيهم وزارة الشباب، ولو ماشي هي الأولويات، ماشي هو الاختصاص ديالها الأول، هو أن نحاولو في إطار الممكن.. اليوم حاولنا نخصصو تقريبا واحد أعتقد 150 دار الشباب للتكوينات، باش نأهلو الشباب باش يقدرويدخلو لذاك سوق الشغل، ها هوما دارو استثمارات إلا خص وتكون عندنا دوك الموارد البشرية اللي السوق غيطلبهم.

فلهذا خصصنا لأول مرة يعني استثمارات في إطار شراكات، إما مع (l'OCP[2]) أو (le ministère de la transition numérique) ديال الأستاذة غيتة مزور، يعني التكوينات فالمجال ديال (coding)، علاش؟ لأن اعتبرنا بأن هاذ المجال هو اليوم كيشغلبزاف ديال الشباب والشباب، ليس فقط على الصعيد الوطني ولكن على الصعيد الدولي، وشركات دولية كتجي تستثمر فهاذ المجال لأن السوق ليس سوق وطني مرة أخرى بل هو سوق دولي، (donc) زائد التكوينات، مجوعة ديال التكوينات كيفما كتعرفو الإخوان اللي نشطو سابقا أو مزال كينشطو فديور الشباب كيعرفو أن مجوعة ديال دور الشباب إلا وهي كتحاول تواكب العملية ديال التكوينات.

(Donc) احنا مستمرين فهاذ المجال، وزائد على هذا القطاع ولو هو ليس قطاع الشباب بل قطاع التواصل، دار لأول مرة في إطار شراكة مع قطاعات أخرى، غادي يدير واحد الاستثمار ديال واحد سميناه (la cité de gaming)، هاذ المشروع ليس هو مشروع باش الإخوان يلعبو، هاذو الصناعة ديال (gaming)، إذن فرص شغل جديدة، أي شركة وحدة، أي شركة تنخرط فهاذ المجال أو تستثمر فهاذ المجال إلا غتقدر تخدم 3000 حتى لـ 4000 شاب مغربي، المطلوب منهم هم مؤهلات فهاذ الشي ديال (le coding) ديال (l'intelligence artificielle) الذكاء الاصطناعي وحتى مجالات أخرى، كالرسم، كالفنون الجميلة.

إذن نحن نواكب هاذ العملية وحاسين بالإشكاليات اللي كيعانيو بها الشباب اليوم.

وشكرا.

[2] **O**ffice **C**hérifien des **P**hosphates

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس.

تفاعلا مع التوضيحات الواردة في جوابكم السيد الوزير، نود في الفريق الحركي التأكيد على الملاحظات والمقترحات التالية:

كيف ما تتعرفو بلادنا ولله الحمد فئة الشباب فيها كتمثل ما يزيد على 35% أكثر من 12 مليون شابة وشاب، واستحضارا للإكراهات اللي تتحول دون اندماجهم السياسي والاقتصادي والثقافي في الدينامية التنموية اللي تنبغيو لبلادنا جميعا، نلح على ضرورة بلورة سياسات عمومية متكاملة ومندمجة في إطار رؤية متوسطة وبعيدة المدى خاصة بالشباب، وهو اللي سجلنا الغياب ديالو في التصريح الحكومي في قانون المالية 20.22 وللأسف تنلاحظو الغياب ديالو في مشروع قانون 2023.

تحدثتو، السيد الوزير، على الكلمة ديال الوزير الأول والعلاقة ديال الشباب بالاستثمار، بغض النظر على الإيجابيات والسلبيات ديال هاذ البرنامج.

في نظرنا كنعتقدو أن الإنجاح ديال هاذ المشروع التنموي هو رهين بالأساس على فئة الشباب، احنا كنتمناو تكون عندنا برامج اللي كتحفز الشباب على التعلم، على العطاء، على التميز، على الاجتهاد، على الثقة في الوطن، على الثقة فالقدرات ديالهم، عوض أننا نلخصو مشكلة تشغيل الشباب في برامج ظرفية، فاقدة لأسس الاستدامة من قبيل "أوراش" و"فرصة".

اليوم، السيد الوزير، في ظل هاذ الموجة اللي تتجتاح بلادنا وماشي غير بلادنا العالم كامل هاذ الموجة الثقافية الجديدة اللي هي موجة عالمية، كنطالبوكم كوزارة وصية على القطاع ببلورة سياسة ثقافية اللي كتزاوج بين أسس الحداثة وقيم "التمغرابيت" الأصيلة فينا، سياسة ثقافية وفنية تحترم خصوصية المجتمع وثوابت الوطن والوقوف بحزم أمام المبادرات الممنهجة لتهجين قيمنا وفرض نمط خاص بجزء قليل على المجتمع المغربي، واللي للأسف كيتمول من جيوب دافعي الضرائب المغاربة، ما كنتش باغي ندخل فذاك الشي اللي وقع فالسويسي ولا فالبوليفار ولا ذاك الشي اللي تنشوفوه كل يوم في مواقع التواصل، ولكن الأحداث المتسارعة كتفرض علينا جميعا كحكومة وكمؤسسة تشريعية، كمجتمع مدني، كأسر أن نوقفو هاذ الوقفة ديال المراجعة والنقد الذاتي لتحصين الشباب ديالنا من ثقافات دخيلة ليس فقط بالمنع والزجر، ولكن بصياغة بدائل إيجابية نابعة من موروثنا الأصيل.

ختاما، السيد الوزير، كنساءلوكم واحنا في مجلس المستشارين على

المآل ديال التوصيات اللي خرجات بيهم "اللجنة الموضوعاتية لتقييم سياسة الشباب"، فين وصلات؟ أشنو هي المبادرات اللي غتاخذوها باش تاخذو ذاك الشي بعين الاعتبار؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال السادس موضوعه إرساء.. باقي شي تعقيب؟

(Régie)، باقي شي حاجة.. شوية ديال الوقت؟

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

بالطبع، جميع المخرجات اللي خرجو بيهم إلا وغناخذوهم بعين الاعتبار، وغيكونو لقاءات أخرى باش نزيدو نتواصلو مع التقارير ديال اللجنة.

حاجة أخرى عافاك، باش نكونو واقعيين، الإشكاليات ديال الشباب فالشارع إشكاليات حقيقية. الفكرة اللي بغينا نقولوها في وزارة الشباب شنو هي؟ هي نفتحو مؤسسات ونربحو الثقة ديالهم وغيكونو هناك أخطاء من طرف الشباب ولكن...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السادس موضوعه "إرساء صناعة إعلامية وطنية ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد عابد بادل:

السيد الوزير،

نسائلكم حول إرساء صناعة إعلامية وطنية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

سياسة إعلامية غتعاونا كذلك باش نوصلو لقيم ديال "التمغرابيت" اللي بغينا نوصلو ليها.

نعم، السيد المستشار، هاذ السؤال مهم جدا خاصة فهاذ الوقت، تتعرفو أن اليوم فاش تنشوفو الساحة الصحفية تنلقاو أكثر من 900 (sites internet)، تنلقاو تقريبا كاين واحد المجهود تيدار من طرف بعض الشركات باش يخلقو حتى هم التلفزات في الخواص، يعني كاين واحد المجهود تيدار.

اليوم أشنو المطلوب منا؟ تعرفو أن الدعم ديال الوزارة اللي صوتو عليه في قانون المالية السابق الموجه لدعم الصحافة كانت تقريبا 35 مليون ديال الدرهم، واش 35 مليون ديال الدرهم كافية باش نتجاوبو مع التحديات المنتظرة من طرف هاذ الفئة ديال..؟ أعتقد لا.

لهذا، كاين واحد المجهود جبار اليوم والمنهجية اللي بغينا نخدمو فيها بإشراك المعنيين بالأمر هي ندخلو للاستثمار في المجال ديال الاستثمار، كيفاش ندوزو من الدعم العادي الكلاسيكي كيف ما عشناه في السنوات السابقة إلى الاستثمار كيفاش يوليو (des pôles de médias) كبار اللي يقدرو ليس فقط يلعبو الدور ديالهم على الصعيد الوطني، ولكن يكونو شركاء ديال الوطن أمام الخصوم على الصعيد الدولي، المؤثر اليوم على الصعيد الدولي (les medias) تيلعبو واحد الدور حقيقي وانتوما تتعرفوها، مجموعة ديال المشاكل ومجموعة ديال الأشياء إلا وهم جايين من بعض واحد الصحافة دولية أو أجنبية، فهذا هو التحدي اليوم.

النقاش ديال المجلس الوطني للصحافة بالطبع هو غيعاون اوغيكون نقاش كذلك في البرلمان معكم ومع الإخوان في مجلس النواب باش نقويو هاذ المؤسسة اللي عندها واحد الدور حقيقي على الصعيد الوطني، وخصنا نعطيوها إمكانيات ماشي مادية فقط،بل إمكانيات قانونية باش تلعب ذاك الدور ديالها، وهذا طلب كذلك من جميع الشركاء ديالنا في هاذ المجال، وهاذ التحدي إن شاء الله إلا وغيكون.. أنا نقولها لكم تحدي ديال الصحافة ما خصوش يكون موضوع الحكومة فقط، هو وموضوع الحكومة والبرلمان والشركاء ديالهم.

هاذي نقطة مهمة جدا وهاذ التوجه هو اللي غادين فيه، ما غيكونش قرار ديال الوزير ولا ديال الحكومة السيد الناطق الرسمي باسم الحكومة قالها آنذاك في النقاش اللي كان مع الصحافيات والصحافيين، وهاذ الشي اللي غيتم إن شاء الله، غادي نمشيو بإشراك الجميع باش نوصلو لواحد الحل، الرؤية تكون كيف ما بغات تكون عندنا واحد التوجه، عندنا الحكومة عندها رؤية وتوجه، ولكن إلى طلقنها ونطقنا بها حاليا دابا إلا وغادي يولي واحد التوجه عام اللي خص يولي فيه الأغلبية والمعارضة، ولكن ليس هذا هو الهدف.

الصحافة هو واحد الموضوع تهمنا جميع، لهذا أنا تنشكركم على هاذ السؤال وغيتم واحد النقاش في إطار اليوم الدراسي اللي غينظمو البرلمان بغرفتيه إن شاء الله بحضور الشركاء ديالنا وبحضور بالطبع القطاع المعني بالأمر، باش نخرجو ليس بتوصيات فقط باش نخرجو

بقرارات اللي غنفذوهم آنذاك.

اللي نقدر نقول لكم هو أن الدعم ديال الصحافة أو الاستثمار في الصحافة غادي يتزاد شيئا ما.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

تفضل.

المستشار السيد عابد بادل:

أشكركم، السيد الوزير المحترم، على التوضيحات التي تفضلتم بتقديمها لنا، منوها بمضمونها وجرأتها وشجاعتها في أفق بناء صناعة وطنية محترفة، باعتبارها توجها مهما يراهن على تكريس حرية واستقلالية الإعلام وتعزيز بنيته التحتية لضمان ممارسة تنافسية مسؤولة والالتزام بالقانون وبالمهنية، مع ضمان حق المواطنات والمواطنين في المعلومة وفي الإعلام وفي الخبر.

لابد أن نشيد في هذا الصدد بالتراكمات والتطورات الإيجابية لقطاع الاتصال السمعي البصري العمومي والإضافة النوعية التي أحدثها القطاع السمعي البصري الخاص في بناء منظومة إعلامية وطنية فعالة، حيث أعطى المزيد من هوامش الابتكار والإبداع وتجديد عروض البرامجية المتنوعة والمتعددة لفائدة المواطنات والمواطنين.

السيد الوزير المحترم،

نؤكد في فريقنا على أنكم مؤمنون بالمقاربة التشاركية مع جميع المتدخلين، خصوصا في هذا القطاع الحيوي الهام لبناء مشهد إعلامي مغربي مواطن له من الوسائل والقدرات ما يؤهله للإضطلاع على النحو الأكمل بدوره، مشهد إعلامي قادر على أن يكون قوة دافعة في إطار اقتصاد حقيقي للتواصل والإبداع خدمة للتماسك الاجتماعي.

وإذ نقدر عاليا المجهودات المبذولة من طرف الوزارة الوصية والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري والوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، نؤكد على الدور المحوري لإرساء صناعة إعلامية وطنية من خلال:

- العمل على تنزيل التأطير القانوني والتنظيمي والمواكبة لتوسيع هوامش الإبداع والابتكار في هذا القطاع؛

- دعم مجالات البحث العلمي في الإعلام والابتكار وتشجيع الطاقات الشابة على البحث في المجالات الرقمية والتكنولوجيات الحديثة؛

- مواكبة المقاولة الإعلامية للتحولات الرقمية، باعتبارها عامل استدامة لتطورها وتنافسيتها من خلال إتقان صيغ الإنتاج الرقمية؛

- توسيع التغطية المجالية لشبكات بث الخدمات الإبداعية والتلفزية في مجموع التراب الوطني، وخصوصا في المناطق الجبلية والقروية؛

- سن مقتضيات قانونية تؤطر مسألة التمويلات المالية في مجال قطاع الاتصال السمعي البصري، مع تشجيع الاستثمار الخاص بهذا القطاع؛

- ضرورة تأهيل نموذج اقتصادي للمقاولة الإعلامية والارتقاء بأخلاقيات الممارسة المهنية؛

- تنزيل برامج تكوينية لتأهيل نساء ورجال الإعلام وتحسين أوضاعهم المالية والمهنية، بهدف الرفع من جاذبية مهن الإعلام وقيمته وأدواره التواصلية والإبداعية والثقافية؛

وأخيرا، الشراكات بين المؤسسات الإعلامية العمومية والخاصة لتطوير آليات الاشتغال فيما بينهم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

أظن ما بقاش الوقت في إطار التعقيب، السيد الوزير.

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

ونمر للسؤالين المواليين حول اعتماد الرقمنة والموجهان للسيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، تجمعهما وحدة الموضوع، لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع فريق الأصالة والمعاصرة وموضوعه التدابير المتخذة لاعتماد الرقمنة في سياسة الحكومة لاستقطاب الاستثمارات.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ما هي التدابير المتخذة لاعتماد الرقمنة في سياسة الحكومة لاستقطاب الاستثمار؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "تشجيع التشغيل في مجال الرقمنة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السي حداد.

المستشار السيد لحسن حداد:

السيدة الوزيرة،

ما هي سياسة الحكومة في مجال تشجيع الرقمنة، خصوصا فيما يخص تشغيل الشباب؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة.

تفضلي.

السيدة غيتة مزور، الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نبغي نشكركم في البداية على هذا السؤال المهم، هذا السؤال اللي جاء في ظل التوجيهات الملكية السامية اللي دعا للعناية بالاستثمار وبتشجيع الشباب.

الاهتمام ديالنا بالرقمنة والاهتمام ديالنا في ترحيل الخدمات هو اهتمام كبير، هذا المجال هو يشغل اليوم أكثر من 120.000 شخص في المغرب، خصوصا منهم الشباب، المغرب اليوم هو واحدة من 3 ديال المراكز الكبرى في إفريقيا في مجال ترحيل الخدمات.

ملي جينا للحكومة، لدابا وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة مع الشركاء ديالها دارت واحد العدد ديال مذكرات التفاهم وديال المشاريع اللي بالصدد ديالها غادي يتم إنشاء أكثر من 14.000 فرصة شغل مباشرة وقارة، خصوصا منها ديال الشباب، وهذه أكثرية منها فرص شغل ذات قيمة مضافة عليا.

القيمة الإجمالية ديال هذا الاستثمار هي 595 مليون ديال الدرهم.

نعطيكم تفاصيل أكثر على هاذ مشاريع الاستثمار، كاينة واحدة من 10 ديال الشركات العالمية الكبيرة في مجال الرقمنة، واحدة من 10 الكبار في العالم في مجال الرقمنة هي اليوم قررت باش أنها تجي للمغرب تستثمر وتدير البحث العلمي ديالها في المغرب، يعني أنها غادي تطور أحدث التقنيات بالنسبة للزبناء ديالها العالميين في المغرب اللي غيخدمو تما هوما شباب مغاربة كفء وعندهم كفاءات كبيرة وهذه الشركات تثق في المؤهلات الكبيرة ديال الشباب المغربي، هذه الشركة عندها 5 فقط ديال المراكز في العالم والسادس غادي تديرو في المغرب وهذا فخر كبير لنا.

كاينة أيضا واحد الشركة هندية عملاقة، واحدة من 3 الشركات الهندية الكبار في مجال الرقمنة هي اليوم جاءت تستثمر في المغرب، باش تعتمد على الكفاءات المغربية، الشباب الرائع اللي عندنا في المغرب تستند عليه باش يطورو لنا تقنيات جديدة تخدم الأسواق العالمية ديالها خصوصا أوربا وإفريقيا.

شهر أبريل اللي فات سنينا 4 مذكرات تفاهم مع واحد الشركات كبيرة اللي كان عندهم باش نخلقو 5050 فرص شغل في جهات متعددة للمملكة، بحال جهة فاس، طنجة، بالإضافة إلى الرباط والدار البيضاء.

في 22 شتنبر اللي فات كان أيضا مذكرتي تفاهم مع واحد الفاعلين دوليين بارزين، إحداث 3000 فرصة شغل بحلول 2027، استثمار 375 مليون درهم، غير الأسبوع اللي فات وقعنا مذكرة تفاهم مع واحد الشركة عالمية أيضا باش تخلق 1000 فرصة شغل في عدة مناطق ديال المملكة، واللي 88% من هاذ فرص الشغل هي فرص الشغل بالنسبة للمهندسين، يعني أنها فرص شغل ذات قيمة مضافة كبيرة بالنسبة للشباب ديالنا حديثي التخرج في مجال الرقمنة، واللي جميل في هذا المشروع هو أنه الرئيس ديال هاذ الشركة العالمية هو من المغاربة المقيمين في الخارج، والدعم ديال هاذ المشروع هو تيجي تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية، اللي دعانا باش نعطيو عناية خاصة للاستثمارات بالنسبة للمغاربة المقيمين في الخارج.

كما قلت لكم، هاذي استثمارات تتجي اليوم في عدة مناطق المملكة، الجهة ديال طنجة- تطوان، جهة سوس- ماسة، جهة فاس- مكناس، بالإضافة إلى الدار البيضاء- سطات وجهة الرباط- سلا- القنيطرة، لأن سيدنا الله ينصره دعانا باش نهتمو بالجهات كلهم، حنا بغينا نوفرو فرص الشغل للشباب بالجهات كلهم.

بالإضافة لهاذ العمل اللي تنديروه مع المستثمرين مباشرة، احنا أيضا تنخدمو باش نوفرو المؤهلات البشرية الضرورية اللي تيهمو المستثمرين، في مثلا في بداية هذا الشهر كنا في جهة سوس- ماسة وقعنا واحد الاتفاقية باش يكونو (des boot camps) اللي هي تكوينات مركزة اللي غادي يستفيد منها 2000 شابة وشاب من المنطقة، اللي وزارة الانتقال الرقمي مع الشركاء ديالها غادي يمولو هاذ التكوينات، الشباب غادي يستافدو بطريقة مجانية، و4 ديال الشركات عالمية تيلتزمو باش يوظفو على الأقل 80% من هاذ الشباب.

هاذ الشي بالإضافة إلى إحداث واحد المدارس ديال تعلم البرمجة، بحال اللي درنا في الجهة الشرقية ودرنا باش نديرو في جهة بني ملال-

خريبكة، هاذ الشي كله تنآمنو على الرقمنة تتوفر فرص شغل مهمة للشباب، ومن الأهم أننا ندعمو الاستثمارات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة، أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا، السيدة الوزيرة، على الجواب الشامل والواضح.

كما تتعرفو بلادنا عرفت عدة محطات مؤسسة للمغرب الرقمي وكذا توصيات النموذج التنموي الذي يطمح إلى استثمار كل الإمكانات التحويلية للتكنولوجيات الرقمية وجعلها ركيزة أساسية ومحفزة لتسريع التنمية وتمكين كذلك شرائح واسعة من المواطنين من جني ثمارها، كما جعل منها أحد ركائز تحسين علاقة الإدارة بالمرتفقين وإعادة بناء الثقة بين المواطن والإدارة العمومية.

وإذ نسجل وننوه بعمل الوزارة المتجسد في إعداد خارطة طريق على المدى القصير، المتوسط والبعيد، تتكامل فيه مختلف المخططات القطاعية للتحول الرقمي لمسار مرتفق سواء كان مواطنا أو مقاولة، وتعتمد هذه الورقة في صياغتها على منهجيات موحدة محورها وعمادها ركائز الإدارة الرقمية من حكامة وكفاءة رقمية وقابلية للتشغيل البيني وبنية تحتية ومنصات كذلك مشتركة وتقنين وتدبير المعطيات.

كما نشيد بما تقوم به الوزارة من خلال إعداد استراتيجية مندمجة للتحول الرقمي بتشاور مع الفاعلين المعنين والتي تهدف إلى بناء مجتمع واقتصاد رقميين شاملين ومتكاملين يمكنان من تحسين جودة حياة المواطن.

كل هذا لا يمنع من وجود تحديات كبيرة يتعين إدارتها، منها تشغيل خيارات هيكلية البنية التحتية مثل استخدام التكنولوجيا السحابية وبناء مراكز البنيات على نطاق وطني وإطار كذلك إدارة الأمن السيبرياني والخطة الوطنية للنطاق العريض، وهو سيستوجب وضع خطة التحويل الرقمي القطاعي للسماح لجميع المشغلين الاقتصاديين النشيطين في مختلف القطاعات بالمراهنة على التحول الرقمي لتعزيز الابتكار والتشجيع والتطوير والبحث.

السيدة الوزيرة المحترمة،

الكل يتفق على دور التحول الرقمي في استقطاب الاستثمار وإحداث فرص العمل وتحديث المرافق العمومية وتوفير الخدمات للمواطنين بطريقة فعالة وسريعة توفر الكثير من الجهد والمال والوقت.

وفي هذا الإطار ندعوكم، السيدة الوزيرة المحترمة، إلى إيجاد صيغ مناسبة لضمان تحول رقمي والحفاظ على مناصب الشغل، عبر حث الشركات على التكوين الرقمي للعمال والموظفين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السي حداد.

المستشار السيد لحسن حداد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

نشكر العمل اللي تتقوم به الحكومة والرغبة ديالها بالمرور للسرعة القصوى فيما يخص الرقمنة، والدليل على ذلك تخصيص مليار درهم في مشروع قانون المالية، هذا باش يمكن المغرب أنه يولي رائد في المجال الرقمي.

نثمن كذلك الاتفاقيات اللي وقعتوها اللي غادي حتى هي تسري في ميدان ترحيل الخدمات اللي غادي تعطينا شي 5050 ديال فرص الشغل، وهذا قطاع واعد بالنسبة للتشغيل، هو باش وصلنا لرقم ديال 120 ألف.

ولكن، السيدة الوزيرة، الرقمنة ديال الخدمات العمومية مازال واخا وقت ديالها لأنه كاين القانون في 2019، عاد خرجنا المساطر: 2700 مسطرة كاينة 800 اللي هي يعني أنه ألغيناها.

التكوين ديال 10.000 موظف في ميدان ديال الرقمنة تم الإعلان عليه ولكن مازال ما بانش لنا كيفاش غادي يكون وأشنو هو الرؤية ديال الحكومة في هاذ الإطار.

التحدي الكبير، السيدة الوزيرة، هو أنه التحسين والرفع من الجودة ديال البنية التحتية، خصوصا في مجال الصبيب السريع والصبيب السريع جدا، يعني بالنسبة للهاتف النقال وبالنسبة للهاتف الآخر خصوصا في العالم القروي، راه العالم القروي في واد والحواضر في واد فيما يخص هاذ المسألة ديال الدمقرطة ديال الولوج إلى الرقمي.

هاذيك المحطات الرقمية اللي لخدمة الإدارة والمقاولة بدات، كاينين إدارات اللي عملتها ولكن كاينين إدارات مازالين متأخرين في هاذ الإطار هذا، واش غادي نشوفو هاذ السنة شي نقلة نوعية في هاذ الإطار هذا؟

وضعنا كذلك تشجيعات مهمة ديال الأداء الإلكتروني، ذيك

المحفظة الالكترونية لا الرقمية (e-wallet) والأداء عبر الهاتف ولكن الاستعمال ديال (cash) ديال (l'espèce) مازال متفشي بشكل كبير جدا، أشنو تتنوي الحكومة القيام به باش هاذ الأداء الرقمي يولي هو الأساس ديال المعاملات التجارية؟ هذا هو الإنتقال إلى القطاع المهيكل.

كاين القضية كذلك ديال إتمام الوضع ديال الترسانة القانونية، الهوية الالكترونية، التوقيع الالكتروني، تعميم الأداء الرقمي في الإدارات، تشجيع الاستثمار في الميدان الرقمي كي تكلمتو عليه، السيدة الوزيرة، وهاذي مسألة اللي هي مهمة خصنا نمشيو فيها وكذلك فين وصلنا في تطبيق القانون 43.20 الخاص بشأن خدمات الثقة الخاصة بالمعلومات الإلكترونية.

المدن الذكية، السيدة الوزيرة، شعار نرفعه منذ زمن، ولكن راه مازال ما شفناهش في الملموس، مازال ما عندناش مدن ذكية، واش هل هناك مؤشرات للتقدم فهاذ المجال؟ واش الحكومة عندها رؤية في هذا المجال؟

أخيرا، السؤال المطروح، السيدة الوزيرة، واش غادي نوصلوللرقمنة الشاملة كما أوصى بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 2025؟

واش غادي نوصلو لتجسيد الرؤية ديال (MORROCCO TECH) باش يولي المغرب رائد من الرواد العالميين على المستوى الرقمي؟ وشحال ديال الوقت؟ واش من هنا لـ 2025؟

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

(Régie) مشحال باقي للسيدة الوزيرة؟ باقي شي ثواني؟

ما بقاش؟

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

هو أن السؤال دبا اللي جاي راه سؤال على الإستراتيجية وغنجاوب فيه على الأسئلة ديالكم كلها في إطار الأسئلة اللي جايين دابا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الأسئلة الثلاثة الموالية حول المخطط الرقمي، تجمعها أيضا وحدة الموضوع، لذا سنعرضها دفعة واحدة.

وفي البداية مع سؤال فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وموضوعه "تسريع تنفيذ مخطط المغرب الرقمي".

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عموري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قبل سنة من الآن طرحنا عليكم، السيدة الوزيرة، سؤالا حول الإجراءات التي ستتخذونها لجعل الرقمنة رافعة لإصلاح الإدارة المغربية، واقترحنا مجموعة من التدابير كيف ما أشرنا لمجموعة من النواقص التي يجب العمل لتجاوزها، وإذ نسجل دائما تأخر مستمر في تنزيل مسطرة إحداث المقاولات بطريقة إلكترونية، إضافة إلى التأخير الكبير في الحصول على المواعيد مثلا بالنسبة لإجراءات السجل التجاري.

اليوم، الرهان الكبير المعقود على الشركات الناشئة (start-up) التي أصبحت مستقبل الرقمنة في المغرب وفي العالم.

وسؤالنا، السيدة الوزيرة، حول المكانة التي تحتلها هذه الشركات في التحول الرقمي الذي تعرفه بلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه "استراتيجية الوزارة لتحقيق الانتقال الرقمي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

عن استراتيجية الوزارة لتحقيق الانتقال الرقمي، نسائلكم السيدة الوزيرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث موضوعه "حصيلة تنزيل المخطط الرقمي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

الهدف ديالنا جميعا هو تحقيق الإدارة الإلكترونية الفعالة والناجعة، هنا نسائلك، السيدة الوزيرة، أشنو هوما التشخيص اللي قمت به من أجل الحد من هاذ المعيقات ديال الورش الملكي؟ وأشنو هوما الإجراءات اللي تعتزمون القيام بها من أجل تذليل هاذ العقبات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على الأسئلة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

تنشكركم واحد الشكر جزيل على طرح هاذ السؤال المهم.

كيف ما تتعرفو لا التوجهات الملكية السامية، لاالنموذج التنموي الجديد ولا البرنامج الحكومي كلهم اعطاو واحد الأهمية كبيرة للرقمنة.

سيدنا الله ينصرو قال بلي المغرب خصو ياخذ المكانة اللي تيستحق واللي خص تكون عندو فهاذ مجال الرقمنة وفي التكنولوجيا.

الجائحة ديال كورونا بها حسينا أكثر بالأهمية ديال الرقمنة، فالوقت ديال كورونا بزاف ديال القطاعات وقفو، ولكن بفضل الرقمنة قدرات تكون واحد الاستمرارية لعدد ديال القطاعات الاقتصادية ببلادنا وقدرنا نستمرو.

هاذ الحكومة تتعطي أهمية كبيرة للرقمنة، هاذي أول حكومة في تاريخ المغرب اللي فيها وزاراة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة أنها تعطات وزارة للانتقال الرقمي، هاذ الشي تيدل وتيعني على الأهمية الكبيرة اللي تتعطيها هاذ الحكومة لورش التحول الرقمي.

احنا اليوم بصدد بلورة الإستراتيجية الوطنية الرقمية من هنا لـ 2030، وهاذ الإستراتيجية باش نديرو البلورة ديالها بغيناها تكون مقاربة تشاركية، احنا خدامين اليوم مع الإدارات، المؤسسات العمومية، الاتحاد العام لمقاولات المغرب، الشركات الكبرى في مجال الرقمنة، الشركات الناشئة (les start-up)، المستثمرين، التعاونيات، المجتمع المدني، الشباب المتخصص في مجال الرقمنة، خدامين مع الفاعلين كلهم اللي تهتمو بمجال الرقمنة.

درنا أيضا عدد ديال اللقاءات التشاركية، في 12 ماي اللي فات التقينا مع الكتاب العامون ديال الإدارات العمومية وديال المؤسسات العمومية باش نستشرو معهم في مجال التحول الرقمي ديال الإدارات.

في بداية شهر أكتوبر كنت أيضا في جهة سوس- ماسة اللي التقيت، كنت برفقة السيد والي الجهة، وتلاقينا مع المواطنات والمواطنين ديال المنطقة، تلاقينا أيضا مع(les start-up) والشركات الناشئة، تلاقينا مع الشباب المبتكر في مجال الرقمنة باش نسمعو للاهتمامات ديالهم، الطلبات ديالهم، اشنو بغاو، كيفاش نقدرو نعاونوهم وكيفاش نقدرو نواكبوهم.

مشيت أيضا غير الأسبوع اللي فات كنت في بني ملال وتما تلاقيت أيضا بالمواطنات والمواطنين ديال الجهة، اتلاقينا مع المواطنات والمواطنين، الشباب، الشركات، تلاقينا أيضا مع التعاونيات، ومازال نعقل على واحد السيدة تلاقيتها قالت لي أنا ما تنعرفش نقرا ونكتب، ولكن أنا عندي تعاونية، وبفضل هاذ الرقمنة أنا اليوم الكسكس ديالي تيقدر يوصل إلى إثيوبيا وتيقدر يوصل الإمارات وتيقدر يوصل لأوربا.

الرقمنة اليوم راه وصلت لحياة المواطنين والمواطنات كلهم، راه ما شي حكر على واحد فئة المواطنين، وأثرت فيا بزاف، وقلت كلشي خص يستافد من هاذ الرقمنة ويستافد منها في القطاعات الاقتصادية ديالو، حتى هاذ السيدة ما قارية ما تتكتب ما والو، ولكن قدرت كمقاولة وعندها تعاونية على أنها توصل المنتجات ديالها؛ إذن الرقمنة تقدر تكون الرافعة باش يصدرو هاذ الشي اللي تيديروه الناس.

هاذ اللقاءات الجهوية مستمرة، الأسبوع الجاي إن شاء الله غادي نكون في مراكش، غادي نعاود نستمرو وغادي نتلقاو في عدد من الجهات، لأن أي حاجة لفائدة الوطن ولفائدة المواطنين تنآمن بأن خص جميع الفاعلين، المواطنات والمواطنين، يندمجو ويشاركو فيها.

أشنو هوما المحاور ديال هاذ الإستراتجية؟

هاذ الإستراتيجية عندها ثلاثة محاور كبرى، المحور الأول راه جاء في الأسئلة، جاء أيضا في النموذج التنموي الجديد، وبغينا على أنه المغرب يكونو فيه خدمات عمومية مرقمنة، شفافة، بسيطة وسهلة.

اليوم المغرب عندو واحد العدد من الخدمات، ولكن بغينا نزيدو فيها، بغينا نوليو أكثر وبغينا يوليو مندمجين أكثر، بغينا يوليو ساهلين على المواطنين وبغينا كلشي يستافد منهم وتسهل لهم الحياة ديالهم، بغينا ما تبقاش كل إدارة تخدم بوحدها، بغينا تكون عندنا واحد النظرة شمولية ونخدمو، ما شي كل إدارة بوحدها من الحكومة، المواطن تيخصو يعرف أنه الخدمة تتجي سهلة وبسيطة ويقدر يولج لها بسهولة.

المحور الثاني، راه جاء حتى هو أيضا في الأسئلة، وبغينا المغرب يولي بلد منتج للرقمنة، منتج للرقمنة للاستهلاكات ديالو باش يدير التحول الرقمي ديالو، ولكن أيضا منتج للتصدير، عندنا احنا شباب عندنا

مؤهلات بغينا المغرب يولي.. باديين احنا كنديرو هاذ الشي، ولكن بغينا نزيدو ندعموه، باش أن المغرب يدعم هاذ التكنولوجيات اللي كيطور ويمشيو لبلدان العالم كلو، كي غنديرو هاذ الشي إن شاء الله؟ غادي نديروه بجلب استثمارات أجنبية كبيرة من عمالقة التكنولوجيا.

كيفما قلت لكم فالسؤال اللي فات، كاينين اليوم عمالقة ديال التكنولوجيا اللي راهم كيستثمرو فالمغرب وبغينا نزيدو من هذا، بغينا هاذ المستثمرين الكبار نجيبوهم للمغرب، بغينا أيضا شركات ناشئة مغربية تكبر وتزدهر ويولي عندها بعد عالمي.

أيضا، اليوم عندنا شي حاجة فالمغرب، عندنا شركات ناشئة تبارك الله عليهم اللي واصلين، ولكن بغينا نزيدو وندعمو، لأن كاين فين نمشيو، وبغينا نزيدو هاذ الشركات الناشئة تولي رافعة اقتصادية، كيما قلت لكم بالنسبة للناتج المغربي وأيضا بالنسبة للتصدير.

المحور الثالث هو الشمولية، الرقمنة ماشي حكر على شي فئة ديال المواطنين، كلشي المواطنين يستافدو منها جميع الجهات، جميع الفئات العمرية، جميع شرائح المجتمع يقدرو يستافدو منها وتولي كتسهل لهم حياتهم وكتسهل لهم العمليات الاقتصادية والاجتماعية ديالهم، هاذ الشي باش يمكن يكون خصنا نوفرو واحد العدد ديال المؤهلات:

المؤهل الأول: هو المؤهلات البشرية، وهو خصو نزيدو في عدد الناس اللي كيقدرو يديرو البرمجة ويطورو التكنولوجيا، خصنا أيضا يكونو عندنا..نقويو الترسانة القانونية، التغطية ديال الأنترنيت خصها تزيد تعمم، خص تحيين الإطار القانوني، خص الخدمات الأداء الإلكتروني، هاذ الشي كلو خصنا نوفروه باش يقدرو نوصلو، نعززو المكانة ديال المغرب فهاذ المجال.

ولكن احنا ما خدامينش غير على بلورة الإستراتيجية، فالموازاة مع هاذ البلورة ديال هاذ الإستراتيجية احنا خدامين اليوم على تنزيل عدد ديال الأوراش المهيكلة الكبرى، الورش ديال تأهيل العنصر البشري احنا خدامين عليه، راه مشينا للجهة الشرقية ومشينا لبني ملال باش نديرو إحداث مدارس ومراكز ديال البرمجة، كنا فجهة سوس- ماسة، ودرنا برنامج ديال التكوينات المركزة للشباب باش يقدرو يستافدو من هاذ البرمجة.

خدامين على عدد ديال مشاريع القانون، تنديرو مواكبة ديال (les start-up)، السيد المستشار هضر على (les start-up) اليوم كاينة مثلا (start-up Hub) اللي كتجمع جميع مبادرات الدعم اللي كاينين، كاين أيضا ديك التصنيف (le label) اللي كيعطي امتيازات للشركات الناشئة باش يقدرو يستافدو من بطاقة الدفع الدولية.

أننا دعمنا واحد العدد ديال الشركات الناشئة باش يمشيو يستافدو من التجربة الهندية، لأن التجربة الهندية فهاذ المجال مهمة جدا، كاين الاستثمارات، كاين الخدمات الإدارية، واللي جديد هاذ السنة هو أنه كيما قلتي قانون المالية أعطى مليار ديال الدرهم باش تتم تنزيل الجزء ديال هاذ الميزانية بالنسبة لهاذ السنة، وهاذي سابقة فالمغرب، ما عمر فالمغرب ما تعطات هاذ الميزانية بالنسبة للرقمنة، وتنآمن على أنه المغرب إن شاء الله عندو المؤهلات، ويمكن له يزيد تعزز المكانة ديالو كرائد فهاذ المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزيرة.

في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة، أعطي الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عموري:

أشكركم، السيدة الوزيرة، على جوابكم الغني بالمعطيات، كما نشاطركم الرأي بأن بلادنا بذلت مجهودات كبيرة في مجال رقمنة العديد من الخدمات الإدارية، غير أننا نرى بأنها مازالت غير كافية لتوفير متطلبات إنجاح مسلسل التحول الرقمي، خاصة على مستوى تحديد نوع النموذج الاقتصادي الرقمي، وهو ما يتطلب الأخذ بخطوات جريئة لتمكين الفاعلين الاقتصاديين وخاصة الشركات الناشئة من الدخول في مراحل جديدة لتبادل المعطيات الرقمية ومواكبتها على مستوى التعبئة الرقمية وتحويل خدماتها.

وهنا أود فتح قوس للتنويه بالمبادرات التي اتخذها بعض الشباب المغربي الطموح، ومنها مبادرة رائدة وفريدة من نوعها في مجال رقمنة قطاع الفلاحة في جهة فاس- مكناس، وهي (Firma Tech) ضيعة نموذجة رقمية بمعايير دولية، تشتغل في مجال عقلنة وترشيد السقي باستعمال تقنيات رقمية غير مسبوقة، وهو ما يتماشى مع التوجهات السامية لصاحب الجلالة، والتي تهم ترشيد استهلاك المياه وضرورة توجيه الابتكارات التكنولوجية لهذا الهدف.

وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، أطلق مبادرات (SolidariTECH) مع مجموعة من الشركاء الدوليين وكذلك المحليين، حيث مكنت هذه المبادرة من دعم 150 مقاولة ناشئة قدمت حلولا تكنولوجية مبتكرة في محاربة تداعيات "كوفيد-19".

السيدة الوزيرة،

بلادنا تزخر بهذه العقول والأفكار، والتي تنتظر منكم منحها الثقة والدعم اللازمين لإنجاح مشاريعها من أجل تمكين المغرب من تبوء مراكز متقدمة عالميا في هذا المجال، وبلغة الأرقام فسنة 2021 حققت الشركات الناشئة في إفريقيا رقم معاملات بأكثر من 5 مليار دولار، في الوقت الذي حققت فيه الشركات الناشئة بالمغرب 33 مليون دولار فقط.

وفي الأخير، لا يسعنا، السيدة الوزيرة المحترمة، إلا أن ننوه بمجهوداتكم ونقول لكم أننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، أننا نعبر لكم عن انخراطنا الكامل في سبيل إنجاح هذا المخطط الوطني الرائد، حتى تتمكن بلادنا من مواكبة التطور التقني في هذا المجال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، دائما في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

السيدة الوزيرة،

إننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب نعتبر أن الانتقال الرقمي يجب أن يندرج ضمن أولويات العمل الوطني المستعجل، فليس هناك بديل عن اللحاق بركب التحول الرقمي، حيث أنه لغة العصر وضرورة حتمية مع انتقال العالم إلى مرحلة الرقمنة والتحول الرقمي، نظرا لفوائده العديدة على جميع القطاعات، فهو يوفر التكلفة والجهد بشكل كبير ويحسن الكفاءات التشغيلية وينظمها، كما أنه يعمل على تحسين جودتها وتبسيط الإجراءات للحصول على خدمات مبتكرة وإبداعية بعيدة عن الطرق التقليدية في تقديمها.

لقد تابعنا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، بارتياح كبير المبادرات النوعية التي أقدمت عليها العديد من القطاعات بخصوص رقمنة إجراءات الحصول على مجموعة من الوثائق الإدارية، والتي كانت تكلف المواطنين والمواطنات الكثير من الوقت والجهد والإمكانات المادية.

وندعو في هذا الإطار باقي القطاعات والمؤسسات العمومية إلى الإسراع في رقمنة الخدمات الإدارية، وعلاوة على ذلك نعتبر أن اللقاءات والاتفاقات التي تمت ما بين الوزارة المنتدبة المكلفة بإصلاح الإدارة والانتقال الرقمي وما بين باقي القطاعات الحكومية، يتعين أن يتم الشروع في أجرأة مضامينها، وذلك بالنظر إلى ضيق الزمن الحكومي والانتظارات الاقتصادية الكبيرة المعلقة على الانتقال الرقمي، ذلك أن الرؤية واضحة اليوم، والقناعة بوجوب المصالحة مع الرقمنة أصبحت أكثر حضورا لدى الجميع، لذلك وجب تحرير الطاقات والذهنيات لتسريع وتيرة العمل.

ومن أجل الوصول إلى التحول الرقمي الذي نطمح إليه جميعا، فإن الأمر يتطلب تغيير الثقافات والأفكار والقناعات حول الجوانب التواصلية ودمج التكنولوجيا فيها وزيادة الاهتمام بالبنية التحتية لمنظومة التحول الرقمي، باعتبارها المكون الأول لهذا الأخير، والسعي نحو تغيير ثقافة العاملين بكافة القطاعات وكافة المتعاملين مع المؤسسات، وذلك حتى يكون له الأثر العظيم من الاستفادة من ثمار التحول الرقمي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

تأسيسا للتوجيهات الملكية السامية لتحقيق المخطط الرقمي لما فيه مصلحة البلاد والعباد، وهنا، السيدة الوزيرة، أذكرك أنك تعهدت بتسريع إصلاح الإدارة والتحول التكنولوجي ومواكبة التكنولوجيا الرقمية العالمية، أقول لك، السيدة الوزيرة، هذا الاشتغال الأفقي كان سابقا كان سنة 1998 إلى يومنا هذا، كان مثلا "Damancom" كانت دارت في 2005 من طرف (la CNSS[3])، "SIMPL" دارتو الإدارة العامة للضرائب قبل 2015.

السيدة الوزيرة،

(Les métiers support) كاينين موجودين، الموارد البشرية كاينة، التطبيقات الأفقية كاينة، التمويل أنت أشرتي بأن قانون المالية مشروع المالية 2023 أعطى ميزانية مهمة، ما عليك إلا الاشتغال بنجاعة على إنتاج وتصدير التطبيقات القطاعية باللغتين الإنجليزية والفرنسية.

عليك، السيدة الوزيرة، تخلقو لنا واحد (des métiers sectoriels) ولا (opérationnels) كالتدبير المقاولاتي، الصناعة، تدبير الماء، تدبير الاستثمار المنتج، كمثال، السيدة الوزيرة، المرتفق حاليا يعني من حقو بنغزة واحدة في الحاسوب أو في الهاتف اللي هو (smart GSM[4]) في البوادي ما كاينينش هاذ الهواتف هاذو أصلا، بنغزة واحدة يتوصل بالشواهد الرسمية.

المثال الثاني عندنا المركز الجهوي للاستثمار، المركز الجهوي للاستثمار فرغم إصدار القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار لازلنا أمام ضعف وانعدام نجاعة هاذ المراكز.

نعطي مثال السيدة الوزيرة المستثمر الأجنبي باش يطلب غير موعد باش ياخذ (registre de commerce) ديالو أو باش يبيع الملك ديالو ممكن هذاك الموعد يتعدى سيمانة، إذن المستثمر سواء الداخلي الوطني أو الخارجي لازال يعاني، باش ياخذ النموذج 7 من (registre de

[3] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale

[4] **G**lobal **S**ystem for **M**obile

commerce) ممكن يتعدى 7 أيام بعض المرات تيقولو لنا (système) طايح.

السيدة الوزير المحترمة،

مازال خصنا نزيدو في دراسة وبلورة أفكار المشاريع، المركز الجهوي للاستثمار خصو يقوم بهذا العملية هاذي من الاختصاصات ديالو، خصو يسرع بطلبات إنشاء المقاولات، ولاسيما الاستثمار الخارجي.

السيدة الوزيرة،

كنطالبوك بتحديث المنظومة القانونية الخاصة بالرقمنة، حماية المعطيات الشخصية، حماية المستهلك والشركات من النصب والاحتيال، رفع مستوى الثقة، أؤكد على مستوى الثقة لدى المرتفقين، خلق أرضية الابتكار لدى المقاولات، تعميم الأنترنيت بالعالم القروي، هنا أتكلم على الجماعات القروية بالخصوص.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال السادس موضوعه "تدني الخدمات الإدارية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

تفعيلا للتوجيهات الملكية بشأن معالجة شكايات المواطنين وتدبيرها والتسريع بالرد على تساؤلاتهم في الأجل المحدد، نسائلكم عن التدابير والإجراءات المصاحبة لإنجاح هذا الورش، في أفق تجويد الخدمات الإدارية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيدة الوزيرة، تفضلو.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

تنشكر السيد المستشار على طرح هذا السؤال المهم.

تماشيا مع الدستور ومع التوجيهات الملكية السامية الحكومة تعطي أهمية كبيرة باش نسمعو الاقتراحات والشكاوى ديال المواطنين وأننا نحسنو العلاقة ديال المواطن مع الإدارة، وكيما تتعرفو راه تم إصدار مرسوم رقم 2.17.265 في هذا الشأن، اللي هو اللي تيحدد المسطرة ديال تلقي الشكاية وتتبعها والمعالجة ديالها والآجال ديال الرد عليها.

تنزيلا لمقتضيات هذا المرسوم، تم إطلاق المنصة ديال "chikaya.ma" في 2018، هذه المنصة تسمح للمرتفقين والمواطنين بصفة عامة باش يدليو بشكايات ديالهم وبالمقترحات ديالهم من أي مكان على مدار الساعة من ديورهم، من الهاتف ديالهم، فوقاش ما بغاو، باش يوجدو حلول للمشاكل ديالهم.

واحنا ما التزمناش فقط بإطلاق المنصة، فمشينا وخدمنا مع الإدارات باش يفهمو هاذ القانون باش يزيدو يستوعبوه ويعرفو كيفاش يتعاملو معه.

نظمنا عدد ديال الدورات التكوينية والتحسيسية لفائدة الإدارات المعنية باش يفهمو هاذ الإطار القانوني وكيفاش يستعملو ويديرو هاذ نظام معالجة الشكايات وكيفاش يوضعو المؤشرات ديالو.

درنا أيضا دليل عمل لتلقي وتتبع معالجة شكايات المرتفقين لفائدة الإدارة العامة، وهاذ الشي كله كما قلت لكم الهدف ديالو هو ماشي ما بغيناش نخرجو قانون ونديرو منصة (mais)، مشينا وتبعنا باش هاذ الشي يكون مزيان في أرض الواقع بالنسبة للمواطنين.

اليوم كاين 1735 إدارة عمومية اللي هي تتشارك في هاذ البوابة، منها 39 قطاع وزاري، 106 مؤسسة عمومية، و1590 جماعة ترابية.

اليوم، توصلنا بأكثر من 1.100.000 شكاية، أكثر من 83% تمت المعالجة ديالها، والبقية راها تتعالج، واحنا ما وقفناش غير باش نعالجو شكاية بشكاية، درسنا هاذ الشكايات بصفة شاملة باش نعرفوأشنو هوما الطبيعة ديال الشكايات اللي تيتعاودو واللي تيمكن يكونو صعوبة للمواطنين باش في إطار استراتيجية وطنية ناخذهم بعين الاعتبار، باش نزولو هاذ العوائق بالنسبة للمواطنين.

في الختام، بغيت نقول لكم احنا على اعتناء بالاقتراحات والشكايات للمواطنين هو في صلب الاهتمامات ديالنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

تفضل السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيدة الوزيرة.

نعي جيدا الإكراهات، لكن تدني الخدمات في القطاع العمومي أمر واقع، بالرغم من كل المجهودات المبذولة وكل التراكمات الإيجابية للإدارة العمومية بعد الاستقلال، والتي ساهمت في بنائها الأطر المغربية

ولازالت من أجل الارتقاء بمستوى المرافق العمومية، إلا أنه في السنوات الأخيرة اكتشفنا أن الإدارة المغربية استقالت من أداء وظيفتها، وبدأت تتهرب من المسؤولية ولا تريد تحملها، الشيء الذي انعكس سلبا على أدائها وأداء المرفق العمومي عموما، مما أدى إلى تدني هذه الخدمات.

يجب أن نعترف مرة أخرى أن الخدمات العمومية متردية والمواطن المغربي غير راض عنها تماما، خصوصا في القطاعات ذات البعد الاجتماعي، لذا فإن رهان بناء الدولة الاجتماعية يستعجلكم لتحفيز الإدارة من أجل مواكبة هاذ الورش عبر إصلاح أوضاعها، وفق مبادئ الرجل المناسب في المكان المناسب، وإعطاء فرصة للكفاءات وتطبيق مبدأ المحاسبة والضرب على أيادي المتلاعبين بمصالح المواطنين دون اللجوء إلى أسلوب التعميم.

العديد من الشكايات التي تتدفق من المواطنين على هذا الموقع، سواء في الداخل أو الخارج من أبناء جاليتنا بالمهجر، تهم أساسا الترامي على الأراضي ونهجها أو المس بالأملاك الخاصة للمقيمين بالخارج، إلى غير ذلك من القضايا وهو محور تظلماتهم، خاصة بسبب بطء المساطر وتعقيدها.

لذا نطلب منكم المعالجة الناجعة للشكايات وحث بعض المصالح الإدارية المعنية على تجنب الردود الناقصة أو الأجوبة التدليسية المجانبة للصواب والمخالفة للحقائق، مما يعمق الجرح ويزيد من تعقيد الأمور، الشيء الذي يخلف تداعيات عكسية وسلبية، تؤدي في العديد من المناسبات إلى التظاهر وخروج المواطنين إلى الشارع.

أملنا كبير في هذه الحكومة التي ندعمها من أجل إنجاز وتنزيل أوراش الإصلاح، مؤكدا لكم أن الإصلاح يقف أمام إرادة الإدارة ورغبتها الحقيقية في إنجاح مختلف السياسات العمومية، فإن لم تكن هذه الإدارة لها الرغبة والإرادة وما يكفي من الإرادة، فإنكم لن تستطيعوا إنجاز هذا الإصلاح، لذلك عليكم، السيدة الوزيرة، ومعكم الحكومة العمل على تحفيز الإدارة وتشجيعها على سرعة الإنجاز.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال السابع موضوعه "الإجراءات التي ستعتمدونها لتنزيل ورش الحكومة المنفتحة".

الكلمة دائما لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة جليلة مرسلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

بعد الأشواط التي قطعتها المبادرة من أجل دعم الحكومة المنفتحة لتعزيز القيم المغربية وبناء مجتمع ديمقراطي يؤمن بالتعدد ويدافع عن المشترك الذي يجمع المغاربة وفق مقاربة تشاركية رائدة، نسائلكم عن أهم المبادرات التي قمتم بها لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في ورش الحكومة المنفتحة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيدة الوزيرة، تفضلو.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

في البداية أشكر السيدة المستشارة على طرح هذا السؤال.

نذكر هاذ الورش ديال الحكومة المنفتحة هي واحد المبادرة عالمية، لأنه الدول تيخدمو مجموعين وتيتدارسو الطرق باش يقدرو يدمجو المواطنات والمواطنين والمجتمع المدني أكثر في صياغة السياسات العمومية، الهدف ديال هاذ الورش أيضا هو أنه الحكومات تقدر تشارك المعلومات مع المواطنين ويقدرو يفهمو المواطن أكثر العمل ديال الحكومة.

اليوم، المغرب هو البلد الوحيد في شمال إفريقيا وفي الشرق الأوسط اللي هو في لجنة القيادة ديال هاذ المبادرة، وهاذ الشي تيعكس الأهمية الكبرى اللي تيعطيها المغرب لهذا الورش.

المجتمع المدني حاضر بقوة فهاذ الورش ديال الحكومة المنفتحة، فمن خلال:

أولا، اللجنة ديال الإشراف الوطنية، اللجنة اللي تتشرف على الورش كله، هي لجنة متساوية الأعضاء قد عدد الأعضاء ديال الإدارة قد عدد أعضاء المجتمع المدني، هاذ الأعضاء ديال هاذ اللجنة من المجتمع المدني يتم الاختيار ديالهم بواحد الطريقة شفافة، يتم فتح باب الترشيح عبر البوابة الوطنية وكاينة واحد اللجنة اللي تتختارهم وجميع المعلومات ديال هاذ الاختيار ديال هاذ اللجنة هي تتشترك مع المواطنين بطريقة شفافة.

كاين أيضا واحد المنصة خاصة بالمجتمع المدني الهدف ديالها هي التوعية والتفاعل مع المواطنات والمواطنين والمجتمع المدني، باش تمكن الجمعيات من المشاركة في مجموعات عمل وورشات تحسيسية، هاذ

الفضاء مسجلة فيه 750 جمعية مغربية.

نبغي نخبركم في هذا الإطار، بأنه وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة غتنظم الأسبوع المقبل، إن شاء الله، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الله ينصرو، وبتعاون مع مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة اللقاء الجهوي ديال ورش الحكومة المنفتحة، هاذ اللقاء الجهوي غيحضرو فيه الممثلين ديال الأعضاء، العضوة في هاذ المبادرة من إفريقيا كلها ومن الشرق الأوسط كله، وهو واحد اللقاء غيكون كبير غيكون الأسبوع المقبل، وهذا شرف كبير لينا أننا نظموه.

هاذ الحكومة المنفتحة هي أيضا واحد الورش اللي كان عندو عدد من الالتزامات وخطط الطريق، واليوم المغرب هو ساري في تنزيل هاذ خطط العمل، في مثلا مشروع (OPEN DATA) البيانات المنفتحة هو واحد من المشاريع اللي كان التزام ديال خطة العمل الحكومية المنفتحة واللي ولى واقع بالنسبة للمواطن المغربي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

في إطار التعقيب، الكلمة لأحد السادة المستشارين.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة جليلة مرسلي:

بالفعل السيدة الوزيرة يندرج ورش الحكومة المنفتحة أو (open government) في إطار تفعيل انضمام المغرب إلى مبادرات الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة، على اعتبارها نموذجا متميزا للحكامة الجيدة ووسيلة أساسية لتعزيز ثقة المواطن بالمؤسسات الحكومية والارتقاء أيضا بمختلف السياسات العمومية ودعم الديمقراطية التشاركية، عبر تمكين المواطن من المشاركة في الحياة العامة ودعم انفتاح الإدارة العمومية عليه ومن خلاله على كافة شرائح المجتمع المغربي، عبر إيلاء الأهمية اللازمة لعمليات التواصل المؤسساتي العمومي.

ومن طبيعة الحال، فمن خلال هذه المبادرة تم إعداد أو من خلال إعداد تنفيذ مجموعة المشاريع اللي عندها ارتباط بموضوع الانضمام، لاسيما المتعلقة بشفافية الميزانية والحصول على المعلومات والنزاهة والمشاركة المواطنة.

وقد تكللت هذه الجهود بصدور القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، وأيضا مجموعة من القوانين التنظيمية اللي مرتبطة بالحق في تقديم الملتمسات والحق في تقديم العرائض أيضا.

كما نؤكد على ضرورة توسيع تمثيلية المجتمع المدني عن طريق خلق هيئة المجلس الوطني الموسع لجمعيات المجتمع المدني بتمثيلية جهوية أيضا، يعني تنزيل اللجنة باش يكون عندها ذاك الطابع الجهوي والذي يمكنه أن يجتمع مرتين في السنة ويناقش التوجهات العامة للقيادة، التي يجب أن تجتمع على الأقل عدة مرات في السنة للسهر على تنفيذ التوجهات.

كما نؤكد على أن الحكومة المنفتحة في حاجة إلى المزيد من التعريف، خصوصا لدى الفئات المهنية، كما يقتضي القيام بخطوات تواصلية كبيرة للتعريف بها في فضاء الجامعات وكل الفضاءات المرتبطة بالمعرفة والثقافة، فضلا عن استمرار المجهودات المبذولة على مستوى المحتويات الإعلامية وتطويرها ونشرها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال الثامن موضوعه "إصلاح منظومة الوظيفة العمومية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لا خلاف أن الوظيفة العمومية ببلادنا تحتاج إلى إصلاح بنيوي، فما هي التدابير الحكومية المتخذة لفعل ذلك؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، تفضلي.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكركم على طرح هذا السؤال.

الموظفات والموظفون ديالنا راه هوما المحرك الأساسي اللي تينجح لنا الاستراتيجيات والمشاريع الهيكلية ديال بلادنا، وبالتالي الاهتمام بهم هو في صلب الأولويات ديالنا، الحكومة خدامة باش تحسن الوضعية ديال الموظفات والموظفين، وتدير هاذ الشي في إطار واحد المقاربة تشاركية،فراه تم إطلاق الحوار الاجتماعي، في 30 أبريل تم التوقيع على الحوار الاجتماعي اللي كان فيه عدد من المخرجات بالنسبة للموظفات والموظفين، منهم رفع الحد الأدنى للأجور 3500 درهم، حذف السلم

7 بالنسبة للمتصرفين والمساعدين التقنيين، رخصة الأبوة، عدد من المخرجات، رفع نسبة الحصيص لـ 36%، عدد من المخرجات بالنسبة للموظفات والموظفين.

كاين أيضا حوارات قطاعية اللي انطلقو، فكاين مثلا - راه وزير الصحة حاضر معنا- في إطار الصحة تمت المصادقة على مشروع القانون الإطار المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية اللي كيتضمنعدد إجراءات ترمي إلى تثمين الموارد البشرية بهاذ القطاع وإلى تقليص الخصاص الحالي في الموارد البشرية، وذلك من خلال تحفيز الموارد البشرية العاملة بالقطاع عبر إصدار قانون يتعلق بالوظيفة العمومية، إصلاح نظام التكوين وكاين أيضا في إطار الحوار الاجتماعي مقتضيات متعلقة بالأنظمة الأساسية الخاصة بالأطر والهيئات العاملة في قطاع الصحة لاسيما الأطباء والممرضين وتقنيي الصحة.

في قطاع التعليم العالي، التزمت الحكومة أيضا بإصدار نظام أساسي جديد خاص بهيئة الأساتذة الباحثين في التعليم العالي وبمؤسسات تكوين الأطر العليا كيتضمن التحفيز والتثمين ديال مهنة الأستاذ الباحث.

كاين أيضا انفتاح على الكفاءات المغربية والأجنبية المشهود لها بالخبرة، اعتماد معايير موضوعية في الاستحقاق والكفاءة للترقية، تحسين الوضعية المادية للأساتذة الباحثين بالتعليم العالي وبمؤسسات تكوين الأطر العليا من خلال مراجعة نظام التعويضات المخول لهاذ الهيئة.

كاين أيضا قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي، وزير التربية الوطنية، وراه دار واحد المجموعة خدام في أنه اللقاءات التشاورية في إطار الحوار الاجتماعي الاقتصادي باش يهتم بالوضعية ديال الأساتذة، هاذ المعلمين والأساتذة.

نبغي نجدد بأنه الحكومة كتهتم كثيرا بهاذ موضوع الموظفين والموظفات..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

تفضل السيد الرئيس في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

في إطار التفاعل مع جوابكم نسجل في الفريق الحركي الملاحظات المعززة بالاقتراحات التالية:

أولا، لا يسعنا السيدة الوزيرة المحترمة إلا أن نتأسف بعد جولة من الحوار الاجتماعي أبريل وشتنبر على عدم التزام الحكومة بوعودها الانتخابية ولا ببنود ميثاق 30 أبريل الماضي، فأين الزيادة العامة لأجور جميع الموظفين والأجراء؟ وماذا عن الوعد بتخفيض الضريبة عن الدخل لجميع الموظفين والأجراء؟ وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين عموما لمواجهة أزمة ارتفاع أسعار المحروقات والمواد الغذائية ومختلف السلع والخدمات، مع تسجيل التداعيات السلبية للجوء الحكومة إلى المقاربة الفئوية في هذا المجال أمام فشلها في فتح مراجعة شاملة لمنظومة الأجور وعجزها في إصلاح جوهري وشامل للنظام الأساسي للوظيفة العمومية وتوحيد الأنظمة الأساسية القطاعية وداخل بعض القطاعات نفسها.

ثانيا، من جهة أخرى ووفق ما تسرب أو تم تسريبه حول ملف حساس يهم ملايين المغاربة في الحكومة ولأنها لا تملك تصورا بديلا، لم تجد سبيلا لحل إشكالية ملف التقاعد إلا الرفع من السن إلى 65 سنة، والزيادة في الاقتطاعات من جيوب الموظفين وتقليص نسب الاستفادة من المعاش، إذا كان هذا غير صحيح فما هو بديل الحكومة؟ ولماذا تصر على تهريب هذا الملف الشائك خارج دائرة النقاش المؤسساتي والعمومي؟

ثالثا، وصلة بما سبق نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، حول ما يلي:

- ما هي الإجراءات المتخذة لتعميم الشباك الوحيد ببلادنا كآلية مهمة لتشجيع الاستثمار؟

- ما هي التدابير الفعلية المتخذة لتفعيل الميثاق اللاتركيز الإداري وإدارة القرب الذي طال أمده، رغم أن الحكومة السابقة أعدت كل الترتيبات القانونية والتنظيمية لذلك؟

- ما هي قرارتكم كحكومة لتأهيل المراكز الجهوية للاستثمار والرفع من فعاليتها وجودة خدماتها لتكون قادرة على مواكبة حملة المشاريع بما فيهم طبعا مغاربة العالم؟

- ما هي الاستثمارات المخصصة لتعميم البنيات التحتية والمؤهلات التكنولوجية والموارد البشرية المكونة القادرة على التأسيس لإدارة إلكترونية ناجعة، خاصة في المناطق القروية والجبلية؟

- ألا ترون أن الوقت قد حان لمراجعة مرسوم تفعيل القانون التنظيمي للتعيين في المناصب العليا، بغية الخروج من تحزيب الإدارات العمومية وتأسيسها وفق الدستور؟

- وما هي حصة الكفاءات من مغاربة العالم من حصتها الحزبي الحكومي، الذي يوزع كل خمس..؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال التاسع موضوعه "شروط الصحة والسلامة بالقطاع العام".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن تحسين شروط الصحة والسلامة بالقطاع العام؟ وما تم اتخاذه من إجراءات بهذا الشأن؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

تنوجه الشكر للسيدة المستشارة على طرح هذا السؤال.

موضوع الصحة والسلامة والوقاية من مكافحة الحوادث هو واحد الموضوع عندو أهمية كبيرة، وهاذ الشي تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية، اللي دعت بأننا نهتمو بشروط الصحة والسلامة حفاظا على صحة المواطن.

في هذا السياق، فالمغرب سنة 2013 صادق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 187 بشأن الإطار الترويجي للصحة، السلامة المهنيتين، هاذ الاتفاقية تنص على وضع سياسة وبرنامج وطنيين للصحة والسلامة في العمل، كيراعي من جهة الإجراءات والتدابير المتعلقة بالوقاية وحماية الصحة والسلامة، ومن جهة أخرى معايير العمل الدولية المتعلقة بالصحة والسلامة في العمل.

نبغي نشير أنه في إطار وفاء المملكة المغربية بالتزاماتها، عملت الحكومة على إعداد مشروع قانون إطار، يتعلق بالصحة والسلامة في العمل، كيأسس لوضع سياسة وطنية للصحة والسلامة في العمل وتيحدد الإجراءات والمبادئ العامة الوقاية وحفظ الصحة والسلامة المهنيتين المتفق علها دوليا.

وهاذ الإجراءات والمبادئ تضمن السلامة والصحة في أماكن العمل وتؤدي إلى إدخال تحسينات مستمرة في مجال الصحة والسلامة المهنية، توفر بيئة عمل آمنة وصحية.

من بين هاذ المبادئ العامة:

- تفادي وقوع الأخطار؛

- تقييم الأخطار اللي يمكن الوقوع ديالها؛

- مكافحة الأخطار التي لا يمكن تفاديها من المصدر؛

- الأخذ بعين الاعتبار مستوى التطور التقني؛

- وضع مخطط للوقاية بإدراج تقنية وتنظيم العمل؛

- اتخاذ وسائل الحماية الاجتماعية؛

- تعزيز الحكامة والحوار الاجتماعي والبعد الترابي.

وصادق مجلس الحكومة على هاذ السياسة في تاريخ 4 يونيو 2020.

في الأخير، نبغي نأكد لكم بأن الحكومة عازمة اليوم على المواصلة ديال تعزيز مكانة الموارد البشرية العاملة بالقطاع العام وتحسين الأوضاع الاجتماعية ديالهم وتوفير الصحة والسلامة المهنية لهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال العاشر موضوعه..

التعقيب؟ تفضل.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

بمقتضى دستور 2011 وبعد مصادقة بلادنا على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 187 بشأن الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنية، أصبح لزاما على الإدارات توفير إطار تشريعي ومنظومة متكاملة لشروط السلامة والصحة داخل مقرات العمل بالقطاع العام، كما هو متعارف عليه دوليا.

ولكن للأسف كنسجلو، السيدة الوزيرة، أنه منذ 2012 والوزارة تؤكد في جميع برامج عملها السنوية على مراجعة أو إعداد تشريعات خاصة بمنظومة الحوادث المصلحية والأمراض المهنية وطب الشغل والصحة والسلامة والوقاية من حوادث الشغل بالإدارات العمومية، دون أن تخرج إلى حيز الوجود، رغم تسجيل العديد من الصعوبات نذكر منها:

- تعقد مسطرة إثبات حادثة شغل؛

- وجوب بلوغ نسبة العجز الناتج عن حادثة الشغل أو المرض المهني 25% كحد أدنى للاستفادة من التعويض؛

- عدم وجود لائحة خاصة بالأمراض المهنية؛

- عدم تدخل المحكمة الإدارية... إلخ.

ونظرا للدور المحوري الذي تضطلع به الموارد البشرية في الارتقاء بالمرفق العمومي وخدماته، الشيء اللي جيتو على ذكره السيدة الوزيرة وكنثمنوه، فإن تثمين العنصر البشري بالإدارة العمومية يجب أن يمر بالضرورة عبر تحفيزه وخلق فضاءات العمل الضامنة لصحته وسلامته، وهاذ المسؤولية تقع على عاتق الحكومة.

وفي هذا الإطار، نؤكد في فريق الاتحاد المغربي للشغل على مطالبتنا بالإسراع بمراجعة القوانين المتعلقة بحوادث الشغل والأمراض المهنية ومعاش الزمانة وتوسيع التعويض عن الأخطار المهنية وتوفير المراقبة الطبية المستمرين للمعنيين ووسائل الوقاية وضمان العلاج المجاني عند حصول الآفات، وذلك في إطار المقاربة التشاركية مع النقابات الأكثر تمثيلا كما هو موصى به من طرف منظمة العمل الدولية.

على المستوى المؤسساتي، السيدة الوزيرة، نؤكد بدورنا إلى جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على:

- ضرورة خلق وكالة وطنية للنهوض بمعايير الصحة والسلامة في القطاعين العام والخاص، يعهد إليها بتسطير وتنفيذ سياسة وطنية في هذا المجال وخاصة على المستوى التشريعي؛

- سن معايير ملزمة للإدارات العمومية عند تهيئ فضاءات العمل، التي يجب أن تكون كفيلة بضمان الصحة والسلامة كما هو معمول به في العديد من دول العالم، فلا يعقل أن يتم تكديس عدد كبير من الموظفين داخل مكاتب أو فضاءات لا تتوفر على التهوية اللازمة أو لا تضمن الحد الأدنى من التباعد وتتيح انتقال العدوى وانتشار الأمراض المختلفة؛

- تبسيط المساطر المتعلقة بإثبات حوادث الشغل والأمراض المهنية واسترجاع تكاليف العلاج؛

- وأخيرا الرفع من مبلغ معاش الزمانة ومنحة الوفاة - لا قدر الله - الممنوحين من طرف صندوق.. (كلام غير مسموع) وخلق تعويضات مناسبة عن حوادث الشغل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال العاشر موضوعه "حصيلة تعميم الإدارة الإلكترونية بالقطاعات العمومية والجماعات الترابية".

الكلمة للمستشار السيد خالد السطي أو المستشارة لبنى علوي.

شكون الإخوان؟

تفضل.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن حصيلة تقييم الإدارة الإلكترونية والصعوبات التي واجهتكم لاعتمادها في مختلف الإدارات العمومية والجماعات الترابية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

تنشكر السيد المستشار على طرح هاذ السؤال المهم.

كيف ما قلت مسبقا، النموذج التنموي الجديد أعطى أهمية كبيرة باش أن المغرب يكون عندو خدمات عمومية رقمية سهلة وبسيطة وشفافة، وهذا كيف ما قلت مسبقا واحد من المحاور الثلاثة الكبار للاستراتيجية الوطنية الرقمية اللي احنا خدامين عليها.

بلادنا الحمد لله عندنا واحد الترسانة قانونية مهمة في هاذ المجال، كاين قانون 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية، يحث على تيسير تبادل المعلومات وأنه المرتفق يكون عندو خدمات عمومية سهلة وبسيطة.

كاين أيضا القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية اللي حث على عدد من المبادئ لتيسير الحصول على الخدمات العمومية.

الوزارة ديالنا اليوم هي شريك لعدد من الأوراش الكبرى في مجال الرقمنة، فاحنا مثلا تنواكبو بشكل دقيق الرقمنة ديال منظومة القضاء، الرقمنة ديال المنظومة ديال الحماية الاجتماعية اللي احنا خدامين معاهم بشكل وثيق، وفهاذ الصدد نبغي نشير لمجموعة من الخدمات الإلكترونية اللي طلقتها وزارة العدل فشهر شتنبر، فمثلا كاين النسخة الجديدة من خدمة السجل العدلي الإلكتروني، وفي غضون ستة ديال الأسابيع فقط هاذي باش تطلقات تم تسليم أكثر من 4500 سجل عدلي، وهذا كيدل على أنه المواطنين اندمجو فهادي وبداو يستعملوها.

كاين أيضا نظام الأداء الإلكتروني لغرامات السير المرصودة عبر الرادار الثابت، وفهاذ 6 أسابيع اللي دازت، آلاف المواطنين بداو يخدمو هاذ الخدمات الإلكترونية، لأنهم فضلو على أنهم يأديو هاذ الغرامات عبر الطريقة الإلكترونية فعوض ما يتنقلو.

بدينا نشوفو على أنه اليوم الخدمات الإلكترونية تيندمجو فيها

المواطنين وكتسهل الحياة ديالهم.

كاينة أيضا وكالة التنمية الرقمية اللي منخرطة بشكل كبير فورش التحول الرقمي للإدارة، فمثلا هي اليوم كتوفر تطبيقات وأنظمة معلوماتية موحدة أكثر من 2000 إدارة في المغرب، احنا أيضا كيفما قلت لكم فإطار الإستراتيجية خدامين باش نوحدو الجهود، ما بغيناش تبقى كل إدارة تطلق هذا ديالها، بغينا يكون عندنا واحد الرؤية شمولية، أشنو محتاج المواطنين، واشنو خدامين عليه، ونخدمو مجموعين بطريقة موحدة باش نوصلو لو هاذ الخدمات ديالو، وهاذ الشي غادي يجي إن شاء الله فإطار الإستراتيجية الرقمية الوطنية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

في إطار التعقيب، السيد المستشار.

تفضل.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيدة الوزيرة، على المعطيات اللي اعطيتنا.

طبيعة الحال أكيد مسألة رقمنة الإدارات تعد اليوم، السيدة الوزيرة، سمة أساسية من سمات الإدارة العصرية، وأحد أهم مقومات التدبير العمومي الحديث ورافعة أساسية للتنمية، لذلك فورش الرقمنة مرتبط اليوم بشكل أساسي بمدى وعي الفاعل، سواء العمومي أو السياسي، بأهمية هذا الورش.

نعطيك على سبيل المثال، السيدة الوزيرة، بلادنا كسبت رهان استعمال الرقمنة فالفترة ديال كوفيد، المرحلة ديال الجائحة أصبح بإمكان الجميع تتبع عملية التلقيح عبر الهواتف الذكية وبكل سهولة ياخذو المسائل ديال جواز التلقيح ديالهم، ما يتنقلو ما يمشيو لإدارة ما والو، لكن باقي واحد العدد ديال الإدارات مازال كيطلبو المواطنين باش يجيو للإدارةباش يحطو بعض الوثائق، هاذ الأمر هذا مزيان، نتمناو على أنكم تغلبو عليها، وخذو، أنا قلت، العبرة بالفترة ديال كوفيد.

المسألة الثانية: لابد نشيرو على أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي فالتقرير ديالو الأخير، تحدث على كون أقل من ربع الخدمات المقدمة حوالي 23% قد نزع عنها الطابع المادي، ويتسبب هذا البطء في ضياع خمسين ساعة فالمتوسط سنويا لكل مواطن، و200 ساعة سنويا لكل مقاولة حسب مذكرة التوجيهات العامة للتنمية الرقمية بالمغرب؛

المسألة الثانية: لابد خصكم، السيدة الوزيرة، إخراج القانون رقم 41.19 المتعلق بالإدارة الرقمية تعطلتو فيه؛

الأمر الثاني استمرار الفجوة الرقمية التي تعد من فعاليات الإدارة الإلكترونية، كاين استمرار ارتفاع تكلفة الأنترنيت الثابت عالي الصبيب بطبيعة الحال؛

ضعف تغطية شبكة الأنترنيت المحمول فعدة مناطق من هاذ المناطق النائية، وهنا نشير للفشل تقريبا الذريع ديال التعليم عن بعد، لأن ما كانتش القضية ديال سواء الأنترنيت أو لا الإمكانيات بطبيعة اللوجيستيكية؛

ضعف الصبيب داخل المدن، أيضا هناك عندكم إشكال وهو توقف إحداث المقاولات بطريقة إلكترونية، النصوص التنظيمية لم تصدر بعد، توقف خدمة الإشهاد على صحة الوثائق، المراسيم لم تصدر بعد، مجموعة ديال الحالات السيدة الوزيرة، نقترحو عليكم مجموعة المقترحات، بطبيعة الحال فانتظار ما نعطيكم التعقيب كاملا، وهو:

- التسريع بوضع برنامج محدد لمدة من أجل تدارك التأخر المسجل على مستوى رقمنة الخدمات العمومية؛

- المسألة الثانية: تحيين الإطار القانوني المتعلق بالإدارة الإلكترونية من خلال التسريع بإخراج القانون السالف الذكر 41.19؛

- تكوين وتأهيل الموظفين من أجل مواكبة ورش الرقمنة وتحسيس المرتفقين؛

- تقنين العمل عن بعد وتطويره من أجل مواكبة التحولات؛

- العمل على تحسين تصنيف المغرب في مؤشر تنمية الحكومة.

مسألة أخرى، السيدة الوزيرة، بغينا نشوف كذلك على المشروع ديال "Tanger Tech" فين وصل وفين مشى؟ كانت مجموعة ديال الدراسات على أن تقدم فيه الأشغال بطبيعة الحال و..

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، شكرا.

نشكركم، السيدة الوزيرة، على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الآني الموجه لقطاع الصناعة والتجارة حول "الحوار الاجتماعي القطاعي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم حول الحوار الاجتماعي القطاعي والإجراءات المتخذة لتفعيل مضامين الاتفاق مع ممثلي النقابة الوطنية للصناعة والتجارة المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلو السيد الوزير.

السيد رياض مزور وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

وشكرا، السيدة المستشارة، على هاذ السؤال.

طبعا، أولا وقبل كل شيء بغيت نأكد على التزام الحكومة بالقيام بالحوار الاجتماعي المؤسس واتفاق 30 أبريل اللي كيأكد أن كل قطاع خصو يكون عندو حوار اجتماعي قطاعي، واحنا بدينا في الاشتغال منذ اتفاق 30 أبريل، وطلبنا من الشركاء ديال النقابات باش يعطونا المطالب ديالهم واشتغلنا وترأست شخصيا بحضور ممثلين ديال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يوم 8 شتنبر أول اجتماع اللي درسنا فيه الدفتر المطلبي واضفنا فيه المبادئ.

أولا، كلنا في القطاع العمومي اليوم تنشتغلو باش نحسنو الوضعية ديال المواطن، وفي نفس الوقت اسمحو ليا باش نأكد الافتخار ديالي الشخصي والأطر الموظفين اللي عندنا في هاذ الإدارة اللي تيقومو بعمل جبار من أجل تطوير الاستثمار وتطوير مناصب الشغل في بلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

السيد الوزير،

لقد انطلق الحوار الاجتماعي فعلا القطاعي بتاريخ 8 شتنبر 2022، لكنه توقف للأسف، في الوقت الذي تراهن فيه النقابة الوطنية للصناعة والتجارة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل على مأسسة الحوار الاجتماعي القطاعي على نحو يمكن من تحقيق مقاربة تشاركية في تدبير جل القضايا العالقة وعلى رأسها الملف الاجتماعي للموظفين العاملين بالقطاع، مما يوجب على الإدارة تقديم أجوبة محددة حول مجمل المشاكل، خصوصا ما يتعلق بالتدبير المالي والإداري، ولن يتأتى ذلك إلا في ظل استراتيجية الوزارة في تنزيل السياسة القطاعية التي تعرف تعثرات وتراجعات على مستوى الاختصاصات المنوطة بها، والتي تم تفويت أهمها للخواص بما هو الشأن بمراقبة السلع المستوردة وملف الميترولوجيا والبحث الصناعي التي تشكل الرافعات الأساسية للاقتصاد الوطني في ميدان الصناعة والتجارة.

السيد الوزير،

لقد عرف ملف تدبير التعيينات في المناصب المسؤولية اختلالات عدة والتي تضرب في العمق مبدأ تكافؤ الفرص، مما يطرح أسئلة عديدة حول المعايير، كما وجب التنبيه إلى التجاوزات التي تعتري نظام التعويضات التي تصرف لبعض المسؤولين بالوزارة.

السيد الوزير،

أصبح من اللازم اليوم:

- إعادة النظر في البنية الإدارية التي تم تفويت اختصاصاتها للقطاع الخاص؛

- مراقبة المواد الصناعية المستوردة ومراقبة أدوات القياس؛

- التفكير في صيغ جديدة لتفعيل المنظومة الجهوية بعد تعثر تنزيلها في السنوات الأخيرة، وكذا صيغ جديدة لإنجاح عملية التواصل والتنسيق بين المديريات المركزية والمندوبيات؛

- تمكين المندوبيات من الموارد البشرية المالية واللوجيستيكية حتى تتمكن من تنفيذ المهام الموكلة إليها على أتم وجه وفي أحسن الظروف؛

- إعطاء اهتمام كبير لاستراتيجية النهوض بقطاع التجارة والتوزيع على غرار ما هو جاري به العمل في قطاع الصناعة؛

- خلق بنك للمشاريع التجارية ومواكبتها في كل ما يتعلق بالتجارة والتوزيع على غرار بنك المشاريع الصناعية (Task Force)؛

- تحديد الدور الأساسي للوزارة لإنعاش الاستثمار على ضوء مستجدات قانون الإطار، ميثاق الاستثمار؛

- إعادة النظر في علاقة المندوبيات بـ (Maroc PME[5]) والمكتب المغربي للملكية الصناعية وتحديد ميكانيزمات مضبوطة وفعالة لتقريب خدماته للمقاولين المحليين.

وفيما يخص غرف الصناعة والتجارة والخدمات، أصبح من الضروري وضع سياسة للنهوض بدورها على المستوى الجهوي والترابي.

السيد الوزير،

إن المآل الذي من المفروض أن يكون للحوار الاجتماعي القطاعي هو التوصل إلى توقيع اتفاقات والعمل على تنزيل مخرجاته، لذا يتعين استئناف الحوار الاجتماعي بقطاعكم في أقرب الآجال.

وشكرا.

[5] **P**etites et **M**oyennes **E**ntreprises

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد رياض مزور وزير الصناعة والتجارة:

تنشكركم على إعادة قراءة الدفتر المطلبي ديال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، أنا بالنسبة لي ما توقفش، 4 اللجان تكونو، لجان ثنائية اللي تيشتغلو يوميا باش ينزلو اتفاق بالإدارة وبممثلي الموظفين، مع ذلك، مع ذلك كاين شي مطالب اللي يمكن لنا نناقشها وكاين مطالب أخرى اللي هي صعبة للنقاش، بحال اللي قلت التفويت للقطاع الخاص.

التفويت للقطاع الخاص أنا ما عنديش مندوبية في هونغ كونغ أو لا في أبو ظبي، ملي شي واحد تيبغي يستورد السلع خص شي واحد اختصاصي مشي يراقب ذيك السلعة قبلما تجي لهنا، هاذ التفويض تدار في هاذ الإطار.

ثانيا، بالنسبة للمراقبة، بقي السلطة والتقدير ديال الوزارة عند الوزارة، غير تنستاعنو بالاختصاصيين اللي عندهم خبرة باش يعطيونا الآراء ديالهم وناخذو القرارات ديالنا في الجهات، ولكن عندكم الحق في عدد ديال المطالب.

المطالب هي أن باش نخدمو المواطن وباش نخدمو الشركات والمستثمرين، خصنا نقويو أولا من الكفاءات، ثانيا نقويو من الإمكانيات بالأخص في المندوبيات اللي ناقصهم الإمكانيات - أنا متفق معك - وغنشتغل على هاذ الشي، خصنا نقويو في الثقة، حيت بعض المرات...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤالان الموواليان حول التنمية الصناعية، تجمعهما وحدة الموضوع، لذى سنعرضهما دفعة واحدة.

في البداية مع سؤال الفريق الاشتراكي وموضوعه "مخطط تسريع التنمية الصناعية".

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن حصيلة مخطط تسريع التنمية الصناعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الموالي، موضوعه "تشجيع استبدال الواردات بالمنتجات المصنعة محليا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل.

المستشار السيد بوشعيب علوش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أكد واقع السياق العالمي الحالي والتأثيرات الخطيرة التي تلقي بظلالها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المحلية، صعوبة التعويل على الاستيراد مع هذا الارتفاع الصاروخي في أسعار المواد المستوردة، التي أرهقت كاهل التجار والمستثمرين، فما بالكم بالطبقة الوسطى والطبقة المستضعفة!

وإذا كانت وزارتكم قد حددت برنامجا، بنكا للمشاريع واعتبرته فرصة لتعويض نسبة مهمة من الواردات عبر تشجيع استبدال منتجات مستوردة بأخرى مصنعة محليا، والمواكبة الرسمية لمشاريع إنتاجية في عدد من القطاعات، فإننا نسائلكم، السيد الوزير، عن الأشواط التي قطعها هذا المخطط الصناعي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

تنشكركم على هاذ الأسئلة اللي غادي تمكننا باش نعطيو بعض المعطيات.

بالنسبة لـ"مخطط التسريع الصناعي" هو المخطط انتهى سنة 2020، واليوم احنا في "مخطط الإنعاش الصناعي"، وهاذ "مخطط التسريع الصناعي"، كما كتعرفو، مكن من تحقيق 505.000 منصب شغل فاق الأهداف ديال 500.000 شغل اللي كانت مسطرة في هذا المخطط.

بالنسبة لاستبدال الواردات، استبدال الواردات وصلنا اليوم

1219 مشروع اللي كنشتغلو عليها اللي غادي تمكنا من خلق أكثر من 272.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر، وهاذو استثمارات، 87% منها استثمارات مغربية و82% من هاذ المستثمرين اقتناو العقار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا، السيد الوزير المحترم، على جوابكم.

مخطط تسريع التنمية الصناعية حقق طفرة على مستوى صناعة السيارات والطائرات وأحدث مناصب شغل مهمة، وهو أحد أهم البرامج الناجحة والصاعدة مكنت المغرب من منظومة صناعية من أحسن المنظومات على الصعيد الدولي، وهذا بفضل رؤية صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في إطلاق سياسات صناعية متعاقبة في بلادنا منذ عام 2005، متمثلة في "إقلاع" و"التسريع الصناعي" و"الإنعاش الصناعي"، أدى إلى تحقيق منجزات كبرى وقوية ورفع من الإنتاج الداخلي الخام الذي ساهم في تخفيف وطأة المديونية.

وللتنزيل الفعلي والمستدام للرؤية الملكية السامية، ينبغي تعزيز ودعم "مخطط التنمية الصناعية" كمحرك أساسي لسياسات الحكومة، من خلال ترسيخ ركائز الدولة الاجتماعية، ومواصلة العمل على إطلاق برامج كميثاق الاستثمار الجديد للتنشيط الاقتصادي وريادة الأعمال والتمكن على المدى المتوسط والبعيد من إرساء دعائم اقتصاد وطني أكثر إنصافا وازدهارا.

السيد الوزير المحترم،

نؤكد الدعوة مرة أخرى كفريق اشتراكي إلى وضع كافة الأسس الكفيلة بضمان التنزيل المحكم لميثاق الاستثمار الجديد الذي سيساهم - لا محالة - في إنعاش الاقتصاد ونمو مستدام من أجل تسوية وتحسين الوضعية الاجتماعية للشعب المغربي.

وحتى يحقق هذا المخطط الجاذبية الاستثمارية المطلوبة، يجب تقوية البنية التحتية وضرورة تأهيل الموارد البشرية والنهوض بالتكوين المهني وتأهيل المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك بإصلاح جبائي يواكبه وبمراجعة حقيقية للضرائب في إطار من الوعي والترشيد، وهو ما سيساهم في تحسين الجاذبية الاستثمارية وتقدمها.

وفي الختام، السيد الوزير المحترم، نسجل على مستوى جهة العيون- الساقية الحمراء عدم وجود استثمارات كبرى مثل صناعة السيارات أو تصنيع قطع الغيار للسيارات، مع العلم أنها تتوفر على منطقة صناعية حديثة المنشأ وبمواصفات دولية وموارد بشرية مهمة، لتساهم في إنجاح هذا المخطط الكبير، وندعوكم إلى اعتماد سياسة تكافؤ الفرص على الصعيد الجهوي.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد بوشعيب علوش:

السيد الوزير،

لقد بات من الضروري مراجعة سياستنا الاقتصادية في اتجاه تقوية الاقتصاد الوطني وضمان الأمن الصناعي، وهو ما يستوجب بالضرورة دعم الصناعة المحلية القادرة على خلق الثروة والقيمة المضافة وتوفير مناصب شغل قارة، وبالتالي المساهمة في امتصاص نسبة البطالة التي لازالت تضرب أطنابها مع تداعيات الأزمة بنسبة 12%.

إن النهوض بالصناعة المحلية سيساهم - لا محالة - في التقليص من رقعة الفقر والفوارق الاجتماعية والرفع من مستوى المعيشة للمواطنين بتوفير منتجات بأسعار مناسبة وتحقيق الاكتفاء الذاتي ودعم الناتج المحلي الإجمالي عبر تطوير الكثير من القطاعات الأخرى، كقطاع الفلاحة، خاصة عبر الصناعة التحويلية التي تعتبر من أهم القطاعات المشغلة لليد العاملة، وتضفي قيمة مضافة على المنتجات المحلية كما ستساهم في تقليص نسبة الاستيراد من الخارج التي تكلف خزينة الدولة أكثر من 100 مليار درهم، بل فتح إمكانيات أكثر نحو التصدير، وبالتالي التخفيض من الضغط على التوازنات المالية للدولة وتحسين وضعية الميزان التجاري.

السيد الوزير،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نطالب بـ:

- وضع استراتيجية وطنية متكاملة، تعمل على تقوية المهارات والتقنيات المستخدمة في الصناعة المحلية، بالاعتماد على أحدث التكنولوجيات ومسايرة مستجدات التكوين على ضوء المهن الصناعية الوطنية والكفاءات والحاجيات المحلية؛

- فرض احترام حقوق الشغيلة وحماية العمال؛

- فرض احترام المعايير العالمية للجودة للرفع من تنافس المنتوج المحلي؛

- إعمال مبادئ الحكامة الجيدة بالاستفادة من أنظمة الدعم والتحفيز وجعلها ملتزمة مع غايات الاستهداف الاجتماعي؛

- تشجيع مشاريع ذات المؤهلات الواعدة في قطاع التصدير؛

- إصلاح قطاع القضاء؛

- وفي الأخير وضع خطة تواصلية تشجع على استهلاك المنتوج الوطني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، للرد على التعقيب تفضلو، على التعقيبين.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

تنشكركم وتنتافق معكم على 90% على ما قيل.

بالنسبة للمناطق الصناعية وصناعة السيارات في كل أنحاء المملكة، احنا ما كرهناش، احنا ما كرهناش والتشجيعات كاينة وميثاق الاستثمار الجديد اللي غيجي أمام هاذ الغرفة وكنتمنى باش الفريق ديالكم حتى هو يشجعو ويصوت عليه، غيمكن أيضا وكيتكلف بهاذ العدالة المجالية، وعندو شق اللي كيحاول يركز على هاذ العدالة المجالية، هذا هو الأول.

ثانيا، بعض المستثمرين عندهم بعض المرات كيبغيو يمشيو بعض المناطق أشنو هو الدور ديال الحكومة؟ هو نشجعهم يمشيو لمناطق أخرى بتحفيزات وأشنو هوما هاذ التحفيزات؟ التحفيزات ديال ميثاق الاستثمار، إن شاء الله، اللي غتصوتو عليه، وثانيا تحفيزات أخرى ديال البنية التحتية، ديال قيمة الأراضي والتحفيز ديال الكفاءات، والكفاءات المغربية معترف بها عالميا.

اليوم هاذ الصباح بمكناس دشنت واحد المصنع اللي مشغل 2200 كفاءة مغربية، المستثمر كيشتغل وعندو مصانع فـ 38 بلاد، وسولتو على معيار الجودة، أشنو هي الجودة ديال المنتوج اللي عندو في المغرب والجودة ديال الكفاءات اللي عندو في المغرب، الجودة رقم 1 عالميا لثلاث سنوات متتالية، عندو 16 مصنع في المغرب وتيشغل 18 ألف كفاءة، رقم 1 للسنة الثالثة المتتالية.

وفي الإحصاءات ديالنا بالنسبة للكفاءات هاذ المنظومات العالمية اللي تيستثمرو في المغرب، ملي تيبداو في حرفة جديدة خصهم 4 شهور و12 يوم باش يوصلو لمعدل الجودة العالمية ديال هاذ المستثمرين، وتقريبا 8 شهور باش يكونو في المرتبة الأولى أو الثانية أو الثالثة، هذه هي الكفاءة المغربية والكفاءة كاينة والمواكبة كاينة، المواكبة كاينة ديال العاملين وديال التقنيين، واليوم دخلنا في جيل جديد ديال المواكبة ديال الأطر، وسنينا اتفاقية مع وزارة التعليم العالي و(CGEM[6]) والفيدراليات ديال المشغلين باش نشتغلو معهم على هذه الكفاءات يكونو واجدين ومتواجدين باش يساهمو يوليو حتى هوما الأطر ديال هاد المستثمرين.

تشجيع المنتوج الوطني، الحمد لله نشتغل عليه منذ سنوات، واليوم آخر الإحصائيات 60% ديال المغاربة والحمد لله ولاو كيفضلو المنتوج الوطني بالجودة ديالو، وبالتكلفة ديالو على المنتوج المستورد، وهذا افتخار لنا مازال لينا الخدمة وغادي نشتغلو عليها، تتعرفو بأنه هذا انشغال يومي ليا باش (made in Morocco) والمنتوج "صنع في المغرب" و"أبدع في المغرب" أيضا باش نوصلو للمرحلة الأخرى يولي اليوم في صلب الاهتمامات ديال كل المغاربة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع موضوعه "عصرنة المقاولات الصغرى والمتوسطة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد خليد البرنيشي:

السيد الوزير،

نسائلكم عن عصرنة المقاولات الصغرى والمتوسطة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا على هذا السؤال.

كما كتعلمو، ميثاق الاستثمار الجديد اللي غادي يتقدم أمام هذه الغرفة عندو شق اللي كيركز عليه بالنسبة لتشجيع المقاولة الصغرى والمتوسطة، احنا عرفنا خلال هذه الفترة الأخيرة المقاولة الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة عانت من الأزمة وعرفنا وشفنا عدد من الإفلاسات في هذه المقاولات رغم كل التشجيعات اللي اعطاتها الدولة بالنسبة لهذه المقاولات وبالنسبة (credit oxygène) و(crédit relance) ... إلخ.

اليوم علاش تنشتغلو؟ تنشتغلو على تنزيل "ميثاق الاستثمار" بالنسبة لهذه المقاولات الصغرى والمتوسطة، عندنا النموذج اللي كنشتغلو به في قطاع الصناعة كاين عدة برامج، برنامج استثمار اللي كيدعم هاذ المقاولات في الاستثمارات ديالها إلى 30% من مبلغ الاستثمار وبقيمة إضافية ديال 5% ديال مجمل تكاليف الاستثمار، بقيمة مضافة ديال 5%، باش نحاولو نقلصو التفاوتات المجالية، وكنشتغلو

[6] **C**onfédération **G**énérale des **E**ntreprises du **M**aroc

أيضا على قيمة إضافية ديال 5% أيضا بالنسبة للاستثمارات وبالنسبة للمقاولات مقارنة مع المقاولين.

كاين برنامج آخر اللي هو برنامج "مواكبة"، كنعرفو هاذ المقاولات الصغرى والمتوسطة كيحتاجو مواكبة كانت تقنية، كانت إدارية إلى آخره، الدولة كتاخذ 80% إلى 90% من التكلفة، 80% بالنسبة للمقاولات المتوسطة، و90% بالنسبة للمقاولات الصغرى ديال التكلفة ديال المواكبة ديال هذا المقاولات الصغرى والمتوسطة صناعيا، وغادي نعمموها على كل المقاولات الصغرى المتوسطة، وكاين أيضا برنامج "نواة".

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خليد البرنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

بداية نشكركم، السيد الوزير، على التوضيحات التي تفضلتم بعرضها والتي تؤكد على المجهودات المبذولة في سبيل الرقي والتطور وحماية المقاولات الصغرى والمتوسطة، والتي تحظى بعناية من لدن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وتنفيذا لتوجيهاته المولوية، عملت البرامج الحكومية على جعلها من أولوياته.

إننا نسجل بارتياح البوادر الإيجابية والمحققة خلال السنة الأولى من الولاية الحكومية الحالية، والتي ننتظر منها المزيد.

نود هنا، السيد الوزير، أن ننوه بما حققه في هذا الشق لحد الآن من خلال تعديلات تشريعية وسن تدابير ضريبية وجبائية محفزة وتنفيذ المخططات الاستعجالية وتشجيع المبادرة المقاولاتية والعمل على تعزيز آليات لتسهيل الولوج إلى التمويل وتحيين المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية، عبر تخصيص نسبة 30% من المبلغ المتوقع للصفقات التي يعتزم طرحها برسم كل سنة مالية للمقاولات الوطنية المتوسطة والصغيرة، وإحداث المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة وإحداث صندوق دعم تمويل المبادرات المقاولاتية وإطلاق صندوق الضمان المركزي للمنتوجات الجديدة وسن تدابير جمركية لحماية المنتوجات المحلية، دون إغفال الالتزام الحكومي بضخ مبلغ 21 مليار درهم على مدى الولاية الحكومة الحالية، موجه إلى دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة والاستثمار الهيكلي وتحفيز الصادرات.

السيد الوزير،

إننا في النسيج المقاولاتي المغربي يتكون من حوالي 95% من المقاولات الصغرى والمتوسطة، وتشكل 92% منها رقم المعاملات في حدود 3 ديال الملايير درهم، وتعد المساهمة الرئيسية على مستوى التشغيل بنسبة 74 %من المصرحين بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتساهم بـ 38% من القيمة المضافة ورقم المعاملات الموجهة للتصدير تشكل 26%، وبالتالي فهي المحرك الرئيسي لكل الأوراش، وتلعب دورا حيويا على مستوى النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل وتعزيز التماسك الاجتماعي وتنوع المجالات لاشتغالها بين القطاع السياحي والفلاحي والصيد البحري واللوجيستيكي والطاقة والصناعة والبناء.

السيد الوزير،

يبقى الرهان على المقاولات الصغرى والمتوسطة كقاطرة لهيكلة القطاع غير المهيكل وتحوله من نظام "المقاول الذاتي" إلى المنظومة المقاولة وأيضا لتحفيز التصنيع المحلي والتقليص من شبكة الواردات وتأمين السيادة الوطنية وخصوصا في المجال الصحي والغذائي والإسهام في تطوير الصناعة والإقلاع الاقتصادي، مما يقتضي إرادة بين المتدخلين العموميين والقطاع الخاص وخصوصا القطاع البنكي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، واش باقي شي حاجة (Régie)؟

باقي دقيقة السيد الوزير، باقي الخير والبركة، تفضل.. مرحبا.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا للسيد المستشار على التعقيب.

بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة فالمجال الصناعي وفبنك المشاريع، إلى اخذينا من 1200 مشروع، 1219 مشروع بالضبط، عندنا 990 اللي هي مقاولة صغرى ومتوسطة، ومن هاذوك 270 ألف منصب شغل اللي احنا كنشتغلو عليها باش نزلوها على أرض الواقع، 200 ألف جاية من مقاولة صغرى ومتوسطة، يعني هذا هو القلب ديال السياسة الصناعية وديال بنك المشاريع، جاي من المقاولة الصغرى والمتوسطة، واحنا كنعرفو الأهمية ديالها وكنشتغلو عليها يوميا، اللي غتمكنا من استبدال الواردات بالنسبة لهاذ بنك المشاريع بـ 68.6 مليار ديال الدرهم، زيادة وإضافة على ذلك بالنسبة للصادرات 73 مليار ديال الدرهم إضافية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس موضوعه "مراجعة النظام الأساسي للغرف

المهنية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

ينص الفصل الثامن من الدستور على أنه "تساهم المنظمات النقابية للأجراء وللغرف المهنية والمنظمات المهنية للمشغلين في الدفاع عن الحقوق والمصالح الاجتماعية والاقتصادية للفئات التي تمثلها وفي النهوض بها".

سؤالنا اليوم، السيد الوزير، ما هو تصور الوزارة حول مراجعة النظام الأساسي للغرف حتى تكون أكثر فاعلية وحتى تطلع بأدوارها الدستورية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا، السيد المستشار، على هاذ السؤال الهام.

هاذ السؤال أيضا الغرف كتعرفو بأنها مؤسسات دستورية، وأيضا عندنا البرنامج ديال التنزيل والتحيين الدور ديال الغرف جا بعد الاتفاق اللي توقع في يوم 2 أبريل 2014 أمام صاحب الجلالة نصره الله.

كاين فيه الورش المؤسساتي اللي تنهضرو عليه، اللي هو تحيين الترسانة القانونية باش تمكن هاذ الغرف باش تلعب الدور ديالها، والورش العملي باش نعطيوها الإمكانيات باش تلعب هاذ الأدوار.

عدد ديال الأشواط وعدد ديال التحسينات وعدد ديال القوانين والمراسيم نزلو، واللي حسنو الأداء ديال الغرف، اليوم الغرف ديال اليوم ما شي هوما الغرف ديال هاذي 8 سنين.

أيضا، بالنسبة للتمثيلية كانت خطوة اللي هي ما عندهاش علاقة غير بالمنتسبين ديال الغرف، عندها علاقة أيضا بالناس اللي تيشغلو هاذ المنتسبين ديال الغرف بالنسبة للتمثيلية، كاين تحسينات واقتراحات اللي تنشتغلو عليها اليوم مع الغرف والاقتراحات اللي تنشتغلو عليها مع وزارة الداخلية، باش نحسنو هاذ التمثيلية والأداء ديال الغرف.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الوزير،

إن الممارسة أثبتت أنه من الواجب إرساء منظور جديد يجعل من الغرف المهنية رافعة حقيقية للاستثمار المنتج ويؤهلها للقيام بدورها الاقتصادي في تحفيز الاستثمار، وذلك من خلال:

- ✓ أولا، تحسين التمثيلية داخل هذه المؤسسات، بما يتماشى والقوى الاقتصادية لكل صنف، من خلال تعديل مرسوم المراجعة الاستثنائية للوائح الانتخابية، وكذا تعديل مدونة الانتخابات في شقها المتعلق بغرف التجارة والصناعة والخدمات؛
- ✓ ثانيا، إحداث ملحقات إدارية بمقتضى مرسوم لتمكين هذه الأخيرة من معالجة المشاكل الترابية لكل إقليم على حدة، باعتبار أن لكل إقليم خصوصياته؛
- ✓ إحداث ميزانيات ملحقة لهذه الوحدات حتى تمارس مهامها على أحسن وجه.

السيد الوزير،

اليوم، نحن بحاجة إلى تنزيل عملي لمضامين مشروع إصلاح حقيقي للغرف المهنية، بما يمكنها من أداء أدوارها الأساسية، وذلك بما يتماشى ومقتضيات الاتفاقية الإطار الموقعة تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بتاريخ 2 أبريل 2014 بالدار البيضاء، بين الحكومة وجامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات، والتي ارتكزت على محورين أساسيين هما:

- المحور الأول المتعلق بتحسين الإطار القانوني والتنظيمي لغرف التجارة والصناعة والخدمات؛

- المحور الثاني المتعلق بتحديد الآليات الضرورية لتفعيل مخططات تنمية الغرف وجامعاتها.

السيد الوزير،

نحن اليوم في حاجة ماسة أكثر مما مضى إلى تعزيز أدوار الغرف المهنية، بغية تحسين تموقعها ودعمها من أجل القيام بمهامها على أحسن وجه، خاصة في إنعاش وتنمية الاقتصاد المحلي والوطني وكذا المساهمة في إنعاش التشغيل، إلا أن أدوارها الاستشارية والتمثيلية المنصوص عليها في القانون لا يمكنها كمؤسسات عمومية مستقلة من أن تكون أكثر فاعلية، كما لا يمنحها مكانتها الحقيقية كشريك أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الجهوي

والمحلي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

تنشكركم السيد المستشار على هاذ التعقيب، وأنا متفق معك على أن الغرف المهنية أنها تلعب دورا أكبر في التنمية الاقتصادية، وكاين إصلاحات اللي خصها تدار في قانون الانتخابات، مدونة الانتخابات، توقعو بعض الاتفاقيات في 2014 وقع تعديل أولي، وكاين تعديلات واقتراحات اللي تنشتغلو عليها مع جمعيات الغرف مع وزارة الداخلية، إن شاء الله، باش نحسنو التمثيلية بالنسبة للغرف.

بالنسبة للملحقات، وقع أولا احنا جينا بالتقسيم الجهوي الجديد وتقرر بأن كل غرفة غادي تكون غرفة جهوية، وخلينا الغرف الإقليمية اللي كانو محدثة قبل، هاذ الهيكلة الأولى كملت، كملت الرؤية، واليوم تنشتغلو على هيكلة ثانية باش نشوفو التمثيلية الإقليمية الأحسن والأفضل اللي يمكن لها تواكب المستثمرين، تواكب المستفيدين والمنتسبين ديال هاذ الغرف.

بالنسبة للمشاريع، كل غرفة على حدة اليوم عندها مشاريع استثمارية اللي كتواكبها الوزارة وكتصادق عليها وكتمكن.. أوغتمكنها باش تقوي الفعالية ديالها على النسيج الاقتصادي ديال الجهة ديالها، وغتمكنها أيضا باش تقوي الاستقلالية المالية والمداخيل المالية ديالها اللي غتقويها وغتجعلها تواكب مشاريع أخرى، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السادس موضوعه "تشجيع الاستثمار في المناطق القروية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيدمحمد بودس:

السيد الوزير،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي ستتخذها الوزارة من أجل توفير الظروف الملائمة لتشجيع الاستثمار الصناعي في المناطق القروية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا للسيد المستشار على هاذ السؤال اللي هو سؤال هام وسؤال وهام جدا.

بالنسبة للمناطق القروية، أولا الآن واليوم 80 إلى 85% ديال الاستثمارات الصناعية في مناطق قروية، حيث المناطق الصناعية أصلا ما يمكن لها تنجز غير في مناطق قروية، شكون اللي كان تيعرف كزناية؟ شكون كان يعرف ملوسة؟ وشكون اللي كان تيعرف عين الجوهرة؟ وشكون اللي كان تيعرف عين شكاك؟ ...إلخ.

متفق معك بأن هاذ المناطق في جوار مدن كبيرة أو متوسطة وهاذ السؤال اللي وجهتي ليا سؤال اللي ما عندو علاقة بهاذ المناطق هاذي، ولكن لازم التأكيد أن معظم الاستثمارات الصناعية كيمشيو للمناطق القروية.

ثانيا، بالنسبة للاستثمارات في مجال قروي محض، هاذ الاستثمارات كنشتغلو عليها في بنك المشاريع، عندنا تقريبا من 370 بطاقة تقريبا، 80 بطاقة اللي موجهة للاستثمارات اللي يمكن لها تمشي للمناطق القروية، كالاستثمارات في الصناعة الغذائية اللي هضرنا عليها قبايلة و1219 مشروع 26% منها استثمارات في مجال الصناعة الغذائية.

كاين أيضا الاقتصاد التضامني اللي احنا تركزو عليه وكاين دعم قوي بالنسبة لكل المشاريع الصناعية اللي عندها علاقة بالاقتصاد التضامني، وصلنا في بعض المشاريع إلى 100% ديال الدعم، وجمعنا باش نديرو مصانع باش نواكبو التعاونيات باش تحسن الوضعية ديال المنخرطين ديالها.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، تفضل للتعقيب.

المستشار السيد محمد بودس:

لابد أن ننوه بالعمل الكبير الذي قامت به الدولة لتنمية العالم القروي، لاسيما في مجال الكهربة والولوج للماء وفك العزلة وإقامة التجهيزات الأساسية وتحسين القيمة المضافة الفلاحية، سيما في إطار مخططي "المغرب الأخضر" و"الجيل الأخضر"، غير أن تأثير برامج ومشاريع تنمية الوسط القروي تظل دون مستوى انتظارات الساكنة وحاجياتها في بنية تحتية صناعية خاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة.

فمن أجل استقرار الساكنة، أي ساكنة العالم القروي، وسعيا نحو النهوض بهم، فإن ذلك يستدعي خلق فرصا اقتصادية ضمن قطاعات واعدة لضمان توفير دخل كاف يعزز القدرة الشرائية للساكنة، بحيث

لا ينبغي أن تقتصر هذه الدينامية على الفلاحة لوحدها، لأنه مع التحولات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي باتت تميز العالم القروي، فقد أصبح من الأجدى تعزيز تطوير التنسيق مع قطاعات أخرى مولدة للثروة ولفرص الشغل، كما هو الشأن بالنسبة للصيد البحري والسياحة القروية والصناعة التقليدية وخلق أسواق نموذجية تعنى بالمنتوجات المجالية والتي ستعطي دينامية جديدة إضافة لمواد البناء ودورها الهام في تحريك الدورة الاقتصادية المجالية.

ومن أجل تحقيق تنمية مستدامة، يتطلب أيضا رفع مجموعة من التحديات تتعلق بالعقار الفلاحي والمساطر المتبعة التي أصبحت تطرح إشكالات كبيرة تعوق نماء وتسويق المنتوجات ومعالجة القصور الحاصل على مستوى تحويلها، وتتطلب إحداث وحدات الصناعة الفلاحية والاستهلاكية والتي لا تشكل اليوم سوى 24% من مجموع النسيج الصناعي المغربي، وبالتالي لازالت ضعيفة.

السيد الوزير،

تشكل الأسواق الأسبوعية حاليا أحد الركائز الأساسية في الدينامية الاقتصادية للجماعات القروية، لذلك فإن إعادة تأهيلها وتثمينها وتثمين وظائفها الاقتصادية والتجارية، بشراكة مع وزارة الداخلية والفلاحة ضرورية، لأنه من شأن ذلك تعزيز موقعها كرافعة أساسية للنهوض بالتنمية الترابية وضمان استقرار الساكنة المحلية، بحيث لازال هذا القطاع يواجه جملة من الصعوبات من قبيل ضعف سلسلة التحويل وتوضيب المنتجات المجالية، والتي تتجلى في إعادة تأهيل الفضاءات الدائمة المخصصة لتثمين وتسويق هذه المنتجات في الأسواق، حيث أصبح من الضروري فتح مناطق استقبال جديدة لاحتضان أنشطة فلاحية واقتصادية وصناعية وسياحية وخدماتية متكاملة، ستمكن - لامحالة - من استقطاب استثمارات مهمة للعالم القروي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

أشكركم، السيد المستشار، على هذا التعقيب، وأنا متفق معكم 100% بالأخص في هذه الفترة هذه ديال ندرة المياه اللي كيعاني فيها العالم القروي من عدد ديال الخصاص وعدد ديال المشاكل، وخصنا ننوعو المداخيل في العالم القروي وخصنا نوعو أيضا الدوريات التجارية وما نبقاوش نركزو غير على الفلاحة، نبقاو نركزو على السياحة والصناعة وعلى الصناعة التقليدية... إلخ، وهذا هو الهدف اللي كنشتغلو عليه.

بالنسبة للأسواق، متفق معك 100% أن برنامج إعادة تأهيل الأسواق وكنشتغلو مع الجهات ومع الأقاليم على الأولويات حيث ما يمكن لناش نديرو كلشي دقة واحدة وتنعرفو الأهمية ديال هذه الأسواق بالنسبة للعالم القروي، وكنشتغلو على إعادة التأهيل بجدولة زمنية مع كل جهة باش نقومو بهذا المشروع الضخم اللي هو كيمس كل الأقاليم وتقريبا كل الجماعات ديال البلاد وتنشتغلو عليها وكنبرمجو الآن مع الجهات الأولويات..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السابع موضوعه "منصة رقمنة قطاع التجارة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد زيدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم، السيد الوزير، عن مختلف التدابير والإجراءات المصاحبة لهذا الورش (Marocaine Tech) الذي تعتزم الوزارة اعتمادها في أفق رقمنة قطاع التجارة لمواكبة حاملي المشاريع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا، السيد المستشار، على هذا السؤال.

بدينا فيه (Moroccan Retail Tech Builder) بدا، هي حاضنة من أجل تطوير التكنولوجيات من أجل تجارة تكنولوجية وطنية، وهذه الحاضنة بدأت بـ 14 مشروع في الفوج الأول، واليوم غادي تشتغل على 20 مشروع إضافي، (Retail Tech)غياب المنظومة ديال تقنيات التجارة في المغرب بتكنولوجيات مغربية.

اليوم التجار 50.000 تاجر بدأ كيشتغل بالكارني الإلكتروني، ماشي بصفة نهائية أو بصفة يومية، ولكن جرب هذا الكارني الإلكتروني اللي غادي يوقع به تحول كبير بالنسبة للأداءات وبالنسبة للتاجر حتى هو وبالنسبة حتى للمواطن باش يكون توافق على أشنو تعطى ليه وأشنو هو عندو بالنسبة لهاذ التاجر.

كاين تحول كبير، كاين شركات وشركة وحدة اليوم اللي تتشتغل في (Retail Tech) بالمغرب، اللي رفعت 100 مليون دولار ديال رأسمال بالنسبة للمساهمين باش يساندوها باش تطور، اللي بدات تتقتني الشركات في إفريقيا، واحنا تنفتخرو بهاذ المجال ديال التكنولوجيا

بالنسبة للتجارة اللي عندو تطور كبير واللي غيكون عندو انعكاس مباشر على تنويع المداخيل ديال التجار وعلى رقمنة التجارة في المغرب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار في إطار التعقيب.

تفضل.

المستشار السيد محمد زيدوح:

شكرا السيد الوزير.

حقيقة، احنا هاذ حاضنات المقاولات الناشئة هاذي مبادرة التي هي أولا من أول حاضنات المقاولات الناشئة بالمغرب، خاصة برقمنة التجارة لتمكين التجار من تحديث أنشطتهم وخلق قيمة مضافة، وذلك لإنعاش التجارة التي يجعل من الرقمنة أحد الرافعات الكبرى لتحسين القدرة التنافسية، ولذلك التحول الرقمي لكافة القطاعات الاقتصادية الرئيسية أصبح اليوم حقيقة ملحة، السيد الوزير، وملموسة وبفضل التكنولوجيات الرقمية وتطور الأفكار والمؤهلات في هاذ المجال، يسائلنا جميعا بشأن ضرورة الاحتضان ومواكبة وتسريع المقاولات الناشئة وحاملي المشاريع الواعدة لأنه:

- أولا، هي تتكون منتجة لأنها تتخلق واحد المناصب ديال الشغل؛

- ثانيا، تتخلق واحد الحيوية اقتصادية؛

- ثالثا، تتكون كذلك مردودية حتى على مالية الدولة.

ولذلك، لتحقيق مهمتها هاذ الحاضنات، فحاضنات المقاولات الناشئة لابد أن تعمم في جميع القطاعات الاقتصادية والتجارية، والتي سيساهم - لا محالة - في عصرنة القطاع الاقتصادي.

وأهمية الاحتضان هو خلق مشروع متكامل وجعله منتجا، لذلك فإن استهداف المشاريع أساسي لابد أن يتم بشراكة مع القطاع الحر والخاص والعام والخبراء حتى يكون الاستهداف منتجا وفعالا.

وفي الأخير، بقدر ما نسجل، السيد الوزير، بكل ارتياح وفخر ما تقوم به وزارتكم من عمل استباقي من أجل تطوير وعصرنة هاذ القطاع، بقدر ما نؤاخذكم عن ضعف التواصل للوصول المعلومة لمن يهمهم الأمر، كما أننا نسجل البطء ديال التنزيل لهذه الرقمنة في جميع القطاعات العمومية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا، السيد المستشار، على هذا التعقيب.

أشنو هو الهدف بالنسبة لينا؟ أشنو هو الالتزام؟ الالتزام هو أننا نحسنو الوضعية ديال التاجر أولا، تتعرفو الدور اللي تيلعبو التاجر في بلادنا، هذا هو الالتزام، وكيفاش الرقمنة غتحسن الوضعية ديال التاجر؟ هذا هو اللي تنقلبو عليه بالنسبة للحاضنات، يعني برنامج يستهدف تحسين وضعية ديال التاجر بتكنولوجيات مغربية وهاذ الحاضنات فيها الشركاء ديال القطاع الخاص، ديال القطاع العام وديال القطاع الأكاديمي أيضا، تنشتغلو كمجموعة باش نواكبو.. وفيها أيضا شركات رائدة في التوزيع باش ندخلوهم في هاذ الشبكات ويساندو التجار عبر هاذ المنصات الرقمية، كالشركات الضخمة اللي عندنا والموزعين الكبار، يعني هاذي منظومة متكاملة برؤية عندها هدف أساسي هو أولا تنويع وتقوية المداخيل ديال التاجر الصغير، وثانيا العمل على أداء هاذ التنويع وهاذ التقوية ديال المداخيل عبر تكنولوجية مغربية محضة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثامن موضوعه "ارتفاع واجب الاشتراك للاستفادة من خدمات الشباك الوطني الوحيد لتبسيط مساطر التجارة الخارجية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد كمال آيت ميك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تم إحداث الشباك الوطني الوحيد (Portnet) لتبسيط مساطر التجارة الخارجية وتحسين مناخ الأعمال ببلادنا وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، إلا أنه في الآونة الأخيرة تم الرفع من قيمة التسعيرة الجديدة للخدمات التي يتيحها هذا الشباك، لذا نسائلكم، السيد الوزير:

ما هي أسباب هذا الارتفاع في مبلغ الاشتراك السنوي وعن وقعها على الفاعلين الاقتصاديين والاقتصاد الوطني العمومي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا على هاذ السؤال اللي هو سؤال مهم، ويمكن كاين مغالطة وعدم تواصل بالنسبة لـ (Portnet) وبالنسبة للوزارة على هاذ التحيين

ديال الأسعار ديال (Portnet).

الارتفاع كاين، ولكن بالنسبة للمستوردين الكبار، بحيث أن المعيار أشنو هو؟ المداخيل ديال (Portnet) رغم الارتفاع ديال الاستيراد هاذ السنة تقلصات بـ 20%، يعني الصغار ولاو تيخلصو أقل والكبار ولاو تيخلصو أكثر وهاذي هي العدالة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد كمال آيت ميك:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

أولا نشكركم على العمل الممتاز اللي تديرو والأجوبة ديالكم والتلقائية، وهذا الشكر ديال فريق التجمع الوطني للأحرار.

الشباك الوطني الوحيد جاء لتبسيط مساطر التجارة الخارجية وجاء لتبسيط المساطر الإدارية والإجرائية لكنه لم ينجح، لن ينجح في أداء وظيفته إذا لم نعمل على تحسين السلسلة اللوجيستيكية، الرفع من جودة الخدمات المقدمة على مستوى الموانئ الوطنية، الاشتغال على تحسين جودة البنيات التحتية المينائية باستثمار موقع المغرب كملتقى الطرق البحرية لتطوير هذه البنيات وجعلها تستجيب للمعايير الدولية.

بالرغم من ذلك، فقد ساهم الشباك الوطني منذ إحداثه في إنجاز عدد كبير من المشاريع وعلى رأسها مشروع رقمنة نظام مراقبة المنتوجات الخاص بالمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، في انتظار أن تعمم هذه التجربة على باقي الموانئ والمطارات، فإننا نطالب بضرورة إعادة النظر في التعريفة.

إن الفاعلين في القطاع الصناعي والتجاري يساهمون في توحيد الجهود للقيام بأدوار استراتيجية:

- الرفع من جودة العرض المغربي؛
- تقديم حلول مبتكرة تحترم معايير الجودة العالمية؛
- الانخراط في شبكة التأثير الاقتصادي وتثمين المنتجات المحلية.

إذن رهانات نشتغل عليها كرجال أعمال ولكن لا يمكن تحقيقها دون تفعيل شامل للتدابير التي جاء بها الشباك الوحيد للتجارة الخارجية.

وفي الأخير، نؤكد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار على ضرورة خفض التسعيرة واعتماد تسعيرة جديدة للخدمات التي تتيحها هذا الشباك بناء على وضعية الفاعلين الاقتصاديين وحاجياتهم مع وضع نموذج أكثر ملاءمة لجميع الفئات العاملة في القطاع للتوصل لتسعيرة عادلة وملائمة وتنافسية، مع الأخذ بعين الاعتبار التوازن، خصوصا أن هاذ الارتفاع في مبلغ الاشتراك السنوي لـ (Portnet)، كان له وقع سلبي على الفاعلين الاقتصاديين والاقتصاد الوطني عموما.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، الرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا على هاذ التعقيب.

وأؤكد أنه لن يكون ارتفاع بل تخفيض بـ 20% وغنزيد ندقق، المستورد كان كيخلص باش ينخرط في (Portnet) 3600 درهم كيفما كان الحجم ديالو وعدد الاستيراد ديالو، اليوم الانخراط 500 درهم، كل استيراد 500 درهم، اللي تيدير 3 فالعام كيخلص 1600 درهم، اللي كيدير 10 فالعام 2650 درهم، يعني 80% ديال المستوردين كيخلصو أقل، و20% اللي كيجيب 100 استيراد وكيستعملو 100 مرة ولا 150 مرة (Portnet) ما يمكن لوش يخلص بحال اللي تيستعملو مرة أو لا جوج، ما يمكنش، ماشي نفس الخدمة.

أؤكد كاين انخفاض ديال 20% ديال المداخيل ديال (Portnet)، يعني التسعيرة هبطت بـ 20% بالنسبة لجل المستوردين، اللي تيستورد أقل، اللي عنده أقل عملية عندو عملية، جوج، ثلاثة، ما يمكن لوش يخلص بحال اللي عنده 200، وهذا عادل ومنطقي وكاين تخفيض، يعني تشجيع ديال الفاعلين الاقتصاديين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وطبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بطلب تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 25 أكتوبر 2022، تقدمت به مجموعة العدالة الاجتماعية حول موضوع "السير العادي للقطاع التعاضدي وخاصة تعاضدية البريد"، وقد أحيل إلى الحكومة داخل الأجل المحدد، والتي عبرت عن استعدادها للتجاوب مع هذا الطلب.

لذا، وعليه أعطي الكلمة لممثل مجموعة العدالة الاجتماعية في حدود دقيقتين.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تنظن بأننا متفقين اليوم على أن الرهان الأساسي في بلادنا بعد الوحدة الترابية هو الرهان ديال الدولة الاجتماعية، والدولة الاجتماعية ما يمكنش نتكلمو عليها إلى ما عندنا تعاضديات قوية منتخبة أجهزتها بطريقة ديمقراطية، شفافة، نزيهة.

الانتخابات ديال التعاضدية ديال البريد وديال المواصلات عرفت مجموعة من الخروقات، وهاذ الشي غادي تكونو انتوما، السيد الوزير، وقفتو عليه.

يكفي فقط أن نرجع للقانون المنظم، اللي هو أمامي الآن، هاذ القانون وضعه المجلس الإداري ديال هاذ التعاضدية، رئيس المجلس الإداري هو الناهي الآمر، هو الذي يعين هذه اللجنة ديال الإشراف والتتبع ديال العمليات الانتخابية، ويعين من ضمن الأعضاء الذين يعملون تحت إمرته ومسؤوليته، الذي يملك سلطة التعيين يملك سلطة العزل، هو يعين كذلك جميع الأجهزة، ويعين تاريخ الانتخاب والوقت ديالو وتاريخ الفرز ويعين كذلك النتائج ويتوصل بالنتائج ويتوصل بالمحاضر وله الحق في إتلاف المحاضر داخل أجل 30 يوما من تاريخ الإعلان عن..

يعني أن هاذ الرجل الذي يملك كل هاذ الصلاحيات، هو اللي تيختار النمط ديال الاقتراع، والإشكال هو هاذ النمط ديال الاقتراع ديال التصويت عن طريق المراسلة، أنا ما فهمتش هاذ التصويت عن طريق المراسلة، زعما واش ما عندناش الإمكانيات؟

أنا هنا بغيت نساءلكم، السيد الوزير، عن مفهوم اليوم السلطة الحكومية المكلفة بالوصاية أو الوصية على القطاع؟ واش ما حانش الوقت أن يوضع نظام قانوني يحدد طريقة الانتخاب؟ لأنه.. وإلا راه هاذ الشي طبيعي أنه اللي في هاذ المسؤولية وفي هاذ المؤسسة هاذي أنه ينتخب في 2015 وقبل 2015 وسيستمر إلى ما لا نهاية، خصوصا أنه يملك كل الصلاحيات وكل السلط إلى أن يصل ذلك المقعد أو لا تلك المسؤولية.

ولذلك نسائلكم، السيد الوزير، عن مدى تدخلكم وعن صلاحيتكم في التدخل لوضع، ما شي غير في هاذ التعاضدية في جميع التعاضديات، لأنه للأسف تتم العملية الانتخابية بهاذ الطريقة، اللي هي طريقة غير سليمة، وما يمكنش تحمي الحقوق ديال المنخرطين وديال هاذ الجمعيات اللي هي تعاضديات، في الحق هي جمعيات ولكن فيها المال العام وفيها المال ديال الدولة وديال المنخرطين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، شكرا.

الكلمة للحكومة في حدود دقيقتين.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

أنا ما غاديش نأخذ أكثر من 30 ثانية.

أولا، هاذ التعاضدية عندها استقلال مالي وأيضا تتمتع بالشخصية المعنوية، وهاذ النظام الأساسي ديال هاذ التعاضدية المنتسبين ديالها والمنخرطين ديالها هوما اللي وضعوه، وهوما اللي اعطاو هاذ القدرة للرئيس، وأنا إيه؟

ثانيا، كاين مشكل اللي هو في القضاء اليوم بالنسبة لهاذ التعاضدية وما عندي ما نقول بالنسبة للمشكل، حيث الملف في القضاء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة.

شكرا لكم جميعا.

ورفعت الجلسة.

الملحق:

تعقيب المستشار السيد خالد السطي على جواب السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، سلم مكتوبا لرئاسة الجلسة:

الحمد لله وحده.

والصلاة والسلام على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمةباسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة الأسبوعية في موضوع "حصيلة تعميم الإدارة الإلكترونية بالقطاعات العمومية والجماعات الترابية"، وهو الموضوع الذي يكتسي أهمية كبيرة بالنظر إلى انخراط بلادنا منذ نهاية التسعينات في ورش الرقمنة من خلال مجموعة من

البرامج والمخططات.

فرقمنة الإدارة تعد اليوم سمة أساسية من سمات الإدارة العصرية وأحد أهم مقومات التدبير العمومي الحديث ورافعة أساسية للتنمية. ولذلك، فإن ورش الرقمنة مرتبط اليوم بشكل أساسي بمدى وعي الفاعل العمومي بأهمية هذا الورش. فقد كسبت بلادنا هذا الرهان خلال فترة الجائحة، حيث أصبح بإمكاننا تتبع عملية التلقيح عبر هواتفنا الذكية، مما يطرح أكثر من علامة استفهام حول استمرار أغلب المرافق العمومية في فرض التنقل إلى الإدارة من أجل الحصول على بعض الوثائق.

1.حصيلة رقمنة الخدمات العمومية

أورد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريره الأخير الصادر في مارس 2022: "نحو تحول رقمي مسؤول ومدمج"، بناء على البحث الميداني الذي أنجزته وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية من أن "أقلّ من رُبْع الخدمات لمقدَّمَة (23%) فحسْب قد نُزِع عنها الطابع المادي. ويتسبّب هذا البُطْء الذي تعرفه وتيرة التحوّل الرّقمي المَغْرِبي في ضياع 50 ساعة في المتوسّط سنويّا لكلّ مواطن، في 200 ساعة سنويّا لكلّ مقاولة (حسب مذكرة التوجهات العامة للتنمية الرقمية للمغرب في أفق 2025)". ودعا المجلس إلى "تحْديث الخدمات الإدارية عنْ طريقِ رقْمنةِ مختلف المساطر الإدارية، وذلك في غضون ثلاث سنوات".

ومن جهة أخرى، نص القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، على أن على الإدارات أن تقوم برقمنة المساطر والإجراءات المتعلقة بمعالجة وتسليم القرارات الإدارية التي تدخل في مجال اختصاصها وتلك المتعلقة بأداء المصاريف الإدارية ذات الصلة، وذلك في أجل أقصاه خمس (5) سنوات ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ (سينتهي هذا الأجل في شتنبر 2025).

2. مآل مسودة مشروع القانون رقم 41.19 المتعلق بالإدارة الرقمية:

تم إعداد مسودة مشروع القانون رقم 41.19 المتعلق بالإدارة الرقمية، وأحيل على الأمانة العامة للحكومة في شهر دجنبر 2020، وهو المشروع الذي يروم إرساء القواعد والضوابط الأساسية للتحول الرقمي للخدمات الإدارية وسد الفراغ القانوني الذي تعانيه التعاملات الرقمية بين الإدارة والمرتفقين من جهة، وبين الإدارات فيما بينها من جهة أخرى. غير أن هذه المسودة لم تعرف بعد طريقها إلى الوجود.

3. استمرار الفجوة الرقمية التي تحد من فعالية الإدارة الإلكترونية:

إن استمرار الفجوة الرقمية يحد من فعالية الإدارة الإلكترونية، فاستمرار ارتفاع تكلفة الإنترنت الثابت عالي الصبيب (شبكة الألياف البصرية/ fibre optique)، وضعف تغطية شبكة الأنترنت المحمول في عدة مناطق بالمغرب (المناطق النائية)، يحدان من ولوجية الخدمات الرقمية، رغم أن المواطنين يتوفرون على ما يناهز 52 مليون جهاز هاتف محمول (حسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات في آخر شتنبر 2021).

4. توقف إحداث المقاولات بطريقة إلكترونية على نصوص تنظيمية لم تصدر بعد:

لقد قدم السيد وزير الصناعة والتجارة للمجلس الحكومي المنعقد يوم 3 مارس 2022 مشروع المرسوم رقم 2.22.92 بتحديد كيفيات وإجراءات إحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها، تفعيلا للقانون 88.17 المتعلق بإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها، غير أنه تقرر، بعد مناقشته في المجلس الحكومي، تأجيل البت فيه إلى اجتماع لاحق، وإلى يومنا هذا لم يصدر هذا المرسوم رغم أهميته في تبسيط مساطر إنشاء المقاولة.

5. خدمة الإشهاد على صحة الوثائق:

صادق مجلس الحكومة خلال اجتماعه المنعقد يوم 19 ماي 2022 على مشروع المرسوم 2.22.47 بتحديد كيفيات الإشهاد على صحة الإمضاء من قبل الجماعات والمقاطعات. ويتوخى تحسين تقديم خدمة الإشهاد على صحة الإمضاء حيث سيتم التوجه بصفة تدريجية وطبقا لأحكام المادة 25 من القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية إلى اعتماد طرق المعالجة والتدبير الإلكترونيين لعملية الإشهاد على صحة الإمضاء وكذا مسك السجلات المرتبطة بهذه الخدمة بطريقة إلكترونية.

كما صادق أيضا على مشروع المرسوم 2.22.48 المتعلق بتحديد كيفيات الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها بهدف المساهمة في تعزيز مسلسل تحديث الإدارة العمومية وتبسيط المساطر ورقمنتها، بإعمال مساطر التدبير اللامادي في مجال مطابقة نسخ الوثائق لأصولها ورقمنتها، بالإضافة إلى ملاءمةهذه الخدمة مع تطورات المرفق العام وتحديث مجاله وتحسين خدماته، وذلك ربحا للوقت وتوخيا للجودة والنجاعة.

لكن، لم يتم إلى حدود اليوم نشر هذين المرسومين في الجريدة الرسمية رغم مرور أكثر من خمسة (5) أشهر على المصادقة عليهما.

وفي الختام، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، ومن أجل مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي عرفها المجتمع، ندعو إلى ضرورة:

- التسريع بوضع برنامج محدد المدة من أجل تدارك التأخر المسجل على مستوى رقمنة الخدمات العمومية وإشراك الجماعات الترابية في مجال تطوير الخدمات الرقمية، مع العمل على إدماجها في صلب الاستراتيجيات الرقمية الوطنية؛

- التسريع بتوفير بنية تحتية رقمية متقدمة تستجيب للمعايير الدولية للحد من الفجوة الرقمية، وتعزيز الأمن السيبيراني بالشكل الذي يضمن الثقة في الخدمات الرقمية؛

- تحيين الإطار القانوني المتعلق بالإدارة الإلكترونية من خلال التسريع بإخراج القانون رقم 41.19 المتعلق بالإدارة الرقمية، وإخراج المرسوم المتعلق بتحديد كيفيات الإشهاد على صحة الإمضاء من قبل الجماعات والمقاطعات والمرسوم المتعلق بتحديد كيفيات الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها؛

- تكوين وتأهيل الموظفين من أجل مواكبة ورش الرقمنة، وتحسيس المرتفقين بأهمية الولوج الخدمة العمومية الإلكترونية؛

- تقنين العمل عن بعد وتطويره من أجل مواكبة التحولات؛

- العمل على تحسين تصنيف المغرب في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

محضر الجلسة رقم062

التاريخ:الثلاثاء28ربيع الأول1444هـ (25 أكتوبر 2022م).

الرئاسة:المستشار السيد المهدي عتمون، الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وثمان دقائق، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثمانية والأربعين مساء.

جدول الأعمال:الدراسة والتصويت على:

1. مشروع القانون- إطار رقم 06.22 يتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية (مودع بالأسبقية من لدن السيد رئيس الحكومة)؛

2. مشروع قانون رقم 21.84 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية (محال على مجلس المستشارين من مجلس النواب)؛

3. مشروع قانون رقم 21.85 بتغيير وتتميم القانون رقم 52.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية البحرية (محال على مجلس المستشارين من مجلس النواب).

المستشار السيد المهدي عتمون، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على:

1. مشروع القانون- إطار رقم 06.22 يتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية والمودع بالأسبقية من لدن السيد رئيس الحكومة؛

2. مشروع قانون رقم 21.84 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

3. مشروع قانون رقم 21.85 بتغيير وتتميم القانون رقم 52.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية البحرية، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

وقبل الشروع في مناقشة مشاريع القوانين المدرجة في جدول الأعمال، أود أن أتقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل إلى كل من رئيس وأعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وكذلك رئيس وأعضاء لجنة القطاعات الإنتاجية وإلى السيد وزير الصحة والحماية والاجتماعية وإلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات على المجهودات التي بذلوها في سبيل الدراسة المعمقة لمشاريع القوانين المسجلة في جدول أعمال هذه الجلسة.

على بركة الله، نستهل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع القانون-إطار رقم 06.22 يتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد خالد آيت طالب وزير الصحة والحماية الإجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

باسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أقدم بين أيديكم مشروع القانون-إطار رقم 06.22 يتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، والذي حظي بالمصادقة عليه بالأغلبية من قبل لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلسكم الموقر في الاجتماع المنعقد يوم الثلاثاء 11 أكتوبر 2022.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن هذا المشروع قانون الإطار 06.22 هو مشروع ملكي بامتياز، يسطر الأهداف الأساسية لإصلاح المنظومة الصحية الوطنية وإعادة هيكلتها، وهو تنزيل كذلك للتوجيهات الملكية السامية الداعية إلى إعادة النظر بشكل جذري في المنظومة الصحية.

كما يعتبر تجسيدا لما نص عليه القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية من ضرورة إصلاح المنظومة الصحية الوطنية وتأهيلها ومراجعة النصوص التشريعية المتعلقة بها.

ويتألف مشروع القانون-الإطار الذي تم إعداده وفق مقاربة تشاركية قوامها الانخراط الجماعي والمسؤول للدولة وسائر الفاعلين المعنيين من 34 مادة ويتمحور حول الدعامات الأساسية التالية:

- **الدعامة الأولى**: إرساء حكامة جديدة للمنظومة الصحية من خلال إحداث هيئات التدبير والحكامة المتمثلة في:

• أولا، الهيئة العليا للصحة، والتي ستتولى على الخصوص التأطير التقني للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض والسهر على تقييم جودة خدمات المؤسسات الصحية للقطاعين العام والخاص وإبداء الرأي في السياسات العمومية في ميدان الصحة؛

• ثانيا، المجموعات الصحية الترابية، التي ستتولى تنفيذ سياسة الدولة في مجال الصحة على الصعيد الجهوي؛

• ثالثا، وكالة للأدوية والمنتجات الصحية، تتولى تنفيذ التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة الرامية إلى ضمان السيادة الدوائية والمنتجات الصحية وسلامتها وجودتها؛

• ورابعا، وكالة للدم ومشتقاته، يناط بها الإشراف على تنمية مخزون الدم البشري ومشتقاته.

- **الدعامة الثانية**: تتعلق بتأهيل العرض الصحي وذلك عن طريق:

• أولا، إصلاح مؤسسات الرعاية الصحية الأولية:

o تأهيل المستشفيات؛

o احترام مسلك العلاجات؛

o وإحداث نظام لاعتماد المؤسسات الصحية؛

- **الدعامة الثالثة**: وتخص تثمين الموارد البشرية، وذلك من خلال إحداث قانون وظيفة صحية يروم اعتماد نظام أجري يرتكز على إنجاز الأعمال المهنية والانفتاح على الكفاءات الطبية الأجنبية وتحفيز الكفاءات الطبية المغربية المقيمة بالخارج، وإصلاح كذلك نظام التكوين، وذلك بإقرار تكوين أساسي متطور ومهني متخصص في مختلف المجالات الصحية مؤهلة لمواكبة الطلب المتزايد على الخدمات الصحية.

- **الدعامة الرابعة**: التي تهم رقمنة المنظومة الصحية، وذلك عن طريق إحداث منظومة معلوماتية مندمجة، تمكن من جمع ومعالجة واستغلال المعطيات المتعلقة بالمؤسسات الصحية العامة والخاصة وبأنشطتها وبمواردها، وإحداث الملف الطبي المشترك الذي سيتم بواسطته التتبع الدقيق لكل مريض وتحديد وتقييم مسار العلاجات الخاص به.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تلكم هي أهم مضامين مشروع القانون-الإطار المعروض عليكم.

ولا يسعني في الأخير إلا أن أتقدم بخالص الشكر للسيدات والسادة أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية والسيد رئيس اللجنة ورؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية على تفاعلهم البناء وعلى مناقشتهم لمشروع القانون-الإطار بحس عال من الجدية والمسؤولية.

وقد تفاعلت الحكومة إيجابا مع التعديلات المقدمة من لدنهم، إذ تم قبول العديد من التعديلات، وهو ما يؤكد بالملموس أن غايتنا واحدة هي التأسيس لمنظومة صحية وطنية متكاملة وقوية تكون في مستوى تطلعات المواطنات والمواطنين وقادرة على مواكبة ورش الحماية الاجتماعية الذي يرعاه جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والشكر موصول كذلك لكافة السيدات والسادة المستشارين الحاضرين في الجلسة العامة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لمقررة لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية لتقديم التقرير حول المشروع، ولكن كنظن باللي التقرير تم التوزيع ديالو ورقيا وإلكترونيا، متفقين.

الإخوان كما دوزنا فندوة الرؤساء، اللي بغا يمدو ورقيا يمد لنا التقرير ديالو أو المداخلة ديالو، اللي بغا يتدخل مرحبا.

التمديد ورقيا، كنشوف، تفضل في إطار الوقت..

.. على حقاش أنا ملي اعطيت الكلمة، قلت شكون هزما الفرق أو المجموعات اللي باغيين يتدخلوا؟ شفت حتى حد ما هز يديه إلا الأخ اللي هز يديه، إذا بغاو الإخوان يدخلو مرحبا، نرجعو للترتيب، اللي بغيتو.

حزب الاستقلال مرحبا.. شكون الإخوان؟

التجمع.

إذن غادي نبدو بالترتيب، دابا غادي نبداو بالترتيب، إذن فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا.

المستشار السيد الحسين ودمين:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزير انالمحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سعيد جدا أن أتدخل من جديد باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع القانون-إطار رقم 06.22 الذي يتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية للنهوض بالقطاع الصحي، في الجلسة العامة، منوهون بالعمل الذي قامت به لجنة التعليم والتي قدمت 132 تعديلا، قبلت الحكومة عدد كبير منها، همت 11 مادة ومادة إضافية، منوهين بالمقاربة التشاركية التي اعتمدتها الحكومة، حيث ساهم مجلسنا الموقر في تجويد هذا المشروع الذي يهدف إلى الرفع من أدائه،حيث أصبح الإصلاح العميق للمنظومة الصحية الوطنية ضرورة ملحة وأولوية وطنية ضمن أولويات السياسة العامة للدولة الرامية إلى تثمين الرأسمال البشري، والاعتناء بصحة المواطنين كشرط أساسي وجوهري لنجاح النموذج التنموي المنشود.

وهنا لابد أن أنوه بالمبادرات والتوجيهات الملكية السامية لمولانا أمير المؤمنين حفظه الله التي ما فتئ جلالته يوجهها إلى الحكومة لاستكمال المشاريع الكبرى التي تم إطلاقها، وفي مقدمتها تعميم الحماية الاجتماعية

التي تحظى برعايته نصره الله وأيده، لتعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين على قدم المساواة، من الحق في العلاج والعناية الصحية، اعتبارا لكون الحق في الصحة يعد حقا من حقوق الإنسان الأساسية، كما نصت عليه المواثيق الدولية، ولاسيما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ودستور منظمة الصحة العالمية، وأهداف الألفية، وميثاق الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

كما أود كذلك أن أشيد بعمل الحكومة في هذا الإطار ومن خلالها بوزارتكم الموقرة على العمل الدؤوب الذي تقوم به من أجل إصلاح المنظومة الصحية الوطنية وإعادة هيكلتها وفق مقاربة تشاركية، ووفق رؤية استشرافية بعيدة المدى، قوامها اعتماد سياسة صحية وقائية ناجعة، وعرض منصف ومتكافئ للعلاجات بمختلف جهات المملكة، بناء على معطيات وتوجهات الخريطة الصحية الوطنية والخرائط الصحية الجهوية المعتمدة، وتفعيل دور مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، وإقرار سياسة دوائية عقلانية مواكبة من خلال تقديم هذا القانون الإطار لوضع إطار قانوني للأهداف الأساسية، عملا بأحكام الفقرة الثانية بالفصل 71 من الدستور.

السيد الرئيس،

إن مشروع القانون-الإطار الذي كان قد صودق عليه في المجلس الوزاري ليوم 13 يوليوز الجاري برئاسة جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، يعد أحد المرتكزات الأساسية لبناء منظومة صحية جديدة، ومن العناصر الأساسية التي بني عليها البرنامج الانتخابي لحزب التجمع الوطني للأحرار وتضمنها كذلك البرنامج الحكومي الذي تطرق لعناصر الإصلاح بالتفصيل ووفق أولويات.

وبشكل كما جاء في معرض كلامكم فرصة تاريخية لبناء نظام صحي أكثر نجاعة اقتصاديا وأكثر قابلية للتطبيق من حيث الاستثمار، وقبل كل شيء له مظهر إنساني، كما سيشكل الإطار المناسب لإعادة تقييم الجهود التي يبذلها جميع المهنيين في كل مكان على التراب الوطني، إضافة إلى أنه سيأتي لتنزيل الإصلاح الذي أطلقه صاحب الجلالة الملك محمد السادس في هذا المجال الحيوي والذي جعل من الصحة أولوية مهمة بالنسبة للمغرب خلال السنوات المقبلة، كما هو واضح في خطب جلالته وتعليماته السامية.

السيد الرئيس المحترم،

إن ورش الحماية الاجتماعية يمثل ثورة اجتماعية حقيقية ونقطة تحول رئيسية في مسار الإصلاح الشامل لنظام الحماية الاجتماعية ببلادنا، وذلك بهدف الرفع من تأثيره المباشر على المواطنين، بما يمكن من التقليص من الفقر ومحاربة الهشاشة ودعم القدرة الشرائية للأسر، وهي خطوة غير مسبوقة خطاها المغرب لتجسيد أسس مشروع مجتمعي طموح يروم النهوض بالعدالة الاجتماعية والمجالية وستكون له بلا شك آثارا مباشرة وملموسة على تحسين ظروف عيش المواطنين، وصيانة كرامة جميع المغاربة، وتحصين الفئات الهشة، لاسيما في وقت التقلبات الاقتصادية والمخاطر الصحية والطوارئ المختلفة.

إن محاور هذا الإصلاح تجعل من الحماية الاجتماعية أحد مجالات التدخل الاستراتيجية وذات الأولوية، للوقاية والتقليل من مختلف أوجه الهشاشة الاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

كما أن إدراج المبادئ والأهداف الأساسية لإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية من شأنه أن يضمن التطبيق الأمثل والتنزيل السليم لهذا الإصلاح ويؤمن استمراريته وديمومته، علما بأن تعميم الحماية الاجتماعية، الذي يجب أن يتم ضمن أجل أقصاه خمس سنوات، لا يحول دون استمرار تطبيق السياسات العمومية الأخرى التي تعتمدها الدولة في هذا المجال.

ومن دون شك، فإن الانخراط القوي للمؤسسة التشريعية، عبر التسريع بالمصادقة على القانون الإطار وكذا المراجعة والمصادقة على النصوص التشريعية المتعلقة بالحماية الاجتماعية وبالمنظومة الصحية الوطنية، ومن ضمنها هذا القانون الإطار يظل أمرا مهما حتى يتم تنزيل هذا الإصلاح المجتمعي الكبير وغير المسبوق.

كما يتعين أيضا على الجماعات الترابية والقطاع الخاص ومختلف الهيئات المهنية، كل فيما يخصه، الإسهام في تحقيق هذه الأهداف والانخراط في مسلسل تنفيذها وتقديم مختلف أشكال الدعم من أجل بلوغها.

السيد الرئيس المحترم،

لابد أن أشيد بالاهتمام الخاص الذي توليه وزارة الصحة والحماية الاجتماعية لتعزيز التكامل والتعاون والشراكة بين القطاعين العام والحر، مشيرا إلى أن هذه الإرادة القائمة على مبادئ الثقة والتعاون والاندماج والمشاركة والتوافق، ستنعكس باستمرار في إعداد السياسات الصحية وتخطيطها وتنفيذها ودعمها.

وفي مقابل ذلك، نؤكد أن الخصاص في الموارد البشرية يطرح إشكالا كبيرا لأن هذا الخصاص يقدر بمائة ألف، وهذا يتطلب تسهيل الولوج لمسالك التكوين الخاصة بمهن الصحة علاوة على فتح الباب أمام بعض مهني الصحة الأجانب مع الحفاظ على الموارد البشرية الوطنية.

وبحكم انتمائنا للأغلبية سنصوت على مشروع هذا القانون الإطار بالإيجاب، مطالبينكم، السيد الوزير، بضرورة الإسراع في إخراج القوانين المصاحبة لهذا المشروع وكل القوانين التنظيمية حتى نحقق حلم المغاربة في تحقيق التغطية الصحية الشاملة لهم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الخمار المرابط:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين في إطار الدراسة والتصويت على مشروع القانون-إطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية.

بداية ينبغي التأكيد أنه رغم كل الجهود المبذولة والاستراتيجيات التي تم وضعها منذ سنوات لتأهيل القطاع الصحي والرفع من أدائه، إلا أن الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة "كوفيد-19" وما أفرزته من وعي جماعي بضرورة الاستثمار في هذا القطاع ومده بكافة الموارد المادية والبشرية اللازمة للاستجابة لاحتياجات السكان خلال حالات الطوارئ الصحية على الخصوص، أكدت أن الحاجة أضحت ملحة لمقاربات مبتكرة وأكثر فعالية لتسريع إرساء منظومة صحية قوية.

فالأهمية البالغة التي تكتسيها خدمات الرعاية الصحية الأساسية بصفة عامة، وفي إطار المنظومة الصحية على وجه الخصوص، نابعة من كونها نهجا يشمل كل مكونات المجتمع، ويتمحور حول احتياجات وأولويات الأفراد والأسر والمجتمعات، ويهتم بصحتهم، بجوانبها البدنية والنفسية والاجتماعية، الشاملة والمترابطة، إرشادا ووقاية وعلاجا، وإعادة تأهيل.

كما ترتكز الرعاية الصحية الأولية، على الالتزام بالعدالة الاجتماعية، والمساواة في الولوج إلى الخدمات الصحية، وعلى الاعتراف بالحق الأساسي في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة، كما ورد في المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ونص على ذلك دستور المنظمة العالمية للصحة الصادر في 1948.

وإذا كان توفير الموارد المالية والبشرية الصحية الملائمة، ضروريا لتوفير الرعاية الصحية الأولية، فإن من الواجب التعامل بمنهجية مع المحددات الأوسع للصحة، بما في ذلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية، والبيئية والسلوكية.

وهذا يقتضي بلورة وإقرار سياسات وإجراءات قطاعية، تأخذ بعين الاعتبار هذه العوامل مجتمعة، في إطار المسؤولية المشتركة بين كافة المتدخلين في الشأن الصحي، والتي تملي عليهم جميعا تضافر الجهود، وترشيد الموارد.

السيد الوزير المحترم،

يهدف البرنامج الحكومي بالمغرب للفترة 2021-2026 إلى تنزيل القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، لأنه يعتبر أحد ركائز الدولة الاجتماعية، وعرف قانون المالية للسنة المالية 2022 تخصيص 17,3 مليار درهم و5500 منصب مالي لقطاع الصحة، إضافة إلى 4,2 مليار درهم من أجل تنزيل ورش الحماية الاجتماعية.

وتعتبر الحماية الاجتماعية طبقاً للقانون الإطار 09-21 آلية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة، لأنها تهدف إلى تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض خلال الفترة 2021-2022، وذلك عبر توسيع الاستفادة من هذا التأمين ليشمل الفئات المعوزة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية وفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطاً خاصاً، حيث سيتمكن 22 مليون مستفيد إضافي من هذا التأمين الذي يغطي تكاليف العلاج والأدوية والاستشفاء.

وإذ نستبشر خيرا بمضامين قانون المالية لهذه السنة الذي خصص اعتمادات مالية إضافية لقطاع الصحة الشيء الذي يعكس الإرادة الحقيقة للحكومة في إصلاح منظومة الصحة بشكل كلي، تماشيا مع التزام الحكومة خلال الولاية الحكومية بتعزيز خدمة الصحة العمومية وضمان وتطوير العرض الصحي وتكوين الأطباء والممرضين وتطوير الوصول إلى طبيب القرب وتعميم طب الأسرة لأنه المدخل لتجويد الخدمات الصحية وتدبير الموارد البشرية، وتخفيف الازدحام في المستشفيات من أجل التركيز على الحالات المستعجلة ورفع عدد العاملين في الرعاية الصحية لبلوغ تغطية أفضل للتراب الوطني وتلبية حاجيات المرضى، ومراجعة السياسة الدوائية والخريطة الصحية وتعزيز شبكات المراكز الصحية الأولية والمستشفيات الجهوية، وإحداث بطاقة صحية ذكية ونظام حراسة مقيمة والرفع من عدد العمليات الجراحية المنجزة ومنح تحفيزات لمهني قطاع الصحة وتعزيز السياسة الوقائية وتقديمفحوصات وتلقيحات مجانية وإجبارية لتتبع الحمل والمواليد الجدد.

حيث تهدف الحكومة إلى إصلاح المنظومة الصحية وتعزيز ميزانية الصحة العمومية وتأهيل التجهيزات في المؤسسات الصحية، وتوفير سيارات إسعاف مجهزة لنقل المرضى وخدمة مساعدة طبية استعجالية وتعزيز كذلك الموارد المالية للمستشفيات العمومية وتطوير شراكات بين القطاعين العام والخاص لمناولة أنشطة الاستقبال والحراسة والنظافة والأمن والارتقاء بجودة العلاجات الاستشفائية، واستعادة ثقة المواطن في المستشفى العمومي، وستقوم الحكومة بإعداد استراتيجية لتدبير الأزمات والطوارئ الصحية والاستثمار في الطب عن بُعد والخبرة عن بُعد والمراقبة عن بُعد والمساعدة الطبية عن بُعد، لتمكين الأطر الصحية من التدخل أو استشارة الزملاء أو مراقبة المرضى، وتشجيع كذلك التكامل والتنسيق بين المؤسسات الصحية المتقاربة جغرافياً

لتحقيق المساواة في الولوج إلى العلاج.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

من خلال المنطلق جاء مشروع قانون الإطار الخاص بالمنظومة الصحية والذي يعتبر خطوة داخل المشروع المجتمعي للحماية الاجتماعية الذي يرتكز على إصلاح شامل وعميق للمنظومة الصحية، وهو المشروع الذي نعتبره بمثابة ثورة اجتماعية حقيقية من شأنها إحداث نقلة نوعية على مستوى المنظومة الصحية الوطنية لتصبح قادرة على الاستجابة لتطلعات كل المواطنين، وتضمن لهم المساواة في الاستفادة من خدمة صحية عمومية لائقة.

وسعيا لتنزيل هذا الإصلاح في أسرع الآجال، نسجل في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين بإيجابية كبيرة ما قامت به الحكومة تنفيذا للتعليمات الملكية السامية في مجال إعادة النظر في المنظومة الصحية لتكون في مستوى ورش تعميم الحماية الاجتماعية، من خلال إعداد مشروع قانون-إطار يتعلق بهذا الورش الإصلاحي، والذي صادق عليه المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 13 يوليوز الجاري.

ويرتكز هذا المشروع المهيكل على أربع دعامات أساسية تتمثل الأولى في اعتماد حكامة جيدة تتوخى تقوية آليات التقنين وضبط عمل الفاعلين وتعزيز الحكامة الاستشفائية والتخطيط الترابي للعرض الصحي، والثانية تهم تثمين الموارد البشرية لتحفيز الرأسمال البشري بالقطاع العام وتقليص الخصاص الحالي في الموارد البشرية وإصلاح كذلك نظام التكوين، وكذا الانفتاح على الكفاءات الطبية الأجنبية، وتحفيز الأطر الطبية المغربية المقيمة بالخارج وحثها على العودة إلى أرض الوطن.

أما الدعامة الثالثة فتتعلق بتأهيل العرض الصحي بما يستجيب لانتظارات المغاربة في تيسير الولوج للخدمات الطبية والرفع من جودتها، والتوزيع العادل للخدمات الاستشفائية عبر التراب الوطني، في حين تهم الدعامة الرابعة رقمنة المنظومة الصحية، كما ذكرتم السيد الوزير المحترم، عبر إحداث منظومة معلوماتية مندمجة لتجميع ومعالجة واستغلال كافة المعلومات الأساسية الخاصة بالمنظومة الصحية.

ويتطلب هذا الإصلاح الشمولي تعبئة كل الطاقات الممكنة حول رؤية مندمجة ومتكاملة يتمثل هدفها الأسمى في توفير الرعاية الصحية اللازمة للمواطنين، وخاصة ساكنة المناطق النائية والصعبة الولوج، بهدف الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، وتقريب الخدمات الصحية المتخصصة والنوعية من المواطنات والمواطنين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إننا بفريق الاصالة والمعاصرة وإذ نثمن عاليا المجهود الذي تقوم به الحكومة على كافة المستويات، فإننا ندعو إلى مزيد من التعبئة الجماعية واليقظة المستدامة قصد تحقيق ومواكبة تطلعات المواطنين في ظل أزمات عالمية متسارعة، آثار بعضها مازال لم يظهر بشكل جلي، مما يدعونا إلى التفكير بشكل استباقي وإعداد النصوص القانونية وإخراجها، خاصة المتعلقة بورش الحماية الاجتماعية.

وعليه، السيد الوزير المحترم، وإيمانا من فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين بكل هذه التحديات فإننا نصوت بالإيجاب على مشروع القانون-إطار المنظومة الصحية مع التوصية بالإسراع بإخراج نصوصه التنظيمية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد لحسن حداد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة مشروع قانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية والذي يعتبر طفرة تاريخية لبناء نظام صحي قوي وعادل.

السيد الوزير،

يعتبر المشروع المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية تجسيدا للإرادة الملكية السامية الداعية في أكثر من محطة إلى القيام بإصلاح جذري للمنظومة الصحية الوطنية وجعل الإصلاح لقطاع الصحة من المبادرات المستعجلة التي يجب مباشرتها بكل جدية ووطنية، وهذا ما ترجمته بالفعل الحكومة عبر مشروع إصلاحي مهيكل سيشكل ثورة في قطاع الصحة بالمغرب ويحقق الأهداف المنتظرة متى تم الإسراع في مواكبته بالنصوص التشريعية والتنظيمية المتخذة للتطبيق.

يشكل مشروع هذا القانون إطارا متكاملا وفعالا لتحقيق الإصلاح المنشود للمنظومة الصحية الوطنية بما يضمن الرفع من مستوى نظام الرعاية الصحية ويجعل الصحة رافعة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وركيزة أساسية في إنجاح ورش الحماية الاجتماعية.

كما أنه تكريس للمسؤولية المشتركة والنهج التشاركي الذي وحد توجه الدولة والجماعات الترابية وباقي الفاعلين والشركاء الاجتماعيين، للانخراط الجماعي والمسؤول في جعل المنظومة الصحية الوطنية

تستجيب على نحو أمثل لمختلف التحديات بهدف ضمان إنجاح الأوراش الكبرى التي انخرط فيها المغرب.

إصلاح المنظومة الصحية، السيد الوزير، سيكون لا محالة خطوة سترفع منسوب الثقة والمصداقية في المنظومة الوطنية الصحية من خلال تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الفئات الهشة والفقيرة التي تستفيد حاليا من نظام المساعدة الطبية "راميد" (RAMED[1])، الذين سيشملهم نظام التأمين الإجباري عن المرض في أفق هذه السنة، وكذلك عبر توفير وتقريب الخدمات الصحية وأنسنتها والرفع من جودتها وكذلك على الأطقم الصحية العاملة من خلال رد الاعتبار إليها بصيانة مكتسباتها وتحسين أوضاعها المهنية والاجتماعية.

السيد الوزير،

المشروع الذي بين أيدينا يهدف إلى وضع إطار قانوني للأهداف الأساسية لإصلاح المنظومة الصحية الوطنية، وإعادة هيكلتها بالاعتماد على أربع دعامات أساسية تهم:

- ✓ إرساء حكامة جديدة؛
- ✓ تثمين الموارد البشرية؛
- ✓ تأهيل العرض الصحي؛
- ✓ ورقمنة المنظومة الصحية.

السيد الوزير،

المادة 4 حددت 8 ديال المبادئ اللي كتقوم عليها المنظومة الصحية الوطنية، هما: المساواة في الولوج إلى العلاج والاستفادة من الخدمات الصحية، الاستمرارية في أداء الخدمات الصحية، الإنصاف والتوازن في التوزيع المجالي للموارد والبنيات والخدمات الصحية بين سائر جهات المملكة، مبادئ الحكامة الجيدة واعتماد مقاربة النوع، هاذي مسألة أساسية في إعداد السياسات، والبرامج والإستراتيجيات الصحية والتدبير القائم على النتائج وربط المسؤولية بالمحاسبة والتعاضد كذلك فيما يخص استعمال الوسائل.

وتعبئة جميع المواطنين والمواطنات والمؤسسات والهيئات في القاطع العام والخاص وجمعيات المجتمع المدني وإشراكهم في تنفيذ سياسة الدولة المتعلقة بالوقاية من الأوبئة، الأمراض وغيرها من الأخطار الصحية وكذا المتعلقة بالبرامج الرامية إلى تحسين الوضعية الصحية للسكان وتوفير الرعاية الصحية الأساسية لها.

نحن في الفريق الاستقلالي، نؤكد أن هذه المبادئ تحتم علينا القيام بإصلاح وتقوية المنظومة الصحية العمومية في شموليتها، واعتماد خريطة صحية تشمل القطاعين العام والخاص على حد سواء، تمكن من فتح المجال أمام المواطنين للاستفادة من تلك الخدمات الصحية في إطار متكامل ما بين القطاعين من أجل ضمان الإنصاف الصحي للجميع على الصعيد الوطني.

السيد الوزير،

المغرب سجل تراجع كبير على مستوى تغطية احتياجات المواطنين من الأدوية، تراجع الإنتاج الوطني من 80% إلى 53% من المرتقب أنه يهبط إلى 50% خلال هذه السنة، احنا عندنا اليقين بأن الحكومة غادي تعمل على تطوير المنظومة الخاصة بالصناعة الدوائية وفق مقاربة تشاركية، لتقوية سلسلة الإنتاج في المجال الدوائي والصحي وضمان ترابط وتقوية الاستثمارات في هذا القطاع.

إننا في الفريق الاستقلالي نؤكد على أن تعميم الحماية الاجتماعية وتوفير الخدمات الصحية مدخل أساسي لإصلاح القطاع الصحي، كما أن تقوية قدراتنا في هذا المجال وتحسين جاذبية القطاع الصحي العام في إطار تكامل مع القطاع الخاص لا محيد عنه لتعزيز السيادة الوطنية وضمان الأمن الصحي وتمتيع المواطنين بحقهم الدستوري في الصحة، مع ضمان التوفر على الموارد البشرية الكافية ووضع العناية اللازمة بها كأولوية لتحسين جاذبية القطاع العمومي.

مع العلم أن تعميم الحماية الاجتماعية سيقلص من التكاليف الصحية ويحسن القدرة الشرائية وينقذ العديد من المواطنين والمواطنات من الفقر، خاصة أولائك الذين لا يتوفرون على تغطية صحية ويعانون من نفقات الأمراض المزمنة والمكلفة.

في الأخير، نظرا لأهمية هذا المشروع، فإننا في الفريق الاستقلالي سنصوت عليه بالإيجاب.

وشكرا لكم السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي.

<u>المستشار السيد مبارك السباعي:</u>

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة مشروع القانون-إطار رقم 06.22 يتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، الذي سيمكن بلادنا من إطار مرجعي إصلاحي لمنظومة الصحة والحماية الاجتماعية كرافعة حقيقية للنمو الاقتصادي والاجتماعية والمهني.

وفي البداية ننوه بالنقاش الإيجابي والهادئ الذي عرفته لجنة

[1] **R**égime d'**A**ssis**t**ance **Méd**icale

التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمناسبة دراسة هذا المشروع، والشكر موصول إلى السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية على التفضل بتقديم هذا المشروع الهام أمام البرلمان، والذي تم إعداده تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية في شأن إصلاح جذري للمنظومة الصحية، وهو ما ألح عليه جلالته في خطابي 31 يوليوز 2021 بمناسبة عيد العرش المجيد وخطاب 8 أكتوبر 2021 بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الأولى من السنة التشريعية الأولى، وتطبيقا لأحكام الدستور الذي يكرس دائما الحق في الصحة ودور ومسؤولية الدولة في توفير التطبيب وتيسير ولوج المواطنين إلى المرافق الصحية والاستفادة من الخدمات الطبية، وعلى تفاعله مع ملاحظات واستفسارات وتعديلات السيدات والسادة المستشارين التي انصبت جميعها على تجويد هذا النص التشريعي شكلا ومضمونا.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إننا في الفريق الحركي نعتبر أن هذا المشروع فرصة تاريخية ومفصلية لبناء نظام صحي أكثر قوة ونجاعة، إذ جاء ليشكل مرتكزا أساسيا لتأهيل المنظومة الصحية التي تجمع كافة مكونات وفعاليات المجتمع المغربي على تشخيصها ببلادنا اليوم، والتي تعرف مجموعة من الأعطاب والاختلالات المتراكمة على جميع المستويات، والتي تحول دون تحقيق النجاعة المطلوبة في تدبير المنظومة الصحية الوطنية، إذ تعاني من الخصاص المهول في الموارد البشرية، والتوزيع المجالي غير العادل بين الجهات وبين الأقاليم وبين العالم القروي والحضري، إضافة إلى وجود عرض صحي غير متكافئ ولا يستجيب لتطلعات وانتظارات مختلف الشرائح الاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم،

ونحن نناقش هذا المشروع الهام، نسجل الملاحظات والاقتراحات التالية:

- ✓ ضرورة توفير إرادة سياسية حقيقية لدى الحكومة لجعل النهوض بالقطاع الصحي على رأس أولوياتها إلى جانب التعليم، من خلال الرفع من الميزانية المخصصة للقطاع الصحي؛
- ✓ معالجة إشكالية غياب العدالة المجالية والجهوية الصحية، والحد من التفاوتات الصارخة بين المجالات والجهات والأقاليم في الموارد البشرية والبنيات الاستشفائية العمومية والخصوصية والتجهيزات؛
- ✓ اعتماد مقاربة النوع في إعداد السياسات والبرامج الاستراتيجية الصحية؛
- ✓ تأهيل البنيات الاستشفائية الإقليمية لتخفيف الضغط على المستشفيات الجهوية، عن طريق تجهيزها بالمعدات اللازمة وتوفير الموارد البشرية؛
- ✓ بلورة مخطط لتأهيل المنظومة الصحية بالمراكز الصحية المتواجدة بالمناطق القروية والجبلية، خاصة في ظل التزام الحكومة بتأهيل 14000 مركز صحي؛
- ✓ إحداث وتفعيل آليات الحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

انطلاقا من أهمية هذا المشروع وأهدافه النبيلة، والذي جاء شافيا للإجابة عن انتظارات وتطلعات ورهانات المواطنين والمهنيين والفاعلين في القطاع الصحي، فإننا في الفريق الحركي سنصوت عليه بإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب وذلك في إطار مناقشة مشروع قانون-الإطار رقم 06.22 يتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية.

في البداية وبعد التأمل في المراحل التي عرفتها المنظومة الصحية الوطنية لابد أن نعترف بأن المغرب منذ الاستقلال وبإمكانياته البسيطة استطاع رسم معالم سياسية صحية وطنية ذات نظرة مستقبلية رغم بساطتها، إلا أنها كانت سياسة واقعية بالنظر إلى المحددات الوبائية والاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية، وظل المغرب على نفس النهج لمدة طويلة إذ بذل مجهودات كبيرة في القطاع الصحي حقق من خلالها نتائج جيدة ظهرت من خلال تطور مؤشراته الصحية المتعلقة بحفظ معدل وفيات الأمهات والأطفال دون الخامسة، ورفع متوسط العمر المتوقع للمواطنين.

ونظرا للتطور الذي شهدته بلادنا والتغيير الكبير الذي طال محددات ومؤشرات قطاع الصحة، لاحظ الجميع أن المنظومة لم تعد في مستوى انتظارات المواطنين، وأصبحنا أمام منظومة صحية متجاوزة اعتمدت فقط بشكل تاريخي ومتناقض على سياسة تقتصر فقط على ما هو علاجي أساسا.

فإن كانت فاعلة في المرحلة السابقة فإنها لم تعد ملائمة أمام

التحديات الراهنة، مع الأسف فإنه خلال العشر سنوات الأخيرة لم يتم اتخاذ أي مبادرة حقيقة من شأنها التأسيس لمنظومة صحية صلبة رغم التوجيهات الملكية السامية الداعية في أكثر من محطة إلى إجراء إصلاحات جوهرية للمنظومة الصحية الوطنية، والحث على أن إصلاح قطاع الصحة من المبادرات المستعجلة التي يجب مباشرتها والتي لا تقبل التأخير، فقد أكد جلالته في العديد من المناسبات على ضرورة إعادة النظر في المنظومة الصحية الوطنية والقيام بإصلاحات جوهرية بعدما راكمت هذه المنظومة العديد من الاختلالات البنيوية بالرغم من المجهودات المبذولة على مستوى السياسات المعتمدة أو المخططات أو الاستراتيجيات.

لقد أكدت جائحة كورونا هشاشة منظومتنا الصحية ومحدوديتها في مواجهة الأزمات رغم التضحيات الكبيرة والجسيمة التي بذلتها شغيلة القطاع التي أبانت عن وطنية عالية واحترافية كبيرة وتضحية لا تنسى أثناء الجائحة وفي عز ذروتها، ساهمت إلى جانب باقي المتدخلين من سلطات ترابية وأمنية في حماية حق المواطنين في الحياة.

فقد تمكنت الأطر الصحية ببلادنا، رغم قلة الإمكانيات والإشكالات البنيوية، من الصمود رغم جسامة المسؤولية في مواجهة هذا الوباء، وهو أمر لا يمكن إلا الاعتزاز به في وقت عجزت فيه أقوى المنظومات الصحية المشهود لها بالخبرة والكفاءة والإمكانيات المادية ومراكز البحث عن إدارة هذه الأزمة.

لقد وصلنا اليوم جميعا بعد تحليل هذا الوضع إلى قناعة مفادها محدودية منظومتنا الصحية الحالية والحاجة إلى تأسيس للنموذج الصحي الأنسب لبلادنا القادر على تطلعات كافة المغاربة.

ولقد سجلنا بارتياح كبير في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب تدشين مرحلة المراجعة الشاملة للمنظومة الصحية عبر المصادقة على قانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية وإطلاق عملية تنزيله، تنفيذا للرؤية الملكية في هذا المجال، الذي يشكل اللبنة الأساسية لإصلاح المنظومة الصحية الوطنية وتأهيلها.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إن مشروع القانون-إطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية يعتبر فرصة تاريخية يتوجب علينا اغتنامها جميعا لتأسيس نظام صحي قوي باعتماد نظرة متجددة وشمولية تضع المواطن المغربي في قلب هذه الإصلاحات، فإذا نظرنا إلى مواد هذا المشروع فهو يهدف بدون شك إلى وضع إطار قانوني للأهداف الأساسية لإصلاح منظومتنا الصحية وإعادة هيكلتها بإشراك الدولة وجميع الفاعلين في المجال، من خلال إعادة الاعتبار للعنصر البشري وجلب الكفاءات الطبية وإحداث منظومة معلوماتية ووضع نظام اعتماد للمؤسسات الصحية مع إحداث هيئات جديدة لتدبير القطاع، فهو بذلك يكون قد أحاط بجميع مكونات المنظومة الصحية كما عرفتها المادة الثالثة من مشروع القانون نفسه.

فبالنظر إلى هذه المواد، فإنه فعلا مشروع إصلاحي مهيكل، لكن لا يمكن النظر إليه بمعزل عن باقي القوانين التشريعية والتنظيمية المؤطرة لقطاع الصحة التي ستصدر في هذا المجال فهي وحدة لا تتجزأ.

وفي السياق نفسه، فإن إصلاح المنظومة يحتاج لإنجاحه إلى وضع استراتيجية واضحة تجعل الموارد البشرية في قلب هذا الإصلاح عبر إقرار نظام أساسي خاص بالوظيفة الصحية على أساس مقاربة تشاركية حقيقة مع النقابات وليس انطلاقا من جلسات استماع شكلية وتعزيز حجم الموارد البشرية العاملة في القطاع بشكل يضمن الجودة وتخفيف العبء على الشغيلة مع فتح نقاش حول شروط تحمل المسؤولية وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتشجيع الكفاءات وضبط معايير موضوعية لإسناد المسؤوليات، هذا إلى جانب استحضار المقاربة الوقائية التي لا تعتبر من اختصاص قطاع الصحة لوحده، بل تتدخل فيه محددات قطاعات أخرى، فالحق في الصحة مرتبط بالمحددات الاجتماعية للصحة كالتعليم والتغذية السليمة والسكن السليم.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد محمد عموري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التشريعية المخصصة للمناقشة والتصويت مشروع القانون-الإطار رقم 06.22 ويتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية.

وأود في البداية، أن أشيد بالأجواء الإيجابية التي طبعت أشغال لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية خلال مختلف مراحل المسطرة التشريعية لمشروع هذا القانون-الإطار، وهي الأجواء التي كانت موسومة باستحضار أهمية وقيمة مشروع القانون-الإطار، وروح المسؤولية والتعاطي الإيجابي مع مضامين النص، والرغبة في الإسراع في إخراجه إلى حيز النفاذ.

السيد الوزير المحترم،

إن مشروع هذا القانون - الإطار يحظى بأهمية بالغة، فمن حيث

القيمة القانونية، تعتبر القوانين الإطار صنفا أخر من القوانين التي خول المشرع الدستوري للبرلمان صلاحية اعتمادها، حيث نص الفصل 71 من الدستور على أن للبرلمان صلاحية التصويت على قوانين تضع إطارا للأهداف السياسية لنشاط الدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية.

ومن حيث المضمون، فإن هذه الأهمية تبرز من كونها أداة تشريعية لتحديد السياسة العامة القطاعية خلال المدى البعيد والمتوسط، وأيضا من كونها تقيد المبادرات التشريعية، على اعتبار أن المبادئ التي تتضمنها تجعل من تعذر تقديم أي مشروع أو مقترح قانون يتعارض مع الأحكام التي تتضمنها.

وبالتالي فإن مشروع هذا القانون - الإطار يعتبر إطارا مرجعيا ومؤطرا للنصوص التشريعية اللاحقة المرتبطة بقطاع الصحة.

كما أن هذا مشروع القانون-إطار يأتي في سياق إصلاحي مؤطر بالتوجيهات الملكية السامية الرامية إلى تأهيل المنظومة الصحية الوطنية، وتعميم الحماية الاجتماعية، وتعزيز الخدمات الصحية المقدمة للمواطنات والمواطنين.

السيد الوزير المحترم،

إن مشروع هذا القانون - الإطار، وفق ما هو مبين بهدف إلى:

- ✓ تيسير ولوج المواطنات والمواطنين إلى الخدمات الصحية وتحسين جودتها؛
- ✓ وضمان توزيع متكافئ ومنصف لعرض العلاجات على مجموع التراب الوطني؛
- ✓ ضمان سيادة دوائية وتوافر الأدوية والمنتجات الصحية وسلامة وجودتها؛
- ✓ وإعادة تنظيم مسار العلاجات ورقمنة المنظومة الصحية الوطنية.

إن كل هذه الأهداف تسائل الجميع، وتقتضي مشاركة مختلف الفاعلين، كل من موقعه، بروح وطنية ومسؤولية، من أجل تحقيق هذه الأهداف، والوفاء بالرؤية الملكية السامية للمنظومة الصحية، والتي جعلت من الاعتناء بصحة المواطنات والمواطنين شرط أساسي وجوهري لنجاح النموذج التنموي المنشود.

السيد الوزير المحترم،

انطلاقا من حق التعديل تقدم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب بتسع (09) تعديلات تروم في مجملها إلى تجويد النص وتدقيق مقتضياته من خلال اقتراح التنصيص على:

- ✓ مواكبة القطاع الخاص الصحي في الاضطلاع بأدواره كاملة في المنظومة الصحية الوطنية؛
- ✓ تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع الصحة؛
- ✓ إشراك القطاع الخاص في تركيبة الهيئة العليا للصحة.

وقد تفاعلتم، السيد الوزير، مع مقترحات هذه التعديلات، من خلال التأكيد على تضمينها في النصوص التنظيمية التي ستصدر لتطبيق مشروع هذا القانون الإطار.

ولأجل ذلك، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نصوت بالإيجاب على مشروع قانون-الإطار رقم 06.22 الذي يتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد نور الدين سليك:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، لا يسعنا في الاتحاد المغربي للشغل إلا أن نشيد بالمجهودات الكبيرة التي قمتم بها، السيد الوزير، وبجانبكم الأطر الصحية وكل العاملين بوزارة الصحة وكذا وزارة الداخلية الذين بمجهوداتهم وتفانيهم وتضحياتهم الجسام استطاعت بلادنا الخروج من الأزمة الوبائية المميتة وتداعياتها الخطيرة بأقل الأضرار والتكاليف الصحية والمادية والمعنوية.

فالصحة الجيدة، كما تعلمون السيد الوزير، تشكل حقا أساسيا من حقوق الإنسان تم تكريسه بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني وحمايته بكل الضمانات الدولية والوطنية، فضمان حياة صحية وتعزيز العيش الكريم للجميع أمرا أساسيا ليس فقط بهدف تحقيق التزامات الدولة تجاه مواطنيها، بل هو شرط أساسي من شروط تحقيق التنمية المستدامة، كما تؤكد على ذلك الاستراتيجيات ذات الأولوية لبرنامج منظمة الصحة العالمية وكذا أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2030.

وهو ما لن يتأتى إلا بتمكين الجميع على قدم المساواة من الولوج العادل والمنصف إلى العلاجات والخدمات الصحية ذات الجودة للحد من الفوارق المجالية والاجتماعية وتمتيع الجميع بالرعاية الصحية، وهو الاتجاه الذي سطرته التوجهات الملكية السامية عبر إطلاق جيل جديد من الإصلاحات من أجل تعزيز الدولة الاجتماعية وتنزيل ورش الحماية الاجتماعية الذي يراهن على الاستثمار في الإنسان عبر ضمان فعالية الولوج إلى الصحة.

حيث إلى جانب التراكمات القانونية والمؤسساتية المنظمة للقطاع

الصحي، فمن الملاحظ أن الزيادة في الموارد المالية والإرادة المعبر عنها لضمان حكامة تدبيرها والاهتمام أكثر بالعنصر البشري باعتباره العمود الفقري لإصلاح واقع المنظومة الصحية من خلال مجموعة من المبادرات الهادفة إلى تعزيز حكامة القطاع.

إن رغبتكم اليوم في تنزيل الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية كان من المطالب الأساسية التي لطالما نادينا بها في الاتحاد المغربي للشغل في كل المناسبات بضرورة الإصلاح الشمولي والخروج من الحلول الترقيعية والمقاربات المحاسباتية لقطاع استراتيجي وحيوي، إصلاحا جوهريا وحقيقيا من أجل تأهيل منظومتنا الصحية سواء في شقها المتعلق بالعلاجات أو فيما يتعلق بالسياسة الدوائية أو على مستوى حكامة المنظومة، لجعلها قادرة على مسايرة ورش تعميم الحماية الاجتماعية وكل التطورات والتحديات الدولية والوطنية في هذا المجال.

واليوم، نثمن هذه المبادرة في وضع مشروع القانون-الإطار 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، ونسجل بإيجاب ما تضمنه المشروع من مبادئ من قبيل:

- المساواة في الولوج إلى العلاج وفي الاستفادة من الخدمات الصحية؛

- الاستمرار في أداء الخدمات الصحية؛

- الإنصاف والتوازن في التوزيع المجالي للموارد والبنيات والخدمات الصحية بين سائر جهات المملكة؛

- مبادئ الحكامة الجيدة؛

- إعطاء العناية الخاصة للنساء من خلال اعتماد مقاربة النوع في إعداد السياسات والبرامج والاستراتيجيات الصحية؛

- التدابير القائمة على نتائج وربط المسؤولية بالمحاسبة وما حدده من دعامات؛

- إرساء حكامة جيدة من خلال خلق مؤسسات على المستوى الإستراتيجي وعلى المستوى المركزي وعلى المستوى الترابي؛

- تثمين الموارد البشرية من خلال إحداث قانون الوظيفة الصحية يجسد خصوصية القطاع الذي ناضلت من أجله الجامعة الوطنية للصحة للاتحاد المغربي للشغل، يروم تحفيز رأسمال البشري بالقطاع العام والانفتاح على الكفاءات الطبية؛

- تأهيل العرض الصحي من خلال تأهيل المستشفيات لتعزيز جاذبيته؛

- رقمنة المنظومة الصحية بتسيير التطور القائم وتسهيل عملية الخدمات العلاجية، وما نص عليه من التزامات وما حدده من شروط تعتبر حجر الزاوية في وضع الإطار العام للمنظومة الصحية.

إن هناك العديد من الملاحظات التي ارتأينا في الاتحاد المغربي للشغل، من الواجب والمسؤولية ضرورة إبداءها حول هذا المشروع، وهي بعض ما تقدمنا به في اللجنة.

إن مشروع القانون لم يأت من عدم، بل جاء بديل عن مشروع قانون الإطار رقم 34.09 المتعلق بالمنظومة الصحية وبعرض العلاجات الصادرة في 2 يوليوز 2011، وكذا المرسوم التطبيقي رقم 2.14.562 الصادر في 4 يوليوز 2015، الخاص بتنظيم عرض العلاجات ويحدد الخريطة الصحية والمخططات الجهوية لعرض العلاجات دون أن تتم الإشارة إلى ذلك، علما أن هذه النصوص القانونية تحدد الأهداف الأساسية لعمل الدولة في المجالات الصحية.

إن هذا المشروع في مادته الخامسة يعتبر أن كل الأهداف المنتظرة من هذا القانون التي تنص عليها المادة 2 مسؤولية مشتركة بين الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية من جهة، والقطاع الخاص والمجتمع المدني والهيئات المدنية والساكنة من جهة أخرى، وهو ما قد يفسر في رأينا بتملص الدولة من مسؤوليتها الأساسية، فلا يمكن قياس نفس درجة مسؤولية الدولة بدرجة مسؤوليات باقي الفاعلين في ضمان الصحة للمواطنين، يخضع لمجموعة من المبادئ يقع إعمالها على عاتق الدولة أساسا، ويجب أن تكون المسؤولية الأساسية للدولة هنا واضحة.

وعلى كل حال فإننا نصوت بالإيجاب.

السيد رئيس الجلسة:

تبارك الله عليك، شكرا.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

وزعت.

الكلمة للمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلوا، مرحبا.

المستشار السيد خليهن الكرش:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أمام مجلسنا الموقر لنقاش مشروع القانون-إطار رقم 06.22 يتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية.

تعتبر الحماية الاجتماعية من أهم المطالب التي تناضل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من أجلها وتحقيقها، فمن خلال تعميم الحماية الاجتماعية يصبح بالإمكان تقليص الفقر ومحاربة كل أشكال الهشاشة ودعم القدرة الشرائية وتعميم التأمين الصحي الإجباري على جميع المواطنين والمواطنات، وتعتبر المواثيق الدولية ودستور المملكة

وتوجيهات جلالة الملك مرجعيتنا التي تؤسس عليها منظمتنا مرافعتها للدفاع عن هذا الحق الذي يأتي في صدارة حقوق الإنسان.

ويهدف مشروع قانون الإطار إلى وضع إطار قانوني يحدد الأهداف الرئيسية لإصلاح المنظومة الصحية من خلال إعادة هيكلتها لهذه الغاية، فقد حددت أهدافا كالتالي:

- ولوج المواطنين والمواطنات للخدمات الصحية وتحسين جودتها؛

- ضمان توزيع متكافئ للعرض الصحي ومنصف للعرض الصحي على مجموع التراب الوطني؛

- التوطين الترابي للعرض الصحي بالقطاع العام وتحسين حكامته من خلال إحداث مجموعات صحية ترابية؛

- ضمان سيادة دوائية وتوفير أدوية والمنتجات الصحية وسلامتها وجودتها؛

- إعادة تنظيم مسار العلاجات ورقمنة المنظومة الصحية؛

- تعزيز التأطير الصحي في أفق بلوغ المعايير المعتمدة من لدن منظمة الصحة الدولية.

وقد أشارت ديباجة المشروع إلى المرجعيات الحقوقية ذات الصلة بتأصيل الحق في الصحة، وخاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي أكدت المادة 12 منه على إقرار الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستويات الصحة من الصحة الجسمية والعقلية، يمكن بلوغه على مسؤولية هذه الدول في تهيئة ظروف من شأنها تأمين الخدمة الطبية والعناية الطبية للجميع في حالة المرض، غير أن بعض العبارات التي وردت بالديباجة وكذا مواد مشروع هذا القانون الإطار اتخذت وجهة أخرى مغايرة ومخالفة لروح شعار الدولة الاجتماعية التي ترفعه الحكومة، بل لتوجيهات صاحب الجلالة الذي أعطى الانطلاقة الفعلية لورش الإصلاح الشامل لنظام الحماية الاجتماعية.

السيد الوزير،

إن مشروع هذا القانون الإطار الذي نثمن كل ما جاء فيه من إيجابيات هو في أمس الحاجة لتعديله وتجويده ليسهم في معالجة الأعطاب التي تعرفها المنظومة الصحية، ولضمان الحق في الصحة وفي العلاج وتحديث مسؤولية الدولة بكل وضوح في ضمان هذه الحق، ولتفادي كل الانحرافات والممارسات الهادفة، إخضاع الصحة لمنطق السوق وتسليع الخدمات الصحية.

لذلك، تقدمت مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بتعديلات جوهرية لم تلقى التفاعل الإيجابي من طرف الحكومة، ترمي خاصة للتأكيد على أن مبدأ الخدمة العمومية في المجال الصحي كأساس يخضع للمسؤولية الكاملة للدولة ووضع المعايير التي توصي بها المنظمة العالمية للصحة وكذا تحقيق العدالة المجالية في الاستفادة من الخدمات الصحية والاستشفائية.

السيد الوزير،

إننا اليوم نؤكد تنصل الحكومة من شعارها "الدولة الاجتماعية" وتنصلها من قطاعين استراتيجيين اجتماعيين: الصحة والتعليم، ونحمل الحكومة المسؤولية الكاملة في الإشراف المباشر على الصحة لأنها مسؤولة أمام المواطن المغربي على صحته العمومية.

وفي هذا الإطار، نؤكد لكم السيد الوزير ونتأسف أننا سنمتنع عن التصويت على هذا القانون الإطار لعدم استجابتكم لتعديلاتنا التي كانت ستجود القانون.

شكرا السيد الرئيس.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تبارك الله عليك.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية، في إطار مناقشة مشروع قانون-الإطار رقم 06.22 يتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية والتي يعتبر إصلاحها ورشا ضروريا ومطلوبا باعتباره من متطلبات إنجاح الورش الذي أطلقه جلالة الملك نصره الله، لإرساء ركائز الدولة الاجتماعية، خاصة ما يتعلق بتعميم التغطية الصحية.

ونثمن في هذا الإطار، الاستناد في إعداد مشروع القانون الإطار على المرجعية الوطنية المتمثلة في الدستور المغربي، وعلى المواثق الدولية التي صادق عليها المغرب في هذا المجال، إذ يشكل الفصل 31 من دستور المملكة مفتاح المسؤولية السياسية المشاركة للدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية في تعبئة جميع الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين على قدم المساواة من الحق في العلاج والعناية الصحية ومن الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة، وهو تعبير دستوري صريح عن المكانة المركزية للمسألة الصحية في منظومة السياسات العمومية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إيمانا بأهمية مشروع قانون-الإطار، فقد انخرطنا كمجموعة العدالة الاجتماعية بشكل إيجابي وبناء في مناقشته على مستوى لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، من منظور السعي نحو تحقيق الأمن الصحي كمفهوم مركزي في الأمن العام للأمة، الذي يجب أن تمنح له السياسات العمومية، فالصحة لم تعد مجرد قطاع يسعى إلى تقديم خدمات عمومية للأفراد، بل صارت قطاعا يسعى لتحقيق الأمن الجماعي للأمة ككل، مما يستدعي نقل السياسة الصحية من رتبة السياسات الاجتماعية الخالصة والمستنزفة للمالية العمومية إلى صف السياسات الإستراتيجية الضامنة لاستمرارية الأمة، والتي تقتضي تدخل مختلف القطاعات.

وقد تقدمنا بهذا الخصوص بمجموعة من التعديلات، قبل منها عدد معتبر، ونثمن في هذا الإطار تجاوب السيد الوزير مع تساؤلات السيدات والسادة المستشارين باللجنة والتفاعل الإيجابي مع التعديلات المقدمة.

واقتناعا من المجموعة بأهمية هذا الورش الإصلاحي الهام، سنصوت على مشروع قانون-الإطار بالإيجاب، مستحضرين ما أكد عليه جلالة الملك في خطابه بمناسبة الذكرى الرابعة عشر لعيد العرش المجيد، متحدثا بخصوص إصلاح ورش العدالة، حيث قال حفظه الله:"**ومهما تكن أهمية هذا الإصلاح وما عبأنا له من نصوص تنظيمية وآليات فعالة، فسيظل الضمير المسؤول للفاعلين فيه هو المحك الحقيقي لإصلاحه، بل وقوام نجاح هذا القطاع برمته**".

فما قيل بشأن إصلاح منظومة العدالة حين الخوض في النقاش المجتمعي حول هذا الورش ينطبق تمام المطابقة على منظومة أو على ورش إصلاح منظومة الصحة ببلادنا، فالضمير المسؤول لكل المتدخلين في المنظومة الصحية يبقى هو السبيل الوحيد من أجل إنجاح هذا ورش الإصلاح ببلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد خالد السطي أو المستشارة لبنى علوي

تفضل السيد السطي.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار هذه الجلسة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع القانون-إطار رقم 21.16 (المقصود: القانون-إطار رقم 06.22) المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية.

وهي مناسبة، السيد الوزير، نؤكد من خلالها على أهمية هذا القانون الإطار، هو بمثابة خارطة طريق للنهوض بالقطاع الصحي ببلادنا وتحسين وتيسير الولوج لخدماته.

لابد أن أتوجه بالشكر لكم، السيد الوزير، على تجاوبكم مع مقترحات وتعديلات الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، والتي بطبيعة الحال، من أهم تعديل بالنسبة إلينا، وهو تعميم الخدمات على عموم الساكنة، وذلك من أجل ضمان استفادة بعض الذين لا يتمتعون بحقوق المواطنة من الرعاية الصحية، لأن مفهوم الساكنة أشمل وأوسع من مفهوم المواطنين الوارد في النسخة الأصلية للنص.

أيضا، كانت هناك تعديلات أخرى، تروم إلى إشراك أوسع لمختلف المتدخلين في عملية الإصلاح، تماشيا مع أساليب التدبير العمومي الحديث إلى آخره، بالإضافة إلى بعض الأمور التي تتعلق بالحماية الجسدية والمعنوية للأشخاص في وضعية إعاقة أو هشاشة، باعتبار هذه الفئة الأكثر عرضة للأضرار الجسدية...إلخ.

السيد الوزير،

بطبيعة الحال، نحن في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب ما فتئنا نؤكد على أهمية النهوض بالمنظومة الصحية، وفق مقاربة تشاركية من أجل تعبئة مختلف الموارد البشرية والمادية.

وفي هذا الإطار نجدد التأكيد على ما يلي:

أولا، لابد من الزيادة في الموارد البشرية وتحفيزهم ولابد من الرفع من ميزانية قطاع الصحة على الأقل لنقترب من المعدل الدولي الذي يقارب حوالي 12% من الميزانية العامة.

النقطة الثانية، التسريع بتنزيل مضامين الوظيفة الصحية بما يستجيب لتطلعات مهنيي الصحة ويقر خصوصية القطاع.

نقطة أخرى نعتبرها أساسية وهي المزيد من مأسسة الحوار الاجتماعي القطاعي بوزارتكم، وهنا لابد أن أنوه بالعمل الذي تقوم به اللجان المشتركة ونحن في الجامعة الوطنية لقطاع الصحة التابعة للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بطبيعة الحال من المساهمين وسيكون هذا الأمر في المصلحة العامة.

لابد كذلك من الرفع من ميزانية مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لمهنيي الصحة، وهذا من طبيعة الحال يدخل في إطار

دعم الموارد البشرية وتحفيزها وما إلى ذلك، مراجعة التعريفة الوطنية للعلاجات الصادرة سنة 2005، هذه آن الأوان السيد الوزير باش نعاودو نراجعوها، يعني كثر فيها الحديث مزيان إلا تراجعت وتقديم الدعم للمؤسسات العمومية الصحية وتعزيز جاذبيتها للمرتفقين لا غيرهم.

وفي الختام، أننا سنصوت بالإيجاب على هذا القانون.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

طبقا للمادة 217 من النظام الداخلي يمكنكم السيد الوزير إذا رغبتم في ذلك..

إذن ندوزو للتصويت.

ننتقل للتصويت على مواد مشروع قانون-الإطار، ديباجة مشروع القانون-الإطار ورد بشأنها تعديل مقدم من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (التعديل رقم 1).

الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل المقدم من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل هو تغيير في الديباجة، الفقرة الأولى:"إن النهوض بالقطاع الصحي والعمل على تطويره والرفع من أدائه يعتبر مسؤولية الدولة على وجه الخصوص"، وحذف ما تبقى من هذه الفقرة.

يهدف هذا التعديل إلى تحديد مسؤولية الدولة في مجال الصحة حيث لا يمكن أن نساوي بين مختلف المتدخلين والمواطنين في تحمل هذه المسؤولية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.. ندوز للتصويت؟

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 03؛

المعارضون= 25؛

الممتنعون= 10؛

أعرض الديباجة للتصويت كما عدلتها اللجنة:

الموافقون= 32؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 00.

المادة الأولى: ورد بشأنها تعديل مقدم من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (التعديل رقم 2).

الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

التعديل يهدف إلى تغيير مصطلح "نشاط" بـ"التزامات" على اعتبار أن قانون الإطار يجب أن يحدد التزامات الدولة في ميدان الصحة وليس فقط الأنشطة التي ستقوم بها لتنفيذ التزاماتها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

ندوزو للتصويت السيد الوزير.

الموافقون على التعديل:

الموافقون= 03؛

المعارضون= 32؛

الممتنعون= 00.

أعرض المادة الأولى للتصويت (كما عدلتها اللجنة):

الموافقون= 34؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 00.

المادة 2: ورد بشأنها تعديلان مقدمان من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (التعديلان رقم 3 ورقم 4).

الكلمة لأحد مقدمي التعديل للمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

التعديل رقم 3.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

التعديل رقم 3: هو يهدف هذا التعديل إلى تغيير مصطلح "نشاط" بـ"مسؤولية الدولة" في المجال الصحي التي تكمن في ضمان حق السكان في الصحة طبقا لمواثيق الدولية ذات الصلة التي صادق عليها المغرب، التعديل هو "تهدف مسؤولية الدولة في المجال الصحي إلى ضمان حق السكان في الصحة".

التعديل 4 في المادة 2 هو تغيير كلمة "تيسير"ولوج المواطنات والمواطنين" إلى"ضمان" ولوج المواطنات والمواطنين".

يهدف هذا التعديل إلى التنصيص على مسؤولية الدولة في "ضمان" ولوج المواطنات والمواطنين للخدمات الصحية وليس فقط "تيسير" الولوج للخدمات، وذلك طبقا للمواثيق الدولية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ندوزو للتصويت.

أعرض التعديل (التعديل رقم 3) للتصويت:

الموافقون= 03؛

المعارضون= 25؛

الممتنعون= 10.

أعرض التعديل (التعديل رقم 4) للتصويت:

الموافقون= 03؛

المعارضون= 25؛

الممتنعون= 10.

أعرض المادة 2 للتصويت كما عدلتها اللجنة:

الموافقون= 35؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون: 00.

المادة 3:

الموافقون= 35؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 00.

المادة 4: كما عدلتها اللجنة:

الموافقون= 35؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 00.

المادة 5: ورد بشأنها تعديل مقدم من طرف المجموعة الكونفدرالية الديموقراطية للشغل (التعديل رقم 5).

الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

التعديل الخامس هو إضافة "باقي الفاعلين في المجال الصحي" إلى المادة الخامسة، يهدف هذا التعديل إلى إشراف كل الفاعلين في مجال الصحة في تنفيذ أهداف قانون الإطار.

السيد رئيس الجلسة:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 03؛

المعارضون= 25؛

الممتنعون= 10.

أعرض المادة 5 للتصويت كما عدلتها اللجنة.

الموافقون= 35؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 00.

المادة 6: ورد بشأنها تعديل مقدم من طرف المجموعة الكونفدرالية الديموقراطية للشغل (التعديل رقم 6).

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

التعديل رقم 6 هو حذف الكلمات المتوفرة "حماية الصحة والولوج إلى الخدمات الصحية الملائمة" فقط، وحذف "المتوفرة".

يهدف هذا التعديل إلى تحديد مسؤولية الدولة في توفير الخدمات الصحية الملائمة وليس فقط المتوفرة، ولكون الحق في الصحة حق دستوري لا يمكن التخلي عنه.

السيد رئيس الجلسة:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 03؛

المعارضون= 25؛

الممتنعون= 10.

أعرض المادة 6 للتصويت كما عدلتها اللجنة:

الموافقون= 35؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 00.

المادة 7:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 00.

المادة 8:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 00.

المادة 9:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 00.

المادة 10:

الموافقون= 35؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

المادة 11: ورد بشأنها تعديل مقدم من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (التعديل رقم 7).

الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

التعديل هو تغيير "تتخذ الدولة التدابير اللازمة لضمان" بـ "تلتزم الدولة بضمان توزيع متكافئ ومنصف لعرض العلاجات على مجموع التراب الوطني حسب خصوصية كل جهة وحاجياتها".

يهدف هذا التعديل إلى تحديد التزام الدولة فيما يخص التوزيع العادل والمنصف لعرض العلاجات على الصعيد الوطني.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 05؛

المعارضون= 25؛

الممتنعون= 08.

أعرض المادة 11 للتصويت:

الموافقون= 35؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 00.

المادة 12: كما عدلتها اللجنة:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 00.

المادة 13: كما عدلتها اللجنة:

الموافقون= 35؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 00.

المادة 14: ورد بشأنها تعديل مقدم من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (التعديل رقم 8):

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

التعديل رقم 8، هو إضافة "ترفع الدولة من حجم استثماراتها في قطاع الصحة وتتخذ الإجراءات الضرورية من أجل استقطاب الكفاءات المغربية والأجنبية وجلب الاستثمارات الوطنية والأجنبية وإبرام شراكات مع الدول التي تتوفر على منظومة صحية متطورة".

ويهدف هذا التعديل إلى إضافة ضرورة الرفع من استثمارات الدولة في قطاع الصحة بدل التركيز على الاستثمارات الخاصة الأجنبية وحذف عبارة "بالخارج" على اعتبار أن على الدولة استقطاب وتحفيز كل الأطر الوطنية، لأن هناك مجموعة كبيرة من الأطر الصحية بالداخل تهاجر سنويا نظرا للظروف المزرية التي تعمل بها داخل الوطن.

ومن جهة أخرى، يعتبر إبرام شراكات مع الدول التي تتوفر على أنظمة صحية متطورة غاية في الأهمية في مجال نقل الخبرات والرفع من جودة الخدمات، خاصة عندما يتعلق الأمر بدول غير غنية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 03؛

المعارضون= 25؛

الممتنعون= 10.

أعرض المادة 14 للتصويت:

الموافقون= 35؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 00.

المادة 15: ورد بشأنها تعديل مقدم من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (التعديل رقم 9):

الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

التعديل فيه إضافات وتغيير في الفقرة ديال المادة 15 "تلتزم كل مؤسسة بتوفير أقصى شروط السلامة الصحية الممكنة للمرضى، توفير استقبال يراعي كرامة المرضى وحالتهم الصحية، توفير استشفاء في ظروف جيدة، مراعاة سرية المعطيات الشخصية المضمنة في ملفات المرضى طبقا لأخلاقيات المهنة والقوانين ذات الصلة".

يهدف هذا التعديل إلى إضافة تحديث المؤسسات الصحة في استقبال المرضى وتقديم الخدمات الصحية لهم.

السيد رئيس الجلسة:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 03؛

المعارضون= 25؛

الممتنعون= 10.

أعرض المادة 15 للتصويت:

الموافقون= 35؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 00.

المادة 16: كما عدلتها اللجنة:

الموافقون= 35؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون = 03.

المادة 17:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 00.

المادة 18:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 00.

المادة 19: كما عدلتها اللجنة:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 00.

المادة 20:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 00.

المادة 21:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 00.

المادة 22:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 00.

المادة 23: ورد بشأنها تعديل مقدم من طرف المجموعة الكونفدرالية للشغل (التعديل رقم 10).

الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

التعديل رقم 10 هو إضافة "عمومية" إلى "إرساء لوظيفة عمومية صحية تتوخى تثمين الموارد البشرية العاملة بالقطاع العام وتأهيلها".

يهدف هذا التعديل إلى التأكيد على إرساء وظيفة عمومية صحية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 03؛

المعارضون= 25؛

الممتنعون= 10.

أعرض المادة 23 للتصويت:

الموافقون= 35؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون = 00.

المادة 24:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 00.

المادة 25: كما عدلتها اللجنة:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 00.

المادة 26:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 00.

المادة 27:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 00.

المادة28:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 00.

المادة 29:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 00.

المادة 30:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 00.

المادة 31:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 00.

المادة 32: ورد بشأنها تعديل مقدم من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (التعديل رقم 11).

الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

التعديل هو حذف عبارة في "..شكلمؤسسات عموميةمجموعات صحية ترابية تتولى، على الصعيد الجهوي، تنفيذ سياسة الدولة في مجال الصحة" مع إضافة "شبكة للمختبرات مكلفة بالنهوض بمختبرات الوطنية والتنسيق فيما بينها".

يهدف هذا التعديل إلى حذف عبارة"مؤسسات عمومية" على اعتبار أن التدبير الجيد والحكامة الجيدة ليست لهم علاقة بالوضعية القانونية للمؤسسات بل لهم علاقة بالإرادة السياسية لمحاربة الفساد والزبونية والمحسوبية داخل القطاع وبالنهوض بالقطاع العام ليلعب دوره في ضمان الحق في الصحة للمواطنين والمواطنات.

السيد رئيس الجلسة:

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 03؛

المعارضون= 25؛

الممتنعون= 10.

أعرض المادة 32 للتصويت:

الموافقون= 35؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون = 00.

المادة 33:

الموافقون= 38؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 00.

المادة 34: (أضافتها اللجنة).

الموافقون= 38؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 00.

أعرض مشروع القانون-إطار برمته للتصويت:

الموافقون= 35؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

إذن، **و افق مجلس المستشارين على مشروع القانون-إطار رقم 06.22 يتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية.**

ننتقل للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية، ومشروع قانون رقم 85.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 52.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية البحرية.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروعين دفعة واحدة.

<u>السيد مصطفى بايتاس الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد محمد صديقي وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يطيب لي أن أتقدم بعرض حول القانونين المذكورين نيابة عن السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية.

بداية، أود أن أشكر لجنة القطاعات الإنتاجية رئيسا وأعضاء لتعاطيهم الإيجابي والبناء مع مشروعي هذين القانونين، اللذان يحظيان بأهمية كبيرة كقطاع الصيد البحري وتنمية تربية الأحياء المائية البحرية على وجه التحديد.

واسمحوا لي قبل تقديم هذين المشروعين أن أستعرض على مجلسكم الموقر بعض المعطيات، اليوم على الصعيد العالمي، ما يقرب النصف من منتجات البحر تأتي من تربية الأحياء المائية، ومن المنتظر أن تصل هذه النسبة إلى الثلثين في أفق سنة 2030 حسب توقعات منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة (FAO[2]).

قطاع تربية الأحياء المائية هو أسرع قطاعات الإنتاج الغذائي نموا، فضلا عن إسهامه الفعال في امتصاص البطالة وتحسين دخل الساكنة المحلية وضمان الأمن الغذائي الدولي، مكون أساسي للاقتصاد الأزرق كرافعة للتدبير المستدام للنظم الإيكولوجية البحرية والموارد المرتبطة بها، من خلال خلق الثروة مباشرة وضمان الاستدامة البيئية للمحيطات والمناطق الساحلية.

يشكل حلا للحد من الاستغلال المفرط للرصيد السمكي من خلال تخفيف الضغط الذي تمارسه أنشطة الصيد على الأوساط البحرية وإعادة التوطين من أجل تشكيل التنوع البيولوجي.

لهذه الأسباب، ولدواعي التنمية المستدامة واعتبارا لكون بلادنا تزخر بساحل يمتد على طول 3500 كيلومتر ومياه جيدة، فقد أعطت إستراتيجية "أليوتيس" (Halieutis) أولوية لتنمية تربية الأحياء البحرية، لجعلها قاطرة لتنمية الاقتصاد الأزرق، من خلال المساهمة في تحقيق الأهداف المتعلقة بالسيادة الغذائية الوطنية وحماية البيئة والثروات السمكية، فضلا عن خلق فرص الشغل.

ولأهمية هذا القطاع، فقد تم التطرق إليه في النموذج التنموي الجديد وأهداف التنمية المستدامة.

مشروع قانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية لحد الآن يعتمد تدبير هذه السلسلة على أساس قانون الصيد البحري لعدم وجود إطار قانوني خاص بها وهناك فراغ قانوني لتنزيل الإستراتيجية المسطرة.

فمشروع هذا القانون مستلهم من الممارسات الدولية الجيدة في هذا المجال، ويأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الحكماتية والتدبيرية والتنموية والجهوية والبيئية، ويهدف مشروع قانون رقم 84.21 إلى:

- **أولا**، تمكين قطاع تربية الأحياء البحرية من إطار قانوني خاص وحديث بغرض الاعتراف بهويته الخاصة ووضعه القانوني الكامل والمتميز عن الصيد البحري؛

- **ثانيا**، ضمان الاستقرار القانوني وتوفير الشفافية اللازمة وإعطاء رؤية واضحة للمستثمرين في هذا الميدان؛

- **ثالثا**، ضمان التدبير الفعال لقطاع تربية الأحياء المائية البحرية من أجل تقديم كافة الضمانات اللازمة لتطويره، بدءا من تدبير الفضاء والأنظمة المطبقة على رخص المزارع واعتمادات أحواض السمك؛

- **رابعا**، تطوير وتنويع سلاسل الإنتاج المبتكرة المتعلقة بتغذية الإنسان والحيوان، المستحضرات التجميلية والصيدلانية والصناعة الكيميائية، المدخلات الزراعية، صناعة المكونات الايكولوجية، إنتاج الجيل الثالث من الوقود الحيوي من مصادر الطحالب، الأنشطة المرتبطة بأحواض السمك؛

- **خامسا**، تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة وقواعد المنافسة والشفافية لممارسة أنشطة الاستزراع البحري.

[2] Organisation des Nations unies pour l'Alimentation et l'Agriculture

لقد تمت صياغة مشروع هذا القانون وفق مقاربة تشاركية في 6 أقسام و10 أبواب موزعة على 94 مادة تطرقت بالخصوص إلى التعريف بخاصيات القطاع والمجالات التي يلجأ فيها لتربية الأحياء المائية البحرية، كالتسويق أو الصناعة التحويلية والبحث العلمي والتكوين أو المجال الترفيهي بتقنين أحواض السمك، آليات الحكامة المتبعة لأجل تنمية مستدامة لهذا القطاع وتدبيره العقلاني، كإحداث مجلس وطني لتربية الأحياء المائية البحرية وتبني مبادئ الشفافية والتنافسية عند منح التراخيص، المخططات الجهوية لتنمية تربية الأحياء المائية البحرية.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بخصوص مشروع القانون رقم 85.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 52.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية البحرية، تعتبر هذه الوكالة المحدثة سنة 2011 بموجب القانون رقم 52.09 المؤسسة المكلفة بإنعاش تربية الأحياء البحرية.

ويأتي مشروع هذا القانون بعدما تبين بعد مرور عقد من الممارسة منذ إحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية أن هناك عدة قيود وثغرات مرتبطة بمقتضيات قانون إنشائها، هذه القيود أدت إلى التقليص من إمكانيات التطبيق الكامل لمبدأ التخصص، وأصبحت بالتالي اختصاصاتها جد محدودة مقارنة بالطموحات الوطنية المتوخاة منها والأهداف المنتظرة.

كما أصبح لزاما أن نلائم مقتضيات القانون المتعلق بإحداث الوكالة مع مقتضيات مشروع القانون رقم 84.21 المعروض أمامكم، وبالتالي منح الوكالة الصلاحيات اللازمة والكافية للقيام بمهامها التنموية والتدبيرية لهذا القطاع.

ويهدف مشروع هذا القانون إلى:

أولا، تعزيز مهام الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية وكفاءتها؛

ثانيا،تنويع الموارد المالية للوكالة بغية تعزيز نجاعة استقلالها المالي؛

ثالثا، ضمان التدبير الفعال والمعقلن للقطاع وتقديم كافة الضمانات اللازمة لتطويره.

الاختصاصات الجديدة للوكالة جاءت من أجل:

1- تعزيز دور الوكالة في المواكبة والدعم القانوني والإداري والتقني لمشاريع الاستثمار في نشاط تنمية تربية الأحياء البحرية؛

2- تحديد دور الوكالة في إعداد المخططات الجهوية لتنمية تربية الأحياء البحرية وتنفيذ مقتضياتها؛

3- اقتراح وتنفيذ تدابير التحفيز وتشجيع وجلب الاستثمار في تربية الأحياء البحرية وتدبير الأموال التي يمكن أن توكل إلى الوكالة بهذا الخصوص.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لمقرر لجنة القطاعات الإنتاجية أو السيدة نائبة المقرر.

وزع التقرير.

إذن ملخص التقرير توزع.

باب المناقشة ديال المشروعين بجوج.

ننتقل إلى التصويت على مواد كل مشروع قانون على حدة، ونبدأ بمشروع قانون 84.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية.

المادة 1: (الإجماع)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 00.

المادة 2: (الإجماع)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 00.

المادة 3: (الإجماع)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 00.

المادة 4: (الإجماع)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 00.

المادة 5: (الإجماع)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 00.

المادة 6: (الإجماع)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 00.

المادة 7: (الإجماع)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 00.

المادة 8: (الإجماع)

الموافقون= 38؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 00.

المادة 9: ورد بشأنها تعديلان.

نعطيكم الكلمة، دابا السادة الرؤساء كون خليتوني كملت الخدمة كون كملتها دابا السي حنين، اخذا الكلمة قالك إجماع، السيد الرئيس قال العدد، أنا إلى اسمحتو ليا إجماع منين؟ أشمن عدد؟ خصو يكون العدد، ديرو دابا إجماع ديال القاعة، القاعة أش فيها ما خرج حد ما دخل حد، دابا ما غاديش نبقاو نديرو، دابا الله يعطيكم الستر الأمور هانية، كيف الإجماع كيف العدد، الله يخليكم السادة المستشارون.

إلى كاينة شي حاجة تنطرزوها راه هي هاذي، الله يخليكم خلينا ندوزو دابا، 38، نعم أسيدي.

المستشار السيد نورالدين سليك:

الإجماع كاين، ولكن من الناحية الأخلاقية والاحترام حتى لذاتنا والاحترام للإخوان اللي حاضرين في القاعة إلى قلنا غير إجماع بمعنى راه حاضرة 120 واحد، ما حضراش 120، يعني غادي نقولو العدد اللي حاضر 40 ولا 50 غادي نقولو بالإجماع، هذا هو القانون.

السيد رئيس الجلسة:

دايرين فينا الثقة مسيرين هاذ الجلسة، يسرو معنا المأمورية الله يخليكم، الإجماع ديال 38، متفقين راه هي هاذي، خاص كلشي يبقى على خاطرو.

ناقص غير شي واحد 37، واحد اللي ناقص هو ديال الاتحاد الاشتراكي، واش ما تايقش فينا باغي تعاود الحساب، ياك كاين الإجماع، واخا ينقص جوج حتا أربعة، راه بان أنا لي ليه فذاك القنت، أنت راه ماشتيهش فداك القنت.

المادة 9:

ورد بشأنها تعديلان: الأول مقدم من طرف فرق الأغلبية، التعديل رقم واحد.

والثاني من طرف مجموعة الكونفدرالية الديموقراطية للشغل.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل رقم 1 من فرق الأغلبية، والإخوان الآخرين كاين السي الدحماني وخالد السطي، إذن مزيان.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

السيد الرئيس،

هاذ التعديل ديال المادة 9 كيفما أشرت له، يروم تعديل انتخاب الأجهزة وتحديد عدد أعضائها على غرار ما هو معمول به في جميع القوانين المؤطرة لهيئات الحكامة أو كل المؤسسات العمومية والمنشئات العامة المحدثة بموجب قانون، فهي من مجال القانون وليس من اختصاص السلطة التنظيمية.

السيد رئيس الجلسة:

الأغلبية، إذن ندوز للتصويت.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون؟

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، أنا باغي نسهل المأمورية.

السيدالوزيرالمنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيدوزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

طبعا التعديل مقبول، السيد الرئيس، لأن بالفعل هذا تعديل وجيه يجب أن يجود هذا النص.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا معالي الوزير.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 35؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 02.

ونمر للتعديل الثاني والكلمة لأحد مقدمي التعديل، المجموعة الكونفدرالية الديموقراطية للشغل.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

التعديل فالمادة التاسعة هو حذف "فيدرالية غرف الصيد البحري" وتعويضها بـ "رئاسة إحدى الجامعات التي تضم الكليات التابعة لها شعبة تربية الأحياء المائية وتوفر مسالك الإجازة أو الماستر أو الدكتوراه في هذا المجال"، إضافة لتمثيل هيئة البحث العلمي عن طريق الجامعة التي تضم شعبة تربية الأحياء المائية وتوفر مسالك الإجازة أو الماستر أو الدكتوراه، وذلك اعتبارا للأدوار الهامة للبحث العلمي في هذا المجال، وكون فيدرالية غرف الصيد البحري أيضا ممثلة في غرف الصيد البحري.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير، الحكومة تفضلوا.

السيدالوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

تعديل غير مقبول لأن المجلس له طابع استشاري، كما أن هذه المادة تعطي الصلاحية للمجلس لدعوة حضور اجتماعاته لكل شخصمشهود له بالكفاءة والتجربة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 02؛

المعارضون= 26؛

الممتنعون= 09.

أعرض المادة 9 للتصويت كما عدلت:

الموافقون= 35؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

المادة 10:

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 11: كما عدلتها اللجنة: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 12: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 13: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 14: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 15: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 16: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 17: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 18: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 19: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 20: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 21: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 22: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 23: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 24: كما عدلتها اللجنة: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 25: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 26: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 27: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 28: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 29: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 30: كما عدلتها اللجنة: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 31: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 32: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 33: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 34: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 35: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 36: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 37: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 38: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 39: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 40: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 41: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 42: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 43: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 44: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 45: كما عدلتها اللجنة: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 46: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 47: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 48: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 49: كما عدلتها اللجنة: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 50: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 51: كما عدلتها اللجنة: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 52: ورد بشأنها تعديل مقدم من طرف فرق الأغلبية (التعديل رقم 2)، السيد المستشار الدحماني والسيد المستشار خالد السطي.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

فيما يخص التعديل الخاص بالمادة 52 فتبرير التعديل هو كالتالي:

الإبقاء على صيغة هذه المادة بدون تغيير كما تمت إحالتها على مجلس المستشارين من مجلس النواب، لأن مقتضياتها تلزم أصحاب المزارع وأحواض السمك والقاضية بمسك سجل ورقي لتسهيل عمليات التتبع والتعقب والمراقبة التي تخصهما.

لذلك، فإن التصويت الذي تم داخل اللجنة، بحيث أنه تمت مناقشة هذه المادة وتم التصويت عليها داخل اللجنة، لذلك فإن التصويت الذي تم داخل اللجنة يلزم اعتماد السجل الإلكتروني على اعتبار أن الرقمنة الذي انخرط فيها قطاع الصيد البحري لاتزال في بدايتها والمستثمرون بصدد وضع البنية التحتية الملائمة، لذلك وجب الاحتفاظ بصيغة "يمكن" بدل "يتم".

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضل السي السطي.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

بطبيعة الحال القصة ديال هاذ التعديل الإخوان فالأغلبية شرحوه وكذلك حتى السيد الوزير، هذا تعديل كنا تقدمنا به في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في اللجنة وتم قبوله بطبيعة الحال.

لكن نعتقد تبين على أن هذا التعديل ربما الوزارة أو هياكل الوزارة غير مستعدة لتنزيله، وبطبيعة الحال نحن في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لابد أن نكون في جنب المصلحة العامة وإلى كانت شي حاجة اللي غادي تعرقل أو لا اللي غتأثر بشكل سلبي على المستثمرين بصفة عامة وعلى المواطنين، فبطبيعة الحال بكل روح رياضية نتنازل عن هذا التعديل ونتمناو التوفيق.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السي الدحماني.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

السيد الرئيس،

نتبنى نفس التعديل المقدم من طرف فرق الأغلبية.

السيد رئيس الجلسة:

الحكومة، السيد الوزير مقبول التعديل؟

مقبول أسيدي.

أعرض التعديل للتصويت: (إجماع)

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

أعرض المادة 52 للتصويت كما عدلت:

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 53: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 54: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 55: كما عدلتها اللجنة: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 56: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 57: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 58: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 59: ورد بشأنها تعديل مقدم من طرف فرق الأغلبية (التعديل رقم 3):

الكلمة لأحدي مقدمي التعديل.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

فعلا هذا غير من أجل الملاءمة، فسيتم حذف التعديل اللي صادقت عليه اللجنة للملاءمة مع التبرير الذي تم الدفع به في التعديل رقم 3.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نفس الشيء الإخوان، السيد الوزير التعديل مقبول؟

مقبول.

أعرض التعديل للتصويت: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

أعرض المادة 59 كما عدلت: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 60: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 61: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 62: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 63: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 64: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 65: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 66: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 67: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 68: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 69: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 70: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 71: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 72: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 73: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 74: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 75: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 76: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 77: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 78: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 79: ورد بشأنها تعديل مقدم من طرف فرق الأغلبية (التعديل رقم 4).

نفس التعديلات ديال قبل، ياك السيد الرئيس؟

تفضل.

<u>المستشار السيد كمال صبري:</u>

شكرا.

هناك غير واحد المصطلح اللي تم التداول ديالو داخل اللجنة وهو كلمة "إتلاف" بدل مصطلح ديال "التخلص"، فارتأينا أننا نبقاو في كلمة ديال "التخلص" لأن تتماشى مع العمل ديال المهنيين.

وشكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

الحكومة كلشي هو هذاك؟

أعرض التعديل للتصويت: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

أعرض المادة 79 كما عدلت: (إجماع).

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 80: (إجماع)

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 81: ورد بشأنها تعديل مقدم من طرف الأغلبية (التعديل رقم 5).

الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

الكلمة للحكومة: نفس ..

أعرض التعديل على التصويت: (إجماع)

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 81 للتصويت كما عدلت: (إجماع)

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 82: كما عدلتها اللجنة: (إجماع)

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 83:

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 84: (إجماع)

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 85: كما عدلتها اللجنة: (إجماع)

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 86: (إجماع)

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 87: (إجماع)

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

دوزناه، اسمعت التعديل ديالك قولتيه ليا ووفقنا عليه ودوزناه، أسميتو السيد الرئيس دوزنا التعديل، لحقاش نفس الاتجاه.

التعديل مرحبا يا الله زيد تفضل، ملائمة تفضل السيد الرئيس.

<u>المستشار السيد كمال صبري:</u>

شكرا السيد الرئيس،

هاذي غير من أجل الملاءمة بحيث أنه تمت المصادقة على التعامل بكلمات "اتلاف"، فنفس الشيء فهاذ المادة جاءت كلمة "التخلص" خصنا نحيدوها ونعوضوها بـ"إتلاف".

وشكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا.

المادة 86: (إجماع)

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 87: (إجماع)

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 88: (إجماع)

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 89: (إجماع)

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 90: (إجماع)

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 91: (إجماع)

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 92: (إجماع)

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 93: (إجماع)

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 94: (إجماع)

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت: (إجماع)

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

إذن، و افق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 21.84 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية.

ونتقل للتصويت على مواد مشروع قانون رقم 21.85 بتغيير وتتميم القانون رقم 52.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية البحرية.

المادة1: (إجماع)

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 2: (إجماع)

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 3: (إجماع)

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

المادة 4: (إجماع)

الموافقون= 37؛

الممتنعون= 00؛

المعارضون= 00.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

إذن، و افق مجلس المستشارين على مشروع قانون الرقم 21.85 بتغيير وتتميم القانون رقم 52.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية البحرية.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

الملحق:

I- مداخلة المستشار السيد كمال آيت ميك باسم فريق التجمع الوطني للأحرار:

1. مشروع قانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية؛

2. مشروع قانون رقم 85.21 بتغييروتتميم القانون رقم 52.09 المتعلق

بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية البحرية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بمناسبة المناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية، ومشروع قانون رقم 85.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 52.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية البحرية داخل الجلسة العامة.

وهي مناسبة ننوه فيها بالمجهودات المبذولة من طرف الحكومة لتطوير وتجويد المنظومة القانونية المؤطرة لدعم برنامج تربية الأحياء البحرية بشكل عام والذي كان الغرض منه توسيع هامش حرية المبادرة والمقاولة، وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز السيادة الوطنية الغذائية، وتوطيد عنصر الثقة بما يُمكن من رفع وثيرة النمو الاقتصادي الوطني، مشيدين بالجو العام الذي طبع النقاش داخل اللجنة المختصة حيث تفاعلت الحكومة في شخص السيد وزير الفلاحة والصيد البحري بشكل إيجابي مع مجموع التعديلات المقدمة والتي وصلت لـ 64 تعديلا، قبلت منها تعديلات مهمة أدخلت على 11 مادة من نص المشروعين ومادة إضافية تم التصويت بالإجماع عليهما.

في هذا الإطار، لا يسعنا بهذه المناسبة إلاّ أن نشيد بالمجهودات المقدرة التي يبذلها السيد الوزير لتعزيز القدرة التنافسية لقطاع الصيد البحري في ظل التراكمات الايجابية التي عرفها مخطط "أليوتيس"، بالإضافة لقطاعات الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات التي تسهرون على تدبيرها بكل تفان ومسؤولية.

إن فريق التجمع الوطني للأحرار يثمن عاليا الإنجازات التي تم تحقيقها في مجال تنمية تربية الأحياء المائية البحرية والتقدم المحرز على مستوى مختلف الجهات الساحلية للمملكة، مما يسلط الضوء على الدينامية الجديدة المنشأة حول هذا النشاط الجديد بالمناطق التي تتوفر على إمكانيات ملائمة لتربية الأحياء البحرية وخلق آفاق واعدة للنمو والتنمية ببلادنا، منوهين بسياسة الدعم التي منحته الوزارة الوصية للقطاع وللمستثمرين الشباب على وجه الخصوص وللصيد التقليدي، بما فيها التخفيف من الضغط الجبائي في ظل قوانين المالية السابقة حيث كانت مساهمة البرلمان واضحة وملموسة في أفق تحقيق الإنتاج المطلوب.

وإذ كنا بدورنا نؤمن، داخل فريقنا بأن هذا القطاع واعد وحقق نتائج إيجابية جداً بالرغم من كونه لازال فتيا، نرى أن هذه المنظومة القانونية تسعى إلى توسيع آفاق قطاع الصيد البحري لكي يساهم أكثر في تطوير أداء الاقتصاد الوطني وبناء تنميته على أسس متينة ومستدامة من أجل ضمان الأمن الغذائي والتخفيف من أعباء المعيشة على المواطنين والمساهمة أكثر في الناتج الداخلي الوطني.

السيد الرئيس المحترم،

نسجل داخل فريق التجمع الوطني للأحرار أهمية المستجدات التي جاء بها مشروع قانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية ومشروع قانون رقم 85.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 52.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية البحرية، فإننا نؤكد أن هذه المستجدات تروم مواكبة التحولات التي يعرفها هذا النشاط، مثمنين مضامينها والتي تبقى في نظرنا رهانات وتحديات مستعجلة لا تقبل الانتظارية لإنجاح عملية التحول الاقتصادي ببلادنا، خصوصا ما بعد جائحة "كوفيد-19"، مستحضرين في هذا الإطار التحول النوعي الذي يكتسيه هذا التوجه، الذي يبقى إقرار رؤية مستقبلية واضحة لقطاع تنمية تربية الأحياء المائية البحرية أرضية مهمة أقدمت عليها الحكومة، من شأنها خلق الانسجام بين النصوص القانونية الوطنية، ووضع حد لكل تعارض أو تناقض فيما بينها، وتعطي إضافة نوعية وواعدة للمستثمرين من أجل تعزيز قدراتهم وتشجيعهم على الاستثمار أكثر في هذا القطاع.

ومن أهم المستجدات التي جاء بها مشروع القانون رقم 84.21، نذكر:

- ✓ تقوية الأسس والضوابط لتربية الأحياء المائية البحرية وتعزيز حكامتها من خلال تحسين إطارها القانوني والتنظيمي؛
- ✓ إحداث المجلس الوطني لتربية الأحياء البحرية كهيئة استشارية تتمتع بصلاحيات مهمة للنهوض بنشاط تربية الأحياء المائية البحرية؛
- ✓ اعتماد مقاربة التخطيط المجالي لتربية الأحياء المائية البحرية من خلال إعداد المخططات الجهوية لتهيئة وتدبير تربيتها، علاوة على تصاميم بنيات التربية، وذلك بهدف ضمان الاستدامة وفي احترام للبيئة؛
- ✓ إقرار مبدأ منح الرخص بالنسبة إلى مزارع تربية الأحياء المائية البحرية أو أحواض السمك، ووضع شروط إحداث واستغلال تلك المزارع والأحواض؛
- ✓ التأطير القانوني لبعض أنشطة تربية الأحياء المائية البحرية فما يخص الشق المتعلق بالأبحاث، والتجارب، وإعادة التوطين، والتكوين.

السيد الرئيس المحترم،

لا تفوتنا الفرصة دون التأكيد على أهمية مقتضيات مشروع قانون رقم 85.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 52.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية البحرية بهدف تكريس أفضل ممارسات الحكامة للرفع من نجاعتها وفعاليتها، بالإضافة إلى ملاءمة

مضمون القانون المؤطر للوكالة مع أحكام مشروع القانون المنظم لتربية الأحياء البحرية، مبرزين في هذا السياق الدور الاستراتيجي للوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية البحرية كقاطرة تنموية لتنزيل هذه الاستراتيجية الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية، مطالبين في هذا الباب بإعطائها المزيد من الدعم وتعزيزها بالموارد البشرية اللازمة لكي تلعب دورا أكبر في إنجاز جميع مشاريعها المستقبلية من أجل توفير المناخ المناسب لتشجيع الاستثمارات في هذا القطاع.

ومن أجل إعطاء دفعة قوية للارتقاء بعمل هذه الوكالة، فإننا نؤكد في فريق التجمع الوطني للأحرار على مسألة توفير المزيد من البنيات التحتية لمواكبة وخلق المشاريع النموذجية، خاصة وأن هذه الوكالة تشتغل على إنجاز استثماراتها على مستوى كل جهات المملكة المطلة على البحر، ولإنجاح تنزيل هذين المشروعين، نؤكد على ضرورة تبني مجموعة من الملاحظات والاقتراحات التالية:

- ✓ ضرورة القيام بحملات تواصلية للتعريف بمقتضيات ومضامين هذين المشروعين بعد نشرهما في الجريدة الرسمية؛
- ✓ التعجيل بإصدار المقتضيات القانونية التنظيمية ذات الصلة وفق مقاربة تشاركية مع مختلف الفاعلين والمتدخلين في السلسلة؛
- ✓ رقمنة المساطر الإدارية لتعزيز الشفافية والولوج إلى المعلومة من طرف المستثمرين؛
- ✓ العمل على سن مقتضيات قانونية تؤطر مسألة التمويلات المالية في مجال نشاط تربية الأحياء المائية البحرية، خصوصا لدى فئة من حاملي المشاريع الصغيرة، لكي لا تضيع فرصا استثمارية على بلادنا في هذا الباب؛
- ✓ ضرورة الانخراط وفق المعايير الصحية المتفق عليها دوليا في مجال تطوير الجودة والمواصفات والإشهاد المتعلقة بتربية الأحياء المائية البحرية للاستفادة من إمكانية دخول بلادنا أسواق عالمية جديدة؛
- ✓ معالجة مسألة خصاص العقار لتنزيل مشاريع تربية الأحياء المائية البحرية؛
- ✓ تحسين جاذبية التحفيزات للاستثمار في نشاط تربية الأحياء المائية البحرية والتي سوف يتم التنصيص عليها وفق نص تنظيمي؛
- ✓ العمل على تشجيع وإشراك الأبناك وقطاع التأمينات في التعامل مع نشاط تربية الأحياء المائية البحرية؛
- ✓ ضرورة مراعاة العدالة المجالية في تنزيل مشاريع تربية الأحياء المائية البحرية في مجموع التراب الوطني؛
- ✓ العمل على تشجيع عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال هذا النشاط.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

في الختام، نؤكد لكم بأننا سنكون إيجابيين في التعاطي مع هذين المشروعين، مبرزين لكم أهميتهما في تطوير قطاع الصيد البحري، بحيث يساهم بشكل كبير في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وخلق فرص الشغل، دون أن ننسى أهميته في الرفع من الناتج الداخلي الوطني عبر التصدير، ما من شأنه أن يساهم في تطوير أداء الاقتصاد الوطني.

لذا، وجب العمل على إعداد مقاربة جديدة تهتم أكثر بالعنصر البشري داخل القطاع مع إعطاء فرص أكبر لتجديد النخب وتطوير أداء الإدارة لكي تلعب أدوارا أكثر، وحيث أن مضامين هذين المشروعين لهما راهنيتهما، فإننا في فريق التجمع الوطني ارتأينا رفع التعديلات إلى الجلسة العامة بناء على رغبة المهنيين والتي يرونا أنها مهمة ولها راهنيتها في تجويد المشروع والتنزيل السليم له.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

II- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

1. مشروع قانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسرني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة مشروع قانون رقم 85.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 52.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية البحرية.

بداية، ينبغي التأكيد أن الوكالة تشكل جهازا مؤسساتيا يسعى إلى التنزيل السليم لمشاريع القطاع، وصرحا تنظيميا وقانونيا يسهر على النهوض بهذا القطاع، وخاصة فيما يتعلق بتشجيع الاستثمارات ودعم المستثمرين، ومباشرة إنجاز الدراسات المتعلقة بأنشطة تربية الأحياء المائية البحرية، وجعل ممارسة نشاط تربية الأحياء البحرية مدخلا مساهما في التنمية المستدامة.

إن هذا المشروع سيعزز مهام الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية وكفاءاتها، وتنويع مواردها المالية بغية تعزيز اتساق ونجاعة استقلالها المالي.

كما يمنح للوكالة نظاما أكثر ملاءمة، يأخذ بعين الاعتبار التطورات الراهنة والمستقبلية التي يعرفها هذا النشاط على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، بالإضافة إلى تصحيح بعض الثغرات القانونية التي من شأنها تعطيل التنزيل السليم للمهام والأهداف المتوخاة من إحداث الوكالة.

السيد الرئيس المحترم،

بالموازاة مع ذلك، يتعين إعطاء مكانة أكبر للغرف المهنية في تنزيل هذا القانون، مع منحها أدوارا تقريرية والارتقاء بالنصوص المنظمة لها حتى تكون فاعلا أساسيا في التنمية المستدامة وتنزيل السياسات العمومية.

وبهذه المناسبة، نؤكد على أهمية تقوية الترسانة القانونية للغرف المهنية بشكل موازي لما تقوم به الوزارة من أوراش إصلاحية وبرامج تنموية، كما هو الشأن لهذا الإصلاح الذي جاء لتجاوز بعض الثغرات المعيقة للتنزيل السليم والكامل لمشاريع الوكالة.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة على وعي تام بأن هذا المشروع قانون سيعطي فرصة أكبر للوكالة للإنفتاح على محيطها السوسيومهني وأجرأة طموحاتها في إبراز المؤهلات التي تزخر بها بلادنا، والخروج من وضع المحدودية التي عاشته الوكالة في السنوات الأخيرة.

إننا أمام فرصة مهمة لملاءمة النظام القانوني لوكالة تنمية الأحياء المائية البحرية ومسايرة التطور الذي ستعرفه الترسانة القانونية المرتبطة بقطاع الأحياء المائية البحرية، خاصة مع وجود القانون رقم 84.21 المتعلق بتنمية الأحياء المائية البحرية الذي يحمل في طياته إمكانيات مهمة لتطوير القطاع وتنزيل الأهداف الإستراتيجية لمخطط "أليوتيس" عامة.

إن هذا المشروع قانون يعتبر إضافة تشريعية هامة، ستمكن الوكالة من إمكانيات مهمة للعب أدوارها التنموية، وذلك في إطار اختصاصات جديدة تقوم على تعزيز دورها في المواكبة والدعم القانوني وإعداد المخططات الجهوية.

كما حدد هذا المشروع مجموعة من الموارد المالية للوكالة، في إطار تقوية استقلالها المالي والتقني.

انطلاقا من كل ذلك، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت بالإيجاب على المشروع قانون هذا.

2) شروع قانون رقم 84.21 المتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية:

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين لمناقشة مشروع قانون رقم 84.21 المتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية لا يخفى عليكم أن قطاع الصيد البحري ببلادنا يعتبر ركيزة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني وتعزيز الأمن الغذائي، ما يجعله ذو أولوية وأهمية تعادل قدر مساهمته في الاقتصاد الوطني، خاصة أن المرحلة التي يمر بها العالم أجمع تقتضي منا الجدية والاجتهاد في مناقشة نص قانوني ذي علاقة بالاقتصاد والأمن الغذائي، بما يساهم في تجاوز مخلفات جائحة كورونا، وآثار الحرب الأوكرانية-الروسية.

إن هذا المشروع الذي بين أيدينا يعتبر لبنة أساسية لتحصين الإطار القانوني المنظم للقطاع، باعتباره أول نص قانوني منظم لقطاع تربية الأحياء المائية البحرية بالرغم من مرور 12 سنة على إحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية البحرية، حيث يستمد أهميته من كونه مساهما أساسيا في إلتقائية مجموعة من البرامج الهادفة لتحصين الأمن والسيادة الغذائية للمغاربة وتحسين مناخ الأعمال كأرضية لتشجيع واستقطاب الاستثمارات الداخلية والخارجية، إذ أن قطاع الصيد البحري، الذي تتعدد وتتنوع مجالاته، عرف في الآونة الأخيرة تحولات عميقة بفضل العمل الجاد الذي تقوم به وزارتكم.

في هذا الإطار، استطاعت استراتيجية "أليوتيس" أن تشكل صمام أمان فيما يتعلق بالأمن الغذائي للمغاربة، خاصة في هذا السياق الدولي المتقلب للاقتصاد العالمي، حيث أصبحت في ضله كل دول العالم تصارع من أجل ضمان الاكتفاء الذاتي الوطني.

السيد الرئيس المحترم،

إن بلادنا قد حباها الله تعالى بشريط ساحلي مهم، (3500 كلم من السواحل) تمتد على أغلب المدن المغربية، وتحتوي على ثروة سمكية مهمة ومتنوعة ومجالا جغرافيا غنيا، وكلها إمكانيات تشكل مجالا خصبا وبنية تحتية مهمة لتنزيل إستراتيجية الدولة في النهوض وتطوير قطاع تربية الأحياء المائية البحرية، وجعله ذو جاذبية مهمة لرؤوس الأموال، إذ لم يكن ينقصها سوى إحاطتها بترسانة قانونية قادرة على مواكبة الإصلاحات الهامة التي تباشرها بلادنا في إطار خيارات إستراتيجية للنهوض بالاقتصاد الأزرق، ودراسات علمية تأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الترابية والجغرافية لكل منطقة، وهذا لن يتأتى إلا بالعمل التشاركي لكل المتدخلين المؤسساتيين، وعلى رأسهم الجماعات الترابية والغرف المهنية كفاعلين أساسيين في التنمية المستدامة لبلادنا.

وهي مناسبة لنا في فريق الأصالة والمعاصرة للإشادة بمجموعة من المشاريع الهيكلية والإستراتيجية التي عرفها قطاع الصيد البحري في العشرية الأخيرة، على رأسها إستراتيجية "أليوتيس"، التي تعتبر نقلة نوعية في تدبير وتطوير قطاع الصيد البحري ببلادنا، حيث ساهمت بشكل ملموس في النهوض بالقطاع وتحسين تنافسيته إقليميا ودوليا.

السيد الرئيس المحترم،

إن بلادنا لديها إرادة قوية للنهوض بقطاع الصيد البحري بصفة عامة، ومشروع تربية الأحياء المائية البحرية بصفة خاصة، وذلك من خلال الأهداف الإستراتيجية لمخطط "أليوتيس" الرامية للتأسيس لسياسة مندمجة تقوم على التنزيل السليم لسياسة الدولة في القطاع، وتشجيع المبادلات التجارية على المستويين الداخلي والخارجي.

إذ ندعو الوزارة لإعطاء المزيد من الأهمية لبرامج ومشاريع تربية الأحياء المائية البحرية على المستوى الجهوي، خاصة المناطق الجنوبية التي يعتبر الصيد البحري النشاط الأساسي والأول بالمنطقة.

لنا اليقين، السيد الرئيس المحترم، أن مشروع قانون رقم 84.21 المتعلق بالأحياء المائية البحرية يعد لبنة أساسية ومهمة لاستكمال بناء صرح الترسانة التشريعية لقطاع الصيد البحري، خاصة فيما يتعلق بأنشطة الاستزراع البحري، حيث سيساهم في خلق فرص شغل كثيرة ومتنوعة، ووضع حد للفراغ القانوني الذي عرفه مجال تربية الأحياء المائية البحرية، حيث سيكون لتنظيمها وقع إيجابي على تشجيع الاستثمار في الاقتصاد الأزرق.

لذلك، وبناء على ما سبق، فإن فريق الأصالة والمعاصرة يصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

III- مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

1. مشروع قانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن تربية الأحياء المائية البحرية كجزء أساسي من الاقتصاد الأزرق الذي يعد رافعة للتدبير المستدام للنظم الإيكولوجية البحرية والموارد المرتبطة بها، تشكل حلا للاستغلال المفرط للرصيد السمكي عبر تخفيف الضغط الذي تمارسه أنشطة الصيد على الأوساط البحرية وينسجم هذا المشروع مع رهانات المغرب على إعمال النموذج التنموي الجديد، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإرساء الاقتصاد الأزرق بشكل يساهم في خلق الثروة، وتحسين القيمة المضافة، وتنمية الرأسمال البشري ...

إن قطاع تربية الأحياء البحرية يعتبر أكثر القطاعات الإنتاجية نموا، وينسجم وخيارات بلادنا للتموقع في هذا القطاع من أجل تنويع اقتصاده، ويعد محركا للنمو في قطاع الثروة السمكية، والمساهمة في الأمن الغذائي بشكل يساهم في إنجاح استراتيجية "أليوتيس" 2020-2030 في تحقيق قيمة مضافة تناهز 2 مليار درهم، ورقم معاملات يقدر بحوالي 42 مليار درهم، واستثمارات خاصة تصل إلى 5.7 مليار درهم، وخلق 20 ألف فرصة عمل.

وقد جاء هذا المشروع في سياق اقتصادي واجتماعي دولي وطني ملائم حيث تتوفر بلادنا على مؤهلات طبيعية وبنية تحتية مهمة (الموانئ، المطارات، الطرق، اللوجيستيك) وموارد بشرية مؤهلة وسوق وطنية واعدة بالنسبة لمنتوجات تربية الأحياء البحرية، وقرب المغرب من السوق الأوربية، إضافة للاتفاقيات التجارية التي تساعد المنتجات الوطنية من الولوج التفضيلي إلى الأسواق الخارجية.

وبالمصادقة على هذا المشروع، سيعزز المغرب انخراطه في الإطار الاستراتيجي المنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) من أجل نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة وشمولية وقدرة على الصمود والاستدامة، في انسجام تام مع مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وتربية الأحياء المائية التي تسعى إلى وضع وتنفيذ سياسات وإطارات قانونية فعالة تعزز التنمية المستدامة والمصنفة في تربية الأحياء المائية، وحماية النظم الإيكولوجية البحرية وإصلاحها وتعزيزها واستخدامها المستدام، ومكافحة تغير المناخ من خلال نظم تربية أكثر كفاءة وشمولا وقدرة على الصمود.

وقد أتى هذا المشروع لينظم ممارسة نشاط تربية الأحياء المائية البحرية والتي تعرف تداخل العديد من الإدارات، مع عدم وجود إطار دعم وحوافز استثمارية وعدم الانسجام مع المقاربات الدولية ذات الصلة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سيحقق هذا المشروع إطار قانوني خاص وحديث، سيعطي رؤية واضحة للمستثمرين، سيضمن التدبير الفعال للقطاع، تطوير وتنويع سلاسل الإنتاج المبتكرة، تحقيق الأهداف العالمية وقد أتى كذلك بمبادئ ومقاربات جديدة تتوافق مع الاتفاقيات والتزامات المملكة.

وقد تفاعل الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بشكل إيجابي مع مشروع هذا القانون وساهم في تجويده من خلال تقديم تعديلات مشتركة في إطار فرق الأغلبية بمجلس المستشارين.

وبذلك فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يصوت بنعم على هذا المشروع.

2. مشروع قانون رقم 85.21 بتغييروتتميم القانون رقم 52.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية البحرية.

وبخصوص مشروع قانون رقم 85.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 52.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية البحرية، جاء هذا المشروع لتغيير وتتميم قانون رقم 52.09 الذي أحدثت بمقتضاه الوكالة الوطنية لتربية الأحياء البحرية (ANDA[3]) منذ 2011، وهي المؤسسة المكلفة بإنعاش تربية الأحياء البحرية، حيث تقوم بتتبع التراخيص لمزاولة نشاط تربية الأحياء البحرية ضمن المخططات المصادق عليها، إضافة لتدبير المؤهلات الإنتاجية الإجمالية وتهيئة وتدبير المناطق الصالحة لتربية الأحياء البحرية على اليابسة.

إلا أنه وبعد ما يزيد عن عقد من السنين عن إحداثها، تبين وجود بعض القيود والثغرات المرتبطة بمقتضيات القانون، حيث أصبحت

[3] **A**gence **N**ationale pour le **D**éveloppement de l'**A**quaculture

اختصاصات المؤسسة جد محدودة مقارنة بالطموحات والمؤهلات التي يزخر بها المجال ببلادنا، هذا وإن التطور الذي عرفته الترسانة القانونية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بنشاط تربية الأحياء البحرية، وإحداث مؤسسات تهتم بمجال تطوير الاستثمار.

لذلك، أصبح من الضروري تعديل القانون رقم 52.09 من أجل منح الوكالة نظاما أكثر ملاءمة، أخذا بعين الاعتبار التطورات الراهنة والمستقبلية التي يعرفها هذا النشاط على المستوى الوطني والدولي، ويهدف المشروع إلى تعزيز مهام الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية البحرية ومواردها البشرية، وتنويع الموارد المالية للوكالة، وذلك من خلال اختصاصات جديدة: كإنجاز مشاريع مزارع نموذجية، وتتبع مشاريع تربية الأحياء البحرية، وإمكانية تعبئة فضاءات على اليابسة وتهيئتها وتدبيرها.

وقد سعى مشروع هذا القانون لتعزيز الموارد المالية للوكالة من خلال المداخيل الواردة من الخدمات المقدمة من الوكالة، والتكاليف المخصصة للوكالة الإدارة المشروع المفوض إليها، والعائدات والمداخيل الواردة من ممتلكاتها المنقولة والعقارية، لهذا كله فقد تعامل الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بشكل إيجابي مع هذا المشروع المهم وقدم تعديلات في إطار فرق الأغلبية بالمجلس.

ولذلك، فإن الفريق يصوت بنعم على هذا المشروع.

IV- مداخلة الفريق الحركي:

1. مشروع قانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الاحياء المائية البحرية؛

2. مشروع قانون رقم 85.21 بتغييروتتميم القانون رقم 52.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الاحياء المائية البحرية.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي مرة أخرى للمساهمة في مناقشة مشروعي القانون التالية:

- مشروع قانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الاحياء المائية البحرية؛

- مشروع قانون رقم 85.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 52.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الإحياء المائية البحرية.

واسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات على العرضين القيمين الذين تقدم بهما أمام أنظار أعضاء لجنة القطاعات الإنتاجية الموقرة.

السيد الرئيس المحترم،

لا يمكننا في الفريق الحركي إلا أن نؤكد على أهمية هذين النصين التشريعيين وما لهما من أهداف تروم النهوض بتربية الأحياء المائية البحرية، وتحيين الترسانة القانونية ذات الصلة بها.

اننا في الفريق الحركي نعي الصعوبة التي يمر منها قطاع الصيد البحري بصفة عامة، وكذا نعي صعوبة المرحلة والظرفية الاقتصادية في سياقها الدولي والوطني وكذا ارتفاع أسعار المواد الأولية والبترول وغيرها في السوق الدولية، وكذا تداعيات الأزمات والانتكاسات على الوضع الاقتصادي، ونتفهم صعوبة الأمر على القطاع الوصي على مواجهتها، ولابد من انخراط الحكومة ومهني القطاع وكل المتدخلين والمستثمرين من أجل تجاوز الصعوبات وتثمين المنتوج البحري وتوفيره للمستهلك بأثمنة معقولة، فبلدنا حباها الله بواجهتين بحريتين مهمتين، ولكن في المقابل نجد غلاء الأسماك بكل أصنافها في السوق الداخلية مما زاد من معاناة المواطنين في هذا الشأن.

السيد الوزير المحترم،

إننا في الفريق الحركي نتطلع الى ضرورة حرص الحكومة وكل الفاعلين والمتدخلين والمستثمرين في قطاع الصيد البحري على اعتماد منهجية تشاركية في وضع برامج ومخططات واستراتيجية القطاع وكذا تقييم المتوفر منها في سبيل تحسين الخدمات وتوفير المنتوجات البحرية في السوق الداخلية مع احترام الراحة البيولوجية لمختلف الثروات السمكية، مع الحرص على تحسين الوضعية الاجتماعية لمهني قطاع الصيد البحري، بما فيهم البحارة في الصيد الساحلي والصيد بأعالي البحار والصيد التقليدي وغيرها من المهن المرتبطة بالصيد البحري، والحرص على تعميم التغطية الصحية والحماية الاجتماعية لهم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إننا في الفريق الحركي نأمل أن تتم مواكبة وتحيين الترسانة القانونية لقطاع الصيد البحري مؤكدين على ضرورة إخراج مدونة للصيد البحري، كما نؤكد على ضرورة إشراك كل الفاعلين والمتدخلين في قطاع الصيد البحري عند تسطير أي برنامج أو إستراتيجية وكذا عند تقييم أي مخطط وأية إستراتيجية.

وفقنا اللهجميعا لما فيه خير الوطن والمواطنين تحت القيادة الملكية الحكيمة لجلالة الملك حفظه الله.

V- مداخلة الفريق الاشتراكي:

1. مشروع قانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية؛

2. مشروع قانون رقم 85.21 بتغييروتتميم القانون رقم 52.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية البحرية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

السيدات والسادة الوزراء،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي في مناقشة مشروعي قانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية ومشروع قانون رقم 85.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 52.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية الذي تفاعلنا معهما بشكل إيجابي، اعتبارا للإمكانيات التي يزخر بها الساحل الوطني، واعتبارا للأهداف المسطرة على مستوى تلبية حاجيات السوق الوطنية، وتخفيف العبء الذي يشكله الصيد على الموارد البحرية الوطنية لتنمية هذا النشاط وتهيئة المصايد بما يساهم في خلق أقطاب جهوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بخصوص مشروع قانون رقم 85.21 والمتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية الأحياء المائية البحرية اتضح بعد مرور عقد من الممارسة منذ إحداثها أن هناك عدة ثغرات وقيود مرتبطة بمقتضيات قانون إحداثها والتي أدت إلى تقييد إمكانيات التطبيق الكامل لمبدأ التخصص وحدت من اختصاصاتها بالمقارنة مع الأهداف المنتظرة منها.

وبالتالي كان لابد من ملاءمة مقتضيات قانون إحداث الوكالة مع مقتضيات مشروع القانون المعروض أمامنا من أجل منحها الصلاحيات اللازمة وتقوية دورها وتطوير اختصاصاتها تماشيا مع التطورات المستقبلية وطنيا وإقليميا ودوليا، وتوسيع مهامها لتشمل مواكبة ودعم المشاريع الاستثمارية والنهوض بالقطاع كإطار مؤسساتي يعمل على بلورة قواعد قانونية خاصة بتربية الأحياء البحرية.

وبخصوص مشروع قانون رقم 84.21 المتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية الذي سيضع الأسس والضوابط اللازمة لتربية الأحياء المائية البحرية وسد الفراغ التشريعي المتعلق بهذا المجال، وسيساهم في تحقيق توازن بيئي في ظل المتغيرات المناخية والتخفيف من الاستنزاف المفرط للثروة السمكية، وسيخلق مناصب شغل جديدة، وبالتالي تعاطينا مع النص بشكل إيجابي هو تجسيد للاختيارات الاستراتيجية لتنمية أنشطة تربية الأحياء المائية البحرية لما يزخر به الساحل الوطني من إمكانيات تؤهله لتلبية الحاجيات الوطنية وخلق الثروة.

كما أننا مع وضع نظام قانوني خاص بتربية الأحياء المائية البحرية يراعي خصوصياته وعدم إخضاعها للقانون المتعلق بالصيد البحري، مما سيساهم في تطوير القطاع، وعلى الوكالة الوطنية أن تتحمل مسؤولياتها بجانب الحكومة في التصدي للاختلالات والتجاوزات التي يتعرض لها القطاع والعمل على تنزيل مقتضيات هاذين القانونين على أرض الواقع بشكل فعال وسلس والقيام بعملية التتبع والمراقبة وربط المسؤولية بالمحاسبة وتعزيز التقييم وتدبير الحماية البيئية وإحداث مزارع تكون بمثابة أوراش للتكوين والتشجيع على الاستثمار في هذا المجال.

VI- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التشريعية العامة المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية ومشروع قانون رقم 85.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 52.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية، اللذان يأتيان في سياق التأكيد على الأهمية المتنامية للاقتصاد الأزرق، وتوجُّه بلادنا للتموقع في قطاع تربية الأحياء المائية، وتنويع اقتصاده وجعل تربية الأحياء المائية البحرية محركا للنمو في قطاع الثروة السمكية والمساهمة في الأمن الغذائي.

سيما وأن بلادنا تتمتع برصيد بحري مهم، بفضل توفرها على واجهتين بحريتين إحداهما على المحيط الأطلسي والأخرى مطلة على البحر الأبيض المتوسط، تضمان سواحل تمتدّ على مساحة تبلغ 3500 كلم، ومنطقة اقتصادية بحرية خالصة تصل مساحتها إلى 1.2 مليون كيلومتر مربع، وثروة سمكية تحظى باهتمام وإقبال كبيرين، وموارد طاقية، أحفورية ومستدامة، تتيح إمكانات واعدة للاستثمار وخلق الثروة.

1. مشروع قانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية:

وأود في البداية أن أثمن، باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، الخيار التشريعي للحكومة المتمثل في وضع نص قانوني خاص بقطاع تربية الأحياء المائية البحرية، وذلك بعد أن كان القطاع خاضع للنظام القانوني الخاص بالصيد البحري المتمثل في الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.255 بتاريخ 27 شوال 1393 (23 نونبر 1973) يتعلق بتنظيم الصيد البحري، بحيث أن التطورات التي عرفها الاقتصاد الأزرق والرهانات المعقودة على تربية الأحياء المائية البحرية قد أبرزت ضرورة تنظيم القطاع بموجب قانون مستقل، يتيح التدبير الفعال لقطاع تربية الأحياء المائية البحرية ويوفر الشفافية والوضوح وجميع الضمانات اللازمة لتطويره وتشجيع الاستثمار.

وكما هو مبين، فإن مشروع هذا القانون يأتي في ظل التأكيد على ضرورة انخراط تربية الأحياء في الدينامية الجديدة للمملكة، ومساهمته في تحقيق الأهداف المنشودة، من خلق الثروة وتحسين القيمة المضافة وتنمية الرأس المال البشري والتكامل والاندماج الاجتماعي والإنعاش

المجالي، وهو يضع ضمن أهدافه:

أ. تزويد قطاع تربية الأحياء المائية بإطار قانون خاص وحديث بغرض الاعتراف بهويته الخاصة ووضعه القانوني الكامل والمتميز عن الصيد البحري؛

ب. ضمان الاستقرار القانوني، وتوفير الشفافية اللازمة وإعطاء رؤية واضحة للمستثمرين؛

ت. ضمان التدبير الفعال لقطاع تربية الأحياء المائية البحرية لتقديم كافة الضمانات اللازمة لتطويره.

وهي أهداف نتقاسمها، في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ونسعى إلى بلوغها وتحقيقها، ولأجل ذلك فإننا نثمن المضامين التشريعية التي جاء بها مشروع هذا القانون، وسنصوت عليه بالموافقة.

2. مشروع قانون رقم 85.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 52.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية تربية الأحياء البحرية:

ضمن نفس السياق الداعي إلى تنويع الاقتصاد الوطني، والاستثمار في قطاع تربية الأحياء المائية البحرية، بما يستوجب ذلك توفير الآليات والمؤسسات الساهرة على تدبير وتنظيم القطاع، بما في ذلك تعزيز صلاحيات الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية، وهو ما جاء يهدف إليه مشروع القانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية ومشروع قانون رقم 85.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 52.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية.

خصوصا وأن الممارسة قد أبرزت أنه بعد مرور عشر سنوات على إحداث الوكالة:

- وجود بعض القيود والثغرات المرتبطة بمقتضيات القانون، والتي من شأنها التقليص مستقبلا من إمكانيات التطبيق الكامل لمبدأ التخصص؛

- أصبحت اختصاصات المؤسسة جد محدودة مقارنة بالطموحات الوطنية والمؤهلات التي يزخر بها هذا المجال ببلادنا، إضافة إلى وجوب ملاءمتها مع مقتضيات مشروع القانون الجديد المنظم للقطاع.

كما أن أهداف الإستراتيجية للقطاع، والتطور الذي عرفته الترسانة القانونية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بنشاط تربية الأحياء البحرية، وإحداث مؤسسات تهتم بمجال تطوير الاستثمار جعل من الضروري تعديل القانون رقم 52.09 من أجل منح الوكالة نظاما أكثر ملاءمة، أخذا بعين الاعتبار التطورات الراهنة والمستقبلية التي يعرفها هذا النشاط على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

ولأجل ذلك فإننا، في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نسجل بإيجابية المضامين التي جاء بها مشروع هذا القانون، سيما تلك المتعلقة بـ: تعزيز مهام الوكالة الوطنية لتربية الأحياء البحرية وكفاءاتها، وتنويع الموارد المالية للوكالة بغية اتساق ونجاعة استقلالها المالي، وسنصوت عليه بالموافقة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

VII- مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

1. مشروع قانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية؛

2. مشروع قانون رقم 85.21 بتغييروتتميم القانون رقم 52.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية البحرية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أن أتناول الكلمة في إطار هذه الجلسة التشريعية التي تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 84.21 المتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية ومشروع قانون رقم 85.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 52.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية المعروضين على أنظارنا بهذه الجلسة التشريعية العامة، والذي تمت مناقشته وإدخال بعض التعديلات على مضامينه داخل لجنة القطاعات الإنتاجية.

وبهذه المناسبة نود أن نشيد بالأجواء الإيجابية التي طبعت سير أشغال هذه اللجنة كما لا يفوتنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن نشيد بالمجهودات المبذولة من طرف الوزارة الوصية على قطاع الصيد البحري والوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية، في سبيل مراجعة وتعزيز الترسانة القانونية المنظمة لقطاع تربية الأحياء المائية وخاصة من خلال مشروع قانون رقم 84.21 المتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية الذين سيمكن قطاع تربية الأحياء المائية البحرية من إطار قانوني خاص به وحديث، وكذلك مشروع قانون رقم 85.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 52.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية التنمية تربية الأحياء البحرية الذي يهدف إلى الارتقاء باختصاصات الوكالة وتعزيز مهامها وكفاءاتها وكذا سد الثغرات التي أثبتها التجربة بعد مرور أكثر من عقد على إحداث الوكالة.

وأملنا أن يشكل هذا المشروع قانون مدخلا رئيسا لضمان الاستغلال الأمثل والعقلاني لما تزخر به بلادنا من إمكانات هائلة لتلبية حاجيات السوق الوطنية من منتوجات البحر والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي الذي أصبح الشغل الشاغل للعديد من دول العالم، وخاصة عقب الأحداث التي طبعت الساحة الدولية خلال السنوات الأخيرة، وأن يساهم في خلق فرص الشغل وتشجيع الشباب ومهنيي القطاع على الاستثمار في هذا القطاع الواعد.

هذا، دون أن ننسى الأهمية القصوى التي يحضى بها قطاع تربية الأحياء المائية في التخفيف من الاستنزاف الذي تتعرض له الثروة السمكية ببلادنا، ودور الأنشطة المرتبطة به في تحقيق التوازن البيئي

وخاصة في ظل تراجع أعداد بعض أنواع الأسماك أو انقراضها ببلادنا بفعل الصيد الجائر واصطياد كميات كبيرة من الأسماك تفوق قدرة الطبيعة على استدامة بقائها.

واعتبارا للوزن الكبير لقطاع تربية الأحياء المائية بالنسبة للاقتصاد الأزرق الذي يعتبر من الركائز الأساسية لتحفيز النمو الاقتصادي المستدام والرفاه الاجتماعي كما أكدت عليه خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، لابد من توفير كل ظروف نجاح هذا الورش الهام.

فبالإضافة إلى الجانب القانوني والتشريعي، يجب تعزيز وتحفيز الموارد البشرية، من إداريين وتقنيين ومهندسين، التي ستواكب وتؤطر مختلف الأنشطة المرتبطة بتربية الأحياء المائية البحرية.

وهذا ما يقتضي توسيع الهيكلة التنظيمية لوكالة تنمية تربية الأحياء المائية وتمكينها من الموارد البشرية الكافية وتحفيزها ماديا ومعنويا حتى نضمن لها الاستقرار المني.

وبالنسبة لإحداث مجلس وطني لتربية الأحياء المائية البحرية الذي نص عليه هذا النص، وأوكل إليه مهمة إبداء الرأي في مشاريع مخططات تربية الأحياء المائية البحرية، ومشاريع النصوص التشريعية أو التنظيمية المتعلقة بتربية الأحياء المائية البحرية وبما يسمح بحماية الأصناف البحرية وحماية التنوع البيولوجي وتنمية القطاع بشكل عام، نتمنى أن يشكل هذا المجلس أيضا آلية لضمان التقائية القطاع ومخططات تنميته مع باقي القطاعات والمخططات الأخرى، وأن يساهم في تجويدها وضمان حكامتها وخاصة من خلال إشراك مهنيي القطاع والمؤسسات المعنية والأخذ بعين الاعتبار بمختلف الدراسات والتقارير والتوصيات وخاصة تلك الصادرة عن المؤسسات الدستورية كالمجلس الأعلى للحسابات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

واعتبارا لما سبق، وبالنظر لأهمية النصين قررنا التصويت بنعم على المشروعين المذكورين.

VIII- مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

- مشروع قانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتقدم باسم المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة مناقشة مشروع قانون 21.84 الذي يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية المتمثل في وضع الأسس والضوابط القانونية لهذه الأنشطة. كما أنه ينسجم تماما مع الاختيارات الاستراتيجية لتنمية أنشطة تربية الأحياء المائية وما يستدعيه الأمر من التخفيف من الضغط والاستنزاف التي تعرفه الثروة البحرية خاصة بعض الأنواع التي أصبحت في طور الاندثار ونذكر على الخصوص سمك الميرو وبعض الأنواع الأخرى بالبحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي بسبب الصيد العشوائي وغير القانوني وما تلاها من ارتفاع في أثمان الأسماك وتدمير القدرة الشرائية للمواطن.

كما يمكن أن نسجل بارتياح دخول هذا المشروع ولأول مرة في تاريخ المغرب في إطار سد الفراغ التشريعي القائم بهذا الخصوص حيث كانت هذه الأنشطة ينظمها الظهير الشريف رقم 1.73.255 بتاريخ 23 نونبر 1973 المتعلق بتنظيم الصيد البحري بالمغرب حيث كانت كل مزارع الأحياء المائية تعتبر مؤسسات للصيد البحري، كما كانت تعرف تداخل العديد من الإدارات خاصة فيما يخص منح التراخيص والتسويق وغيرها...

لكن، قبل الخوض في تفاصيل هذا المشروع، لابد من الإشارة أولا إلى أن هذا المشروع جاء متأخرا بعقد من الزمن حيث أن استراتيجية "هاليوتيس" 2010-2020 خصصت مجالا مهما لتربية الأحياء المائية، وقد صرح بل التزم وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات آنذاك أمام صاحب الجلالة في أكتوبر 2009 بإنتاج 200 الف طن من تربية الأحياء المائية مع نهاية 2020، إلا أن واقع الحال يقول أننا لم نتمكن وطنيا من إنتاج حتى 1000 طن.

كما أن أكثر من 14 مشروعا لتربية الأحياء المائية والتي تم تدشينها من طرف صاحب الجلالة بشمال المملكة بمارتيل سنة 2014 لم تر الوجود إلى يومنا هذا.

ثانيا، لازلتم، السيد الوزير، تتكلمون عن استراتيجية "هاليوتيس" رغم انتهاء صلاحيتها في نهاية 2020، فماذا عن الاستراتيجية الجديدة وما موقع أنشطة تربية الأحياء المائية في أقطابها؛

ثالثا، يجب مراعاة الجانب البيئي والحفاظ على التنوع البيولوجي والذي يمكن أن ينذر بكارثة إذا لم يتم احترام الحفاظ عليه وخاصة مع بروز بعض الظواهر، خاصة في البحر الأبيض المتوسط كقناديل البحر (les méduses) وبعض أنواع الطحالب الحمراء التي أصبح ينفرها البحر على الشواطئ المتوسطية، وكذلك تكاثر الدلفين الأسود وهجومه على مصطادات مراكب صيد السردين وغيرها؛

رابعا، نلاحظ كذلك غياب التطرق إلى محطات توليد الأسماك (ecloseries) التي تلعب دورا مهما في إنجاح مشاريع تربية الأحياء المائية خامسا يجب تشجيع البحث العلمي ورصد الاعتمادات الكافية لهذا الغرض.

وفي هذا الشأن نريد أن نسائلكم السيد الوزير عن مركز الأحياء المائية التابع للمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري بالمضيق والذي كان يلعب دورا مهما في البحث في هذا المجال حيث كان ينتج أكثر من 300 ألف يرقة سنويا من عدة أصناف تستعمل في تربية الأحياء المائية وخاصة (loup et dorade)، وكان مرجعا مهما في هذا المجال، حيث عرف عدة إصدارات علمية وبحوث نشرت في مجلات علمية عالمية،

وكان كذلك نظرا لأهميته حضي بزيارة صاحب الجلالة واليوم أصبح عبارة عن حطام حيث توجد مجموعة من خيرة الباحثين في بطالة تقنية.

لا يمكن تطوير هذا النشاط بدون بحث علمي.

IX- مداخلة مجموعة العدالة الاجتماعية:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على محمد وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية بمجلس المستشارين في مناقشة مشروع القانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية ومشروع القانون رقم 85.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 52.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية البحرية، وهو مجال واعد ومستدام، سيساهم في تقليص الاعتماد على الأسماك والمنتجات البحرية المتأتية من الصيد خاصة الأسماك، وفي فترات الراحة البيولوجية وخلال تقلبات حالة الطقس وهو ما سيساهم في المحافظة على الثروة السمكية.

نعتقد في مجموعة العدالة الاجتماعية أن الفراغ القانوني الذي عرفه هذا القطاع على الرغم من إطلاق استراتيجيات هامة في قطاع الصيد البحري (المتمثلة في مخطط أليوتيس) قد خلق نوعا من العشوائية والتدبير غير المعقلن، كما فوت على بلادنا فرصا حقيقية لاستثمار الإمكانات التي يتوفر عليها والمرتبطة على الخصوص بخلق مناصب للشغل وبالأساس المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي الذي برز إلى الواجهة في الآونة الأخيرة بسبب التقلبات الدولية التي يعرفها العالم وإشكالية الجفاف، ونستحضر جميعا التوجهات التي أعطاها جلالته في الخطاب السامي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية المنصرمة للعمل من أجل تحقيق السيادة في هذا المجال، ونعتقد أن هذين المشروعين يندرجان في هذا الإطار وذلك من خلال الرفع من المنتوجات المتأتية من تربية الأحياء المائية التي يمكن توجيهها إلى السوق الداخلية وإلى التصدير ونأمل أن يساهم ذلك في مواجهة غلاء الأسعار الذي يكتوي منه المواطن العادي.

السيد الرئيس المحترم،

إيمانا بأهمية مشروع القانون وبكون النهوض بمجال تربية الأحياء المائية البحرية سيتيح إمكانية إنتاج مجموعة من الأحياء ذات قيمة عالية والتي تستعمل في قطاعات صناعية مختلفة، كالصناعات الغذائية والصيدلة والتجميل وغيرها، فقد انخرطنا بشكل إيجابي وبناء في مناقشة مشروعي القانونين على مستوى لجنة القطاعات الإنتاجية وتقدمنا بمجموعة من التعديلات عليها قبل منه عدد معتبر، ونثمن في هذا الإطار تجاوب السيد الوزير مع تساؤلات السيدات والسادة المستشارين باللجنة والتفاعل الإيجابي مع التعديلات المقدمة.

واقتناعا من المجموعة بكون هذين المشروعين سيشجعان على الاستثمار وخلق القيمة المضافة في مختلف المناطق المجاورة للساحل الذي يمتد طولا وعرضا على آلاف الكيلومترات مع ضرورة إقرار تحفيزات ضريبية، سنصوت بالإيجاب عليهما.

والسلام عليكم ورحمة الله.

X- مداخلة المستشار السيد خالد السطي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية.

وهي مناسبة نؤكد من خلالها على أهمية هذا القانون الذي سيساهم في تحقيق الأمن الغذائي والأمن الطاقي وحماية البيئة والمحافظة على الموارد البحرية.

ومن هذا المنطلق، تقدمنا في الاتحاد الوطني بمجموعة من التعديلات التي تهدف إلى جعل المؤسسات العمومية والجماعات الترابية شريكا في تنمية هذا القطاع وتطويره، خصوصا وأن هناك مخطط جهوي لتهيئة تربية الأحياء المائية البحرية وتدبيرها ومواكبة تأثير تربية الأحياء المائية على البيئة وضمان التدخل في الوقت المناسب لمعالجة الاختلالات التي تتسبب فيها، ودعم وتعزيز التكوين المهني في هذا المجال.

كما رمت تعديلاتنا إلى إلزام السلطات المختصة بتقييم مخططات تربية الأحياء المائية البحرية ومراجعتها عند الاقتضاء، ودعم وتشجيع انخراط الجميع في البحث العلمي والتكوين المرتبطين بهذا المجال، وتقييد شروط اللجوء للترخيص الاستثنائي لمنح رخصة مزرعة تربية الأحياء المائية البحرية، ومواكبة إستراتيجية الرقمنة.

السيد الوزير المحترم،

إن تحقيق الأمن الغذائي والأمن الطاقي وحماية البيئة والمحافظة على الموارد ينبغي أن يكتسي أهمية قصوى في السياسات العمومية.

فقد كشفت أزمة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية ضرورة وضع مخططات وبرامج من أجل تثمين ثرواتنا وضمان استدامتها من أجل ضمان سيادتنا.

ولذلك، ينبغي التحلي بالشجاعة والمسؤولية من أجل مراجعة المخططات الحالية بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق الأمن الغذائي.

فقد آن الأوان لمراجعة السياسة الزراعية ببلادنا، فقد كشفت العديد من الدراسات والتقارير، سواء الداخلية أو الخارجية، أن السياسة الزراعية التي تم اتباعها في العقدين الماضيين قد تسببت جمة في استنزاف الفرشة المائية وتم توجيهها للتصدير، في الوقت الذي نستورد فيه أكثر من 80 في المائة من حاجياتنا من الحبوب والقطاني والزيوت والسكر، وهي مواد نعتمد عليها بشكل أساسي في نظامنا الغذائي من جهة أخرى.

ولذلك، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، ومن أجل ضمان الأمن الغذائي، ندعو إلى ضرورة دعم هذه الزراعات ودعم الفلاحين، فالأولوية ينبغي أن تكون للداخل وليس للخارج، خصوصا وأن بلادنا تعتبر منتجا مما للفوسفاط الذي يعتبر مادة أساسية لضمان الأمن الغذائي العالمي، بالإضافة إلى إبرام شراكات مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة على قاعدة رابح-رابح من أجل تحقيق الأمن الغذائي المشترك، وذلك من خلال تقديم بلادنا للفوسفاط والخبرة التقنية مقابل توفير هذه الدول للأراضي الفلاحية.

وفي الختام، وبعد التفاعل الايجابي للحكومة مع التعديلات التي تقدمنا بها في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب وتعديلات باقي مكونات المجلس، فإننا سنصوت بالإيجاب على مشروع هذا القانون، داعين إلى ضرورة الإسراع بإخراج المراسيم المرتبطة به.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.